مؤسسة محمد حسن الوزاني

د. علي حسني

محمد حسن الوزاني
وإشكالية البناء الديموقراطي بالمغرب
1947 - 1978

الذكرى 20 لوفاة الزعيم محمد حسن الوزاني
1419 - 1998

محمد حسن الوزاني

وإشكالية البناء الديموقراطي بالمغرب

الطبعة الأولى 1998-1419

الطبعة الأولى 1998-1419

مؤسسة محمد حسن الوزاني

د. علي حسني

محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديموقراطي بالمغرب
1947 - 1978

بحث فاز بالجائزة الثالثة في المسابقة العلمية
الديمقراطية في المغرب العربي
تطلعات، إنجازات، آفاق

الذكرى 20 لوفاة الزعيم محمد حسن الوزاني
1419 - 1998

إلى روح المأسوف على شبابه عزّ العرب الوزاني،
الذي تعرفت من خلاله على خصال الزعيم
محمد حسن الوزاني.

بين يدي الكتاب

ارتأت مؤسسة محمد حسن الوزاني بمناسبة الذكرى العشرين لوفاة الزعيم محمد حسن الوزاني أن تعلن لحملة الأقلام والأفكار التحررية عن مباراة حول: الديموقراطية في المغرب العربي : تطلعات وإنجازات وآفاق، وخصصت جوائز نقدية لأحسن البحوث الثلاثة الأولى، على أن تتكفل المؤسسة بنشر الدراسات الفائزة قصد عرضها بمناسبة الذكرى العشرين.

ويسر المؤسسة أن تقدم هذا البحث القيم الذي قام به السيد علي حسني أستاذ علم السياسة والفكر السياسي المغاربي بكلية الحقوق ـ جامعة القاضي عياض بمراكش عن :

محمد حسن الوزاني
وإشكالية البناء الديموقراطي بالمغرب
1978 ـ 1947

يتناول هذا الكتاب ـ كما يقول المؤلف في المقدمة ـ "مواقف وكتابات رجل جعل من بناء الديموقراطية في وطنه قضيته ودعوته، حيث أصبحت الديموقراطية ببعديها التاريخيين الحرية والعقلانية بوصلة علاقاته مع حركات وزعماء المغرب العربي والعالم العربي، ألا وهو الزعيم محمد حسن الوزاني".

لقد اعتمد المؤلف المنهجية السيوسيو ـ تاريخية رعيا لتلازم الجانب النظري والعملي في الفكر الديموقراطي عند محمد حسن الوزاني بحيث لا يمكن الفصل بينهما بحال. وإذا كان لهذا البحث من ميزة تذكر بصفة خاصة، فهي محاولته الإحاطة بآثار محمد حسن الوزاني ذات البعد الديموقراطي وتقريبها للقراء من خلال دراسة متأنية لمختلف الكتب المنشورة لهذا الوطني الرائد والتي تناهز الثلاثين.

مؤسسة محمد حسن الوزاني



مقدمة

ان البحث في اشكالية الديمقراطية في المغرب العربي الحديث، يقودنا الى البحث في مواقف وكتابات رجل جعل من بناء الديمقراطية في وطنه قضيته ودعوته، حيث اصبحت الديمقراطية ببعديها التاريخيين : الحرية والعقلانية بوصلة علاقاته مع حركات وزعماء المغرب العربي والعالم العربي، ألا وهو الزعيم محمد حسن الوزاني .

وبما ان الديمقراطية من حيث البناء، مسلسل تاريخي، يتطلب مرحلة مخاض طويلة، لتحويل البنيات السوسيو تاريخية، فإنه ركز دعوته، بالنسبة لمغرب الاستقلال على خلق شروط إرساء الديمقراطية.وتوجيه الوطنية بزخمها التعبوي في أفق البناء الديمقراطي، فـ« ثورة الملك والشعب » يجب اعطاؤها امكانية الإستمرار كصيغة للتحالف الوطني ما بين النخبة والملكية وأفق للتعبئة الشعبية من اجل إستكمال التحرر، تحرير الوطن وانعتاق المواطن.

غير ان الاستقلال لم يكن في مستوى الطموحات، فمطلب الدولة العصرية لم يتحقق، والعدالة الاجتماعية لم تأخذ طريقها في مشاريع الدولة، وبمعنى آخر فمغرب كل المغاربة لم يتحقق، لقد اصبح « الاستقلال استغلالا » حيث استبدل المستعمِر بالوطني، فأصبح المغرب مغربان مغرب المحظوظين ومغرب المحرومين!

واقع الخيبة الوطنية، هو واقع مغرب الإستقلال، فـ« ثورة الملك والشعب »، التي فرضت رجوع محمد الخامس من منفاه، وإعلان إستقلال المغرب، والتي أثبتت وفاء النخبة الوطنية وتعلقها ببطل التحرير، محمد

الخامس، لم تستكمل مسيرتها التحررية، ففقدت زخمها التعبوي وأضحت مجرد ذكرى تاريخية، في حين انها كانت تجليا للتحالف الوطني، كما عكسته عريضة المطالبة بالإستقلال، تحالف عُقِد مابين سلطان يطمح لتأكيد سيادته، ونخبة عصرية تشرئب لبناء مغرب حديث. غير أن العهد الجديد، عهد الإستقلال، كان عهد كبوة الإصلاح، فالأهداف الوطنية أهملت، وعلى رأسها إصدار دستور من طرف ممثلي الأمة، ووقع التركيز على «توطين» مخلفات عهد الحماية وتوزيع مكاسب الإستقلال بين النخبة الحاكمة، وعم الفساد واستفحل، فأصبح الإستقلال «إستغلالا» !

هكذا، يعيد محمد حسن الوزاني، التفكير في إشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب، وتجاوز سياسة الإرتجال والتسيب، داعيا إلى «الثورة من الأعلى» ، بل «الإنقلاب من أعلى»، لإعادة الأمور لوضعها الأصلي: «ثورة الملك والشعب»، إسترجاع بنود التحالف الوطني مابين النخبة والملكية لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

و«الثورة من الأعلى»، إيديولوجية وبرنامج سياسي، اي تصور فكري متكامل، لتغيير الواقع المغربي، من الإحباط إلى الإبتكار، من التخلف إلى النمو والتقدم.فهو مشروع حضاري، يعيد للمواطن كرامته، ويسترجع القيم الضائعة، قيم الكفاح الوطني، او على الأصح، يعيد لها مضامينها الحقيقية.

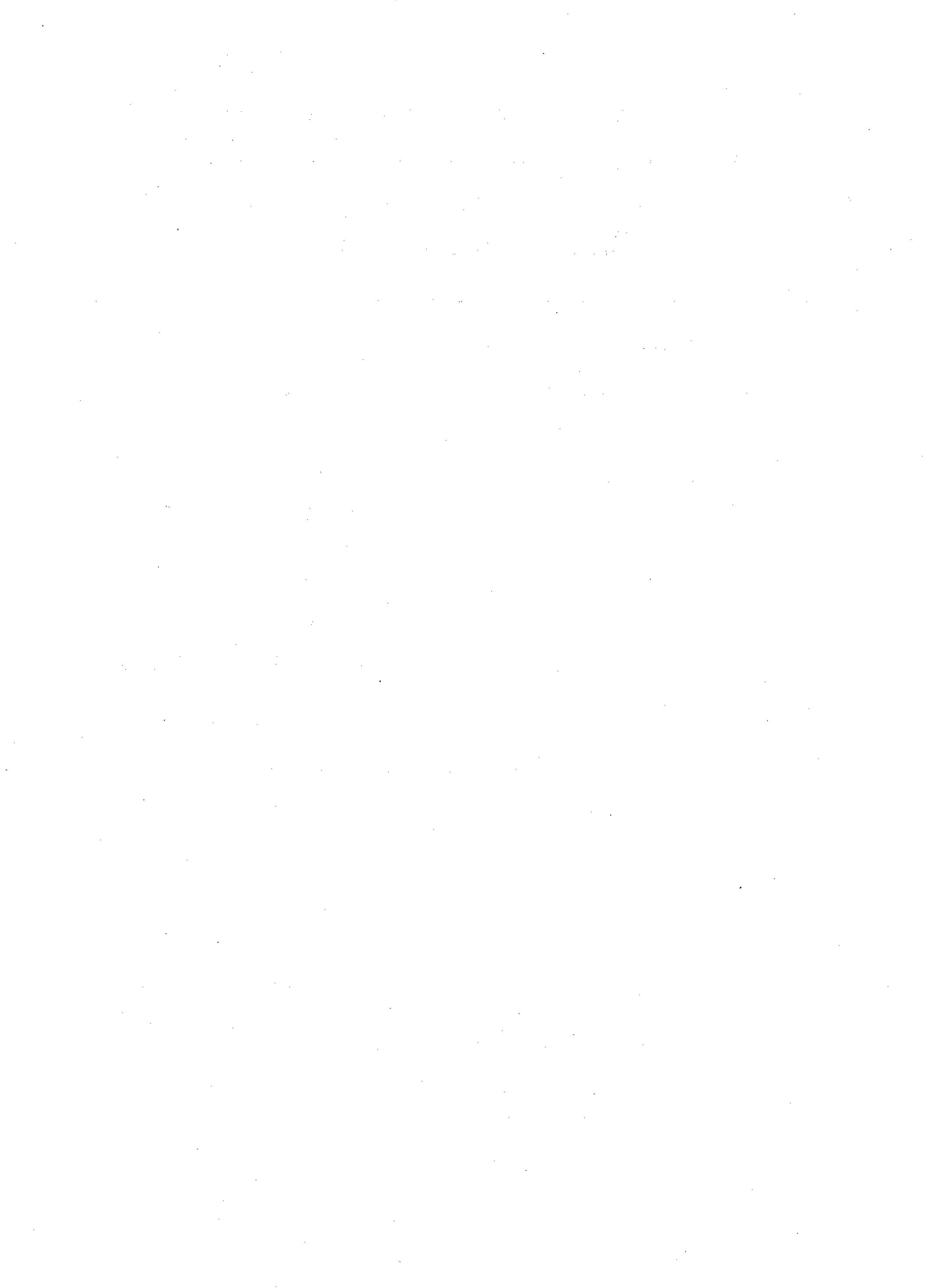
والواقع أن البحث في فكر الزعيم محمد حسن الوزاني، مغامرة مشوقة، غير انها لاتخلو من بعض الصعوبات الغير مألوفة في دراسة الفكر السياسي المغربي، بشكل عام، فإذا كان هدفه الإستراتيجي هو بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، فإنه ناضل من أجل تحقيقه في ظرفية

سياسية متغيرة، امتدت على طول ثلاثين سنة (1947 - 1978)، وهو في ذلك حريص على ربط النظرية السياسية بالعمل السياسي، لأن كلاهما يتفاعلان لديه، فالإرادة السياسية لوحدها لاتغير الواقع، بل يجب ان تبحث لها عن الفعالية والمصداقية، من خلال النظرية.

ولقد توخيت التركيز على إشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب، لأن الزعيم محمد حسن الوزاني، لم يكن مشروعه الفكري، يقف عند حدود بناء الدولة العصرية، بل كذلك المجتمع العصري، لأن دونه لايمكن لدولة عصرية ان تقوم لها قائمة، إلا ان مشروع الدولة، أسبق لأن «الله يزع بالسيف ما لايزع بالقرآن»، فالمسألة مسألة إقتصاد سياسي للتغيير، من حيث المصداقية والفعالية، وبهذا كان محمد حسن الوزاني، بحق رائدا للفكر الديمقراطي بالمغرب.

ولقد اعتمدت المنهجية السوسيو ـ تاريخية، لأن فكر الزعيم محمد حسن الوزاني، تبلور واتضح من خلال سيرورة نظرية وسياسيةغير أنه من العبث عَقْد فصل مابين النظرية لديه والممارسة، لأنه كان يؤمن بوحدتهما، بل بانصهارهما، ضمن تصور خاص للسياسة، التي يعتبرها «رعاية» وإرشادا للأمة، ومن ثم لايمكن فصلها عن الأخلاق.

ولايفوتني ان أشكر مؤسسة محمد حسن الوزاني والقائمين على مواصلة إشعاعها، رغم رحيل المؤسوف عليه، عِز العرب الوزاني، الذي اكتشفت من خلاله روح الزعيم محمد حسن الوزاني، وأتمنى ان تواصل المؤسسة نشر المقالات التي عثر عليها، وأن تصدر كتابا يجمع فقط المقالات ذات البعد الديمقراطي، نظرا لصعوبة دراسة 27 كتابا من طرف كثير من المثقفين اليوم، وكذلك للعموم، وهو ما حاولته في هذا البحث المتواضع.



القسم الأول

المسألة الدستورية
أو قضية الحكم والديمقراطية في المغرب

"ان مسألة الحكم ومسؤوليته ليستا مطلقا رهن إشارة جمهرة الناس،بل هما قضية النخبة والصفوة من الرجال،اما الجمهرة فإن مايعنيها قبل كل شيء هو ان تكون متوفرة على قيادة صالحة وحكومة رشيدة، وخدمة لمصالحها مُرْضِيَّة،وهذه مهمة تُلزِم وتُلقى على كاهل النخبة في الأمة." **الدعوة الى النهضة والإنبعاث**، ص. 118 - 119 .

مقدمة القسم الأول

يعتبر محمد حسن الوزاني بحق،أول من طرح المسألة الدستورية بالمغرب،منذ تقديمه على رأس حزبه،في 23 شتنبر1947 ،مذكرة ربط فيها مابين الإستقلال والديمقراطية،بمجرد تحريره من منفاه القسري الذي دام تسع سنوات

وطرح المسألة الدستورية اشمل واعمق من المطالبة بدستور للبلاد ولاحتى تقديم مشروع للدستور،كما وقع لجماعة «لسان المغرب» سنة 1908 ،او للمشاريع الاخرى التي سجلها التاريخ،لان المسألة الدستورية تطرح طبيعة السلطة ومصدرها ،وبالتالي تحديد السلطة التأسيسية،التي عن إرادتها يصدر الدستور،الشيء الذي لن يطرح لدى القوى السياسية الوطنية،الا في نهاية الخمسينات.اما محمد حسن الوزاني فكانت المسألة الدستورية قضيته التي كرس لها حياته.

وتعني المسألة الدستورية،بالاضافة الى ذلك،تحديد النظام السياسي،اي الفلسفة التي يقوم على اساسها ،وبالتالي ظوابط الدستور المكتوب والدستور الحي،اي طبيعة المؤسسات والعلاقات فيما بينها ،وبمعنى آخر تحديد قواعد اللعبة السياسية،اي ما يدعى بالديمقراطية. غير انه يجب التمييز مابين الحكومة،اي«المشكلة السياسية الاولى في المغرب» كما يدعوها محمد حسن الوزاني،اي كأداة للتغيير،والتي سنناقشها لطبيعتها ،والمستوى الإيديولوجي والدستوري للسلطة والمؤسسات السياسية.

الفصل الاول
الدستور : سيادة الأمة

"إننا بقدر ما نتمسك بالملكية الدستورية على النسق المتفق مع روح العصر الذي هو عصر الشعوب والثورات الفكرية والسياسية والاجتماعية الهادفة الى تغيير المفاهيم القديمة،وتحويل الاوضاع التقليدية،وتجديد الأنظمة لتكون ملائمة لسنة التطور والإرتقاء لافرق في هذا بين الفرد والمجتمع،نتمسك بحكم هذا كله،بمفهوم السيادة للأمة وبكلماينبثق عنها من حقوق كاملة غير منقوصة،ومن اختصاصات تمارس بواسطة وكلاء الأمة الحقيقيين دون المفروضين والمزعومين كما هو الشأن في الدساتير العليلة الفاسدة،وفي الديمقراطيات الشكلية الفاشلة"(**في الدستور والبرلمان**،(1972)،ص.23-24.).

معركة محمد حسن الوزاني من اجل دستور يعكس طموحات الأمة،ويتمثل المبادئ الديمقراطية،معركة ارتبطت باسمه،منذ شتنبر 1947،تاريخ تقديم مذكرة حزب «الشورى والاستقلال»،حيث ربط الحزب مابين الاستقلال والديمقراطية،وكان له السبق في ذلك،الى تغيير

اسم الحزب الى حزب «الدستور الديمقراطي»،الذي ركز نضاله على إقامة «ديمقراطية دستورية».غير ان محمد حسن الوزاني لم يقبل بأي دستور،بل شدد على مطلب وضع دستور ديمقراطي من طرف مجلس تأسيسي منتخب من طرف الشعب،مع فتح الامكانيات لتربية الشعب على الديمقراطية،لما يتطلبه الانتخاب من معرفة ودراية حتى يحصل حسن الاختيار.

لقد ربط محمد حسن الوزاني في مرحلة أولى ،الحركة القومية،او ما يعبر عنه بالحركة الوطنية،بالدستور،اي انه ربط التحرر بالدستور،على شاكلة الحركات القومية الكبرى بأوربا القرن الثامن عشر،والقرن التاسع عشر.وفي مرحلة ثانية،اي في عهد الاستقلال،طالب بالمجلس التأسيسي الذي يضع الدستور باسم الشعب،وفي مرحلة ثالثة،وبعد تفشي الفساد والرشوة ادرك ان الدستور لايمكن ان يبني على الفساد ،بل لابد من الإصلاح العام والشامل،حتى يكون الدستور بعثا للأمة،كما هو في معناه الأصلي.

المبحث الاول : الدستور أساس النهضة القومية

لكل أمة دستورها ،اي مجموعة القواعد التي تنظم سير السلطات العامة،غير انه بإعادة اكتشاف الديمقراطية واكتساح الحركة الدستورية في العالم،أوربا القرن الثامن والتاسع عشر،والعالم الثالث مع موجة الاستقلالات الوطنية في الستينات،أخذ مفهوم الدستور معنى حديثا ،وهو النص المكتوب الذي ينظم عمل مختلف السلطات فيما بينها ،على اساس التوازن،وعلاقة الحاكمين والمحكومين،باعتبار الاولين ممثلين للأخرين،الذين يمكنهم،في حالة الاخلال بتوكيلهم،نزع تمثيليتهم،هكذا غدا مفهوم الدستور الحديث يعني عقدا ،يُرجع له في حالة النزاع.هكذا ارتبط الدستور بسيادة الأمة وتحررها من سيطرة خارجية،فـ"الأمة التي لادستور لها إنما هي أمة متأخرة،وكل نهضة تقوم فيها إنما تكون ناقصة ومعرضة في كل حين الى التعثر،بل الى ارفاق الجمة."[1]،اي ان شرط النهضة الدستور" ،ونحن،يقول محمد حسن الوزاني،لانعلم أمة شرقية او غربية نهضت من غير دستور مقرِّر لها ،فهو الأساس الذي تقوم عليه الحركات القومية،وهو المحور الذي تدور عليه الإنقلابات الاجتماعية والثورات السياسية في الماضي والحاضر"[2]،فهو يوطد اركان العزة القومية والسيادة السياسية.

غير أن مطلب الدستور،لايعني القبول بأي دستور، فالدساتير ليست كلها ديمقراطية،اما "الدستور السياسي الذي نريده للأمة ونرفع الصوت عاليا بالمطالبة به للشعب فيجب ان يكون دستورا حقيقيا صحيحا يصير

---

1. "إنما حياة كل أمة بـ«الدستور» الذي نطالب به للمغرب وشعبه"،**الرأي العام**،18يونيه 1947 ،**حرب القلم**،الجزء الثالث،ص.66 .

2 . نفسه،ص.67 .

للوطن ميثاقه السياسي،ويصبح في دائرة الحرية والشورى والديمقراطية القانون الذاتي والنظام الأساسي للمغرب الحر."[3]،ومعنى ذلك،ان يكون على شاكلة دساتير الدول الديمقراطية،كإنجلترا وفرنسا.

ولا يخلو اي دستور بالمعنى الصحيح،من المبادئ الأساسية للديمقراطية،وهي "اعتبار الأمة مصدر السلطات،وضمانة الحقوق والحريات للفرد والجماعة والفصل مابين السلطات"(4)).،ويعتبر الدستور المصري،دستور1923على عهد الملك فاروق،نموذجا يمكن ان يحتذى به،كما كان بالنسبة لمحرري مذكرة 23 شتنبر 1947(5)،وحتى المغفور له محمد الخامس كان متحمسا للدستور المصري،فقد صرح لوفد حزب الشورى والاستقلال،بأنه على "استعداد تام لمنح الشعب دستورا كالذي يوجد في مصر مثلا،وذلك بمجرد ما تساعد عليه ظروف المغرب،وقد زاد جلالته قائلا إنه درس نص الدستور المصري فوجد فيه حقوق العرش واضحة مصونة"(6)،فالدولة بالنسبة لمبدأ الفصل مابين السلطات كانت" في الأزمنة الغابرة ـ وفي زمننا هذا عند الأمم غير الدستورية ـ تحتكر السلطة بجميع أنواعها وأصولها وفروعها،واحتكار السلطة هو تجمعها في يد واحدة،وتداخلها،والتصرف فيها بما تقتضيه مشيئة ومصلحة الحاكم لاوفق إرادة الأمة وصالحها،وذلك هو الإستبداد والحكم

---

3 . نفسه،ص.67-68

4."الدستور والقضاء"،**الرأي العام**،العدد 122،28 شتنبر 1949 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.164 .

5."موقفنا السياسي من خلال مذكرة 23 شتنبر 1947"،**الرأي العام**،العدد 170،22 شتنبر 1950 / **حرب القلم**،الجزء الرابع،ص.297 .

6."فصل الخطاب"،**الرأي العام**،العدد 178،1 دجنبر 1950 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.342 .

المطلق" ،ويضيف محمد حسن الوزاني مؤكدا ان مبدأ فصل السلطات "لايقوم إلا في الحكومة النيابية البرلمانية" (7).فهل معنى ذلك انه يحبذ النظام البرلماني ،كما هو بإنجلترا وكما كان بفرنسا الجمهورية الرابعة (1875-1958) ،حيث كان للبرلمان وزن كبير ،على عكس الجمهورية الخامسة (1958) ،على عهد الجنرال شارل ديغول،اي قبل ان يُسلب البرلمان كثيرا من اختصاصاته،لصالح السلطة التنفيذية.هكذا ،يقف محمد حسن الوزاني موقف الإعجاب بقيم الثورة الفرنسية (1789) ،غير انه ينتقد بشدة دستور الجمهورية الخامسة الذي اقتبس منه الدستور المغربي الكثير، ويعجب بالنظام الإنجليزي لاعتماده "على التجربة اكثر مما يعتمد على العقل والمنطق،ويتجلى هذا مثلا في نظام الانتخاب فتوزيع المقاعد على النواب يراعى فيه الحق اكثر مما تراعى فيه الأرقام،اي ان حزب الأغلبية يظفر في الانتخابات بعدد من المقاعد يفوق عدد الأصوات التي تكون في جانبه"(8) ،بمعنى ان اعتماد قاعدة الاغلبية في الانتخابات،يؤدي الى إقصاء الاحزاب الصغرى،مما ينتج عنه الإستقرار السياسي.

وإذا كانت الحركة الدستورية بأوربا مرجعا أساسيا ،لولوج عصر الحداثة،فلايعني هذا ،إسقاط النماذج الغربية على واقع مغاير حضاريا وتاريخيا ،بل تكييف الفكر الدستوري الأوربي مع تراثنا ،القرآن والسنة والفقه والتجربة التاريخية للأمة على عهد الخلفاء الراشدين[9] ،ومن ثم

---

7 . المصدر نفسه، ص. 165.

8 . "حقائق عن نظام الأحزاب والسياسة في إنكلترا"، **الرأي العام**، العدد 143، 10 مارس 1950 / **حرب القلم**، الجزء الثاني، ص. 236.

9 . محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص. 57.

يرى محمد حسن الوزاني ان الدولة في الاسلام غير منفصلة عن الدين،بل هو الذي خلقها ،وخير مثال لها دولة الخلفاء الراشدين،التي اختفت مع اختفائهم إلا في عهد بعض " الأمراء الهداة من السلف الصالح"[10].من هنا فالدولة في الاسلام لها مفهوم خاص،يحدده الدين بمفهومه الاسلامي،والتجربة التاريخية (الخلفاء الراشدون) ،ومتطلبات العصر،فلاهي دولة علمانية ولاهي دولة تيوقراطية،وبالتالي"فخير دستور تتخذه كل دولة تريد الإنتساب الى الاسلام هو الدستور الذي يضمن تحقيق اغراض الشريعة في الحكم والسياسة لخير كل مواطن مسلم،ولقيام المجتمع القومي الصالح"[11].ورغم ان القرآن هو دستور الإسلام الخالد والأسمى فإن ذلك "لايتنافى مطلقا مع مايخوله الاسلام نفسه ـ نصا وروحا ـ للمسلمين من حق التفكير في تكييف نظام دولتهم وفق ماتتطلبه حياتهم في كل عصر،اي في وضع دستور يكون القانون الأساسي لأنظمة الحكم والسياسة في الدولة،ويتحقق به التجاوب مع تعاليم الاسلام وتوجيهاته الكبرى،خصوصا مايتصل منها بالشورى،او ديمقراطية الحكم،وبالعدالة وبحسن السياسة في مختلف المجالات بالنسبة لكل واحد وللجميع"[12].فقوام الدستور،الشورى والعدالة والسياسة وبهم "تصان الحقوق والحريات والمصالح الخاصة والعامة،وتتوطد على أسس سليمة وقوية ومُرضية علاقات الحاكم بالمحكوم او الراعي بالرعية حسب التعبير الإسلامي" [13].وبالرغم من ذلك فإن أساليب تعايش الفرد

---

10 . "الاسلام والدستور"، السياسة، العدد 10، 11 مايو 1967 / **حرب القلم**، الجزء الأول، ص. 180.

11 . نفسه، ص. 184.

12. المصدر نفسه،ص.182.

13. المصدر نفسه.

والجماعة تتعدد،مما يعني ان الانسان يبدع المؤسسات التي تنظم مجتمعه ويطورها بفعل التقدم الفني والرقي الحضاري.

اما العلاقة مابين الدولة والامة،وهو ان الدولة «مؤسسة المؤسسات» حسب تعبير الفقيه موريس هوريو،هي في خدمة الامة وليس العكس،إذ "الدولة بمفهومها الصحيح وتطبيقها القويم،ليست إلا الأمة منظمة سياسيا،وحكوميا وتشريعيا،وتنفيذيا في سبيل الصالح العام.فالدولة إطار،وجهاز،ونظام لا أقل ولا اكثر"،فالدولة أساسها الأمة،وبهذا الاعتبار الدولة "مسؤولة أمام الأمة ممثلة في مجالسها وهيئاتها ورأيها العام"(14)

وإذا كانت «دولة القرآن الكريم» تبدو للكثيرين اليوم تصورا طوباويا،فإن محمد حسن الوزاني بحثا عن الواقعية العملية وتبعا للقاعدة الأصولية «مالايؤخذ كله،لايترك جله»،يرى بأنه "ليس بمتعذر إرساء الحكم على قواعد وتعاليم الشريعة الاسلامية التي هي في الحقيقة قواعد وتعاليم كل حكم صالح بصرف النظر عن الصيغ والأشكال والجزئيات والتفاصيل التي تدعوا إليها الضرورة او المصلحة." (15).

وبمعنى آخر "إذا لم يكن في المستطاع اليوم إقامة دولة إسلامية شبيهة بالخلافة الراشدة فليس بمستحيل على كل دولة خاصة بالمسلمين ان تجعل الحكم فيها شورى بين المواطنين،وان توفر العدالة للجميع وان تضمن متطلبات حياة الفرد والمجتمع في نطاق نظام قويم وحكيم(16)،وذلك هو الحد الأدنى المطلوب في الدولة الاسلامية.

---

14. "(خدمة الدولة) ام سادة الأمة ؟"، **الدستور**،العدد 11،16 فبراير 1963؛ **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.138 .

15. المصدر نفسه،ص.139 .

16."الاسلام والدستور"،**حرب القلم**،الجزء الاول،ص.183 .

فماهي معاني الشورى والعدالة والسياسة في فكر محمد حسن الوزاني؟ يرى محمد حسن الوزاني بأن الشورى تعني «الرجوع الى أهل الحل والعقد»،في حين يعني العدل «لكل ذي حق حقه»، اما السياسة فيختار لها ،محمد حسن الوزاني أحد التعاريف الإيجابية لتعني "استصلاح الخلق بإرشادهم الى الطريق المنجي في العاجل والآجل،وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة"[17].والمسلمون المتقدمون "نظروا الى السياسة نظرتها الواقعية الإيجابية باعتبارها حسن السياسة وذلك بإقامة الحكم في الناس على أسس صالحة متينة،وبتحقيق العدالة ورد المظالم،وبضمان صلاح الراعي والرعية" [18]،بالاضافة الى ان السياسة تنقسم الى قسمين،السياسة النظرية والسياسة العملية،وقد تكون السياسة النظرية بعيدة عن الواقع،إما رفضا له وإما إلغاء له،غير ان السياسة العملية وإن كانت مرتبطة بالواقع،فلابد لها من السياسة النظرية،اي تصور لتحولات واشكال تنظيم المجتمع قبل احتدام الصراع الإجتماعي،وبالتالي تكون هادية للسياسة العملية،ليحصل بينهما التكامل.هكذا فالسياسة تعني في نهاية التحليل،حفظ أمر المسلمين في دينهم ودنياهم[19] .

ويحبذ محمد حسن الوزاني،ان يتضمن الدستور الاعتراف بحقوق الانسان كما اقرتها المواثيق الدولية،كما هو الحال بالنسبة لدساتير آوربا فـ"ورود تلك النصوص والأحكام في صلب الدستور يعد ابتكارا

---

17. المصدر نفسه.

18."السياسة ... أيضا! "،**السياسة**،العدد 16،2 مارس 1967 / **حرب القلم**،الجزء الأول،ص. 183 - 184 .

19. المصدر نفسه،ص128.؛ أنظر كذلك راشد الغنوشي،**الحريات العامة في الدولة الاسلامية**،مركز دراسلت الوحدة العربية،بيروت،1993،ص.140.

قانونيا ،وسلاحا جديدا في صالح الحرية والديمقراطية " [20] ،لأن "ضمان الحقوق وصيانة الحريات وتثبيت نظام الديمقراطية يحتاج الى عزم وحزم بل الى عراك اول سلاحه الدستور ومايتفرع عنه من القوانين"[21] ،لحماية وتسليح الدولة الديمقراطية الحديثة.

وحينما طرحت قضية الاستقلال في يناير 1944 ،فإن الزعيم محمد حسن الوزاني بمجرد تحرره من المنفى،لم يكتف بالمطالبة بالإستقلال،بل طرح مع رفاقه في الكفاح قضية كيفية الوصول الى الاستقلال،واهتدوا الى ربط الاستقلال بإصدار دستور للبلاد ،بواسطة جمعية تأسيسية، تمثل في شعار : «رائدنا هو الاستقلال،وسبيلنا إليه الدستور».فالاستقلال لحل مشكلة الحماية والدستور لتأسيس سلطة وطنية ديمقراطية حديثة.هكذا كانت "القضية المغربية الراهنة تضع على البساط مشكلتين إثنتين إحداهما داخلية والأخرى خارجية.فالداخلية تقوم بين الحاكم والمحكوم،والشعب والدولة،ومنشؤها الاستبداد والحكم المطلق،وعلاجها الحرية والحكم النيابي،وهو ما يسمى في الإسلام بالشورى،وفي اصطلاح السياسة الحديثة الديمقراطية والدستور"[22] ،وأساس الدستور الملكية الدستورية،التي تعمل على إنشاء ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية،ف"صاحب الجلالة ملك المغرب حريص على ان ينال الشعب الدستور الذي يطمح اليه بحق وعن جدارة واعية،بل نفهم من خطب وتصريحات جلالته كامل استعداده لمنح شعبه الوفي دستورا لايقل عن

---

20. "إنما الحرية بالأحرار وللأحرار!"،**الدستور**،العدد 1،38 يوليوز 1963؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.221 .
21. المصدر نفسه،ص.222.
22. "في سبيل الدستور !"،**الرأي العام**،العدد 20،18 غشت 1947 / **حرب القلم**،الجزء الثالث،ص.99-100 .

ارقى الدساتير في الشرق العربي،الذي نتخذه قدوة في نهضتنا العامة التي تشبه نهضته في الدين والثقافة والاجتماع والسياسة" (23).

والمشكلة الثانية هي الاستقلال،وحل كلتا المشكلتين يتم خلال مرحلة انتقالية،هكذا "يتحقق للمغرب استقلاله الداخلي اثناء المرحلة الانتقالية،كما يجب ان يضمن له كامل نموه الدستوري،الذي بدونه لن يكون تقدم حقيقي ولن ينعم الشعب بحرية حقيقة"(24).لقد كان محمد حسن الوزاني يفهم الاستقلال باعتباره ميلاد الدولة الوطنية الديمقراطية،ولم يكن يقبل ان تكون ولادتها ولادة قيصرية،ولم يكن يقبل كذلك بوليد مشوه،فإذا كان الاستبداد هو الذي أدى الى ضعف الدولة وفرض الحماية،فإن إصدار دستور للبلاد وخلق مؤسسات ديمقراطية،كفيل بفرض سيادة الأمة،عن طريق تشكيل حكومة مغربية "من اجل تنظيم مرحلة الانتقال من عهد الحماية الى طور التنظيم الدستوري في سبيل الاستقلال."(25).

إن محمد حسن الوزاني كان يهدف بربطه ما بين الاستقلال والديمقراطية "ان يسترد (المغرب) جميع الوسائل والأدوات التي من شأنها ان تضمن له النمو السياسي والاجتماعي والمادي،كما يريد ان يتمكن.في جو من السلام لايقوم على قوة السيوف ورؤوس الحراب وأحكام الاضطهاد،بل على الحرية والعدالة،من استكمال تطوره القومي وتربيته السياسية،إذ فيهما ضمان المستقبل العظيم الذي أعدته له

23. المصدر نفسه،ص .102 .

24. مذكرة 23 شتنبر 1947،عز العرب محمد الوزاني،**حدثني والدي**،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1990،ص.229 .

25. المصدر نفسه،ص.231 .

الاقدار."(26).وبمعنى أوضح "إن المشكلة المغربية ذات جانبين.احدهما خارجي يعالج بالإستقلال السياسي،والثاني داخلي يعالج بالدستور والديمقراطية." (27).

وإذا لم يكتب لمشروع محمد حسن الوزاني ان يرى النور،فليس ذلك مرده للفكرة - المشروع في حد ذاتها،بل ان محمد الخامس استحسنها حسب محمد حسن الوزاني،وما أثار النقاش هو الوسيلة،اي المرحلة الانتقالية،والتي كان قد اقترحها الحاج احمد بلافريج،قبل محمد حسن الوزاني،للانتقال الى وضع الاستقلال سنة 1944(28)،بل الظروف التي جرت فيها المفاوضات مع الإقامة العامة الفرنسية،التي لم تكن جادة في مسعاها،التي وظفت ذلك في إطار اهدافها،خصوصا حينما كلفت شخصا مشبوها،تجرأ للمس بحرمة صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف،عبر مناشير مفترية،وكان ذلك بداية القطيعة مع الاقامة العامة ومحاولة إيجاد حل وسط للأزمة الفرنسية - المغربية.

المبحث الثاني : السيادة للأمة

يحرص محمد حسن الوزاني،على الدعوة لاحترام المبادئ الديمقراطية،والتي يسميها احيانا بالشعبية نظرا لمشاركة الشعب بواسطة نوابه،في وضع الدساتير وفي مقدمتها ان السيادة للأمة،وفي ذلك كتب

---

26. نفسه،ص.232 .

27. "إستقلال وديمقراطية"،**الرأي العام**،العدد 19،261 نونبر 1955؛**حرب القلم**،الجزء الخامس،ص.31-32 .

28.Parti de l'Istiqlal,Le Mouvement national: 1944-1946,Bureu de documentaton du parti de l'Istiqlal,Paris,1946.

غداة الاستفتاء العام لمشروع دستور 1972 بأن "التصريح بأن السيادة للأمة شيء،وشيء آخر جعل هذه السيادة في واقع الأمر وحقيقة النظام المؤسس بالدستور سيادة تمارسها الأمة ممارسة فعلية كاملة لا لبس فيها ولاعيب،ولانقص،ولاخلل"(29).وهذه السيادة تعني ان "الأمة سيدة نفسها ،ومالكة زمام امرها ،وقادرة على التصرف في شؤونها ،وحرة في تقرير أنظمتها ،وإقامة اجهزة التمثيل والحكم فيها ،وإجراء الرقابة على المسؤولين عن تدبير الشؤون العامة فيها" (30).

فإذا كان الدستور مجموعة من «الحصّارات» ،الكفيلة بضبط التوازن مابين السلط وتحديد صلاحيات كل مؤسسة في ظل النظام الدستوري العام،"وبفضل هذا كله يكون الدستور عهدا وميثاقا بين الأمة والدولة والحاكمين فيها"(31).

هكذا ،فإن مشروع دستور 1972 المعروض على الاستفتاء يضع السيادة الوطنية "في غير ايدي اصحابها الطبيعيين والشرعيين من ممثلي الامة الا فتاتا ترك لهم بكيفية شكلية اكثر منها عملية،ومن شأن هذا ان يجعل الدولة كل شيء ،والأمة لاشيء ،فالدولة بجميع سلطاتها واختصاصاتها هي الأساس،وصاحبة السيادة والحكم،وليست الأمة بالنسبة لها الا مسودة ومسيرة طوعا او كرها"(32).

ويوضح محمد حسن الوزاني مفهومه للأسس الفلسفية التي يجب ان يقوم عليها الدستور المغربي اكثر،حينما كتب قائلا "إننا بقدر ما نتمسك بالملكية الدستورية على النسق المتفق مع روح العصر الذي هو عصر

---

29. **في الدستور والبرلمان**،ص.19.
30. المصدر نفسه،ص. 19.
31. المصدر نفسه،ص.20.
32. المصدر نفسه.

الشعوب والثورات الفكرية والسياسية والاجتماعية الهادفة الى تغيير المفاهيم القديمة،وتحويل الاوضاع التقليدية،وتجديد الأنظمة لتكون ملائمة لسنة التطور والإرتقاء لافرق في هذا بين الفرد والمجتمع،نتمسك بحكم هذا كله،بمفهوم السيادة للأمة وبكل ماينبثق عنها من حقوق كاملة غير منقوصة،ومن اختصاصات تمارس بواسطة وكلاء الأمة الحقيقيين دون المفروضين والمزعومين كما هو الشأن في الدساتير العليلة الفاسدة،وفي الديمقراطيات الشكلية الفاشلة"[33].هكذا فدستور 1972 "لايتلائم مع السير الطبيعي الذي تريد الأمة المغربية ان تسيره في طريق النهضة والتقدم دائما الى الأمام في كل مجالات الحياة العصرية"[34].

وأولوية المجلس التأسيسي،قضية لايتنازل عنها محمد حسن الوزاني ،وهي ان وضع الدستور هو من صلاحية المجلس التأسيسي،ويكتب بعد الانتخابات الجماعية الاولى في المغرب(28 يوليوز1962)بأن "الطريقة الطبيعية،والوسيلة الديمقراطية،والأسلوب الدستوري المألوف والمنشود هو المجلس التأسيسي المنتخب انتخابا حقيقيا عاما،وحرا نزيها."[35].لوضع الدستور.ويوضح ذلك اكثر عند اعلان الاستفتاء على دستور 1962 ،حينما اعلن:"يريد المواطنون ان يمارسوا جميع حقوق المواطنة التي تعترف لهم بها القوانين المشروعة،والعهود المؤكدة منذ الاستقلال وفي مقدمة تلك الحقوق المقدسة حق الأمة المتحررة،السيدة،الواعية،الرشيدة في وضع دستورها القومي" وذلك "

---

33. المصدر نفسه،ص. 23-24.
34. المصدر نفسه،ص.24.
35."إلى أين يسير المغرب؟"،**الدستور**،العدد 4،19 مارس 1963 / **حرب القلم** الجزء الثاني،ص.158 .

بواسطة مجلس تأسيسي منتخب يمثلها تمثيلا شرعيا صحيحا ،شأن غيرها من الأمم الحرة في افريقيا وغيرها" ،وفي حالة ما إذا تعذر إنتخاب ذلك المجلس لسبب وجيه مسلم ،يمكن ان" يتولى مهمته مجلس آخر يمثل سائر الإتجاهات السياسية وغيرها في البلاد ،ويملك كل الصلاحية المطلوبة للقيام بوضع الدستور نيابة عن الأمة" ،غير ان هذا الدستور نظرا لمصدره،يُعمل به في فترة انتقالية محدودة الي حين "انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور النهائى للأمة،ولامانع من ان يعرض ذلك الدستور المؤقت للإستفتاء العام ليقول الشعب فيه كلمته،ويكسبه قوة المصادقة والتأييد"[36].

ويعارض محمد حسن الوزاني الأسلوب الذي وضع به دستور 1962 ساعة عرضه على الاستفتاء الشعبي :"لماذا تسمح الدولة بالإستفتاء في مشروعها الدستوري وتمتنع من انتخاب الأمة لمجلس تأسيسي لوضع الدستور؟"[37] ،فالاستفتاء يفترض أن الشعب راشد، فكيف لايتم ذلك بالنسبة للمجلس التأسيسي؟ ويجيب محمد حسن الوزاني بأن "الدولة لاتريد من الاستفتاء الا إضفاء مسحة ديمقراطية او شعبية - ولو مصطنعة - على الدستور الممنوح من طرفها الذي لاتريد ان تنظم ولا ان تحكم البلاد بسواه" [38].

ان ذلك في الواقع "إخلاف شنيع لكل الوعود المقطوعة سابقا للأمة - في عهد استقلالها - بأن تتولى هي وضع الدستور بواسطة مجلس يمثل

---

36. "مشكلة الساعة او معركة الدستور"،**الدستور**،12 نونبر 1962 ،**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.31-32.
37. نفسه،ص.31-32.
38. نفسه.

مختلف نزعاتها واتجاهاتها وفعلا أسس مجلس للدستور احتفظت به الدولة سنوات ولم نعد نسمع له حسا ولاذكرا حتى فوجئنا بقرار استفتاء عام في مشروع دستور معد باسم الدولة نفسها" [39].

وبحثا عن المرونة السياسية،وامام الأمر الواقع،اي مجلس الدستور المعين،فلايجدي إلا اتباع سياسة عملية،وهو المطالبة بان يتمتع هذا المجلس على "جميع ما تمتاز به جميع المجالس التأسيسية المنتخبة،من نظام محكم واختصاص واسع وحرية العمل،فإن هذا يشفع في الطريقة المستعملة في تكوين المجلس"[40].وهو حل وسط ينهي الصراع ما بين واقع المجلس المعين،ودعاة المجلس التأسيسي،على اساس التوافق.و حتى طريقة التعيين ،بالنسبة له،وهو ما أخذ به في تشكيل مجلس الدستور سنة 1962 "لها محاسنها ولها عيوبها كغيرها من الطرق،ويمكن التقليل من عيوبها الى اقصى حد مستطاع بإدخال تحسينات وإصلاحات على أولى نتائجها وهي المجلس الذي سيناط به وضع مشروع الدستور،ذلك ان الغاية اهم من الوسيلة"[41]، فالأهم هو تحقيق فكرة المجلس التأسيسي لإقرار سيادة الأمة،بصفة نهائية.

وإذا كانت «الديمقراطية الدستورية» هي المنشودة،فماهي مكانة الشعب من كل هذا ؟ فالحكم في الواقع لصالح المجلس او عليه "يهم الرأي العام في البلاد ،فهو الذي يحكم بالصلاحية او عدمها ،والدستور الذي سيوضع لايعني المجلس وحده،بل يعني الشعب،فحكم الشعب للمجلس

---

39. "الدستور الذي يريده الشعب:دستور بالشعب وللشعب"،**الدستور**،العدد 19،؟ نونبر 1962،**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.37.

40.**في الدستور والبرلمان**،ص.10.

41. المصدر نفسه،ص.9.

وعلى المجلس هو الأساس،والحكم الفاصل"(42)).فالشعب الذي فجر ثورة عارمة لـ"انتزاع الملك واسرته وعرشه من مخالب الاستعمار،قد برهن على انه شعب ناهض،حر،واع،أبي،وانه جدير بأن يعتبر شعبا راشدا"،فأي معنى لتضحيته وكفاحه وانتزاعه الاستقلال ورجوع ملكه المفدى المغفور له محمد الخامس،"إذا لم يصبح في الحقيقة والواقع ممتعا بجميع حقوقه وحرياته،قابضا على زمام اموره؟" (43).فالدستور يجب ان يكون «تجديدا جوهريا لجميع جوانب حياة الأمة» أي بما تحمله كلمة (Constitution) دستور بالفرنسية من معانى البناء وإعادة البناء،اي النهضة السياسية والإجتماعية،وفي هذا المعنى يجب ان يكون "دستور البلاد والأمة بكل معنى الكلمة،اي دستورا ديمقراطيا صحيحا يمتاز بصفاته التحررية والتقدمية،وبهذا وحده يحقق الدستور معاني الحرية والسيادة والاستقلال لصالح البلاد والأمة،فيصبح لهما نظام جديد يمت الى الديمقراطية الدستورية بصلة قوية متينة."(44).

وإذا كان المبدأ ثابتا فإن ظروف تحقيقه تبقى منوطة بواقع الصراع السياسي،ومع طرح دستور 1962 للإستفتاء،ورغم معارضة محمد حسن الوزاني،فإنه لم يغب عنه بأن الأهم في الظرف الحالي هو إقامة نظام ديمقراطي،تحكمه مؤسسات دستورية حقة لانه "اذا حُرمنا من اتخاذ الطرق الديمقراطية لوضع الدستور،فإننا نهتم بالغاية والنتيجة اكثر مما نهتم بالطريقة التي سنسلكها لتحقيق هذه الغاية،وإدراك هذه النتيجة لصالح البلاد والشعب،فإذا كانت الغاية حسنة،والنتيجة مرضية فإن هذا سيكون شفيعا في الطريقة المتبعة"(45).

42. المصدر نفسه،ص.11.
43. المصدر نفسه،ص.12.
44.المصدر نفسه،ص.13.
45. المصدر نفسه.

اما المطالبة بانتخاب المجلس التأسيسي فليست "إلا إعلان المبدأ دون ان نتمسك بتطبيقه في اوضاع الفساد كماهي سائدة في هذه البلاد" [46]،نظرا لتفشي الفساد ونفي الإرادة الشعبية.فالدستور الصالح هو الغاية في الظرف الحالي،و"كل وسيلة توصل إليه هي وسيلتنا فالمسألة مسألة غاية أكثر مما هي مسألة وسيلة" [47]،وبمجرد تحقق ذلك المطلب يصبح الدستور وسيلة لبناء مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية.

المبحث الثالث : الأصول التاريخية للملكية الدستورية بالمغرب

للملكية الدستورية جذور في تاريخ المغرب السياسي،فلقد عرفت مؤسسة الشورى بالمغرب تطبيقها في سير الشأن العام حيث كان "ملك المغرب في كثير من المناسبات يدعو مؤتمرا شوريا يحضره اعيان المملكة وقضاتها واساتذة كلية القرويين بجانب اعضاء الحكومة وكبار الموظفين،ويعمل على العموم بمشورتهم وعلى هذا المنهاج سار المولى عبد العزيز وقتما اشتدت الأزمة السياسية الداخلية،فقد كان يعقد مؤتمر الشورى مابين الفينة والفينة في عاصمة فاس" [48].

هكذا فمايعبر عنه دستوريا بالإرادة الشعبية والصراع من اجل فرض سيادتها،ليس بغريب على الشعب المغربي،إذ يحق له "ان يفتخر بأنه كان له نصيب مهم وصوت مسموع في إدارة الشؤون العامة وكان إعلان

46." الدستور الذي يريده الشعب:دستور بالشعب وللشعب"،**الدستور**،19 نونبر 1962؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.39 .

47. المصدر نفسه،ص.41.

48. "نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها"،**الرأي العام**،العدد 31، 21 نونبر 1947 / **حرب القلم**،الجزء الثالث،ص.175 .

الحرب والتوقيع على معاهدات الصلح والمفاوضات والمصادقة على المعاهدات بكيفية عامة لاتتقيد بها البلاد إلا إذا وافق عليها مؤتمر الشورى الجامع لعناصر الأمة ولرجالها الأكفاء." (49)،وخير مثال على ذلك مجلس الأعيان زمن المولى عبد العزيز(50).(دجنبر 1904). هكذا كانت «علاقة الرعية بالسلطان وعلاقة السلطان بالرعية» على اساس الشورى،اي الرجوع الى اهل الحل والعقد.فإذا "نظرنا الى تاريخنا القومي المغربي قبل نكبة الوطن بالحماية والحكم الأجنبي الدخيل،رأينا بصورة مكبرة واضحة ان سلطة القانون وممارسة السيادة الشعبية كانتا دائما حقيقتين قائمتين لاسبيل الى إنكارهما وانهما تجلتا في قوة وجلال كلما سنحت الفرص وسمحت الظروف بذلك."،ويشهد على ذلك ان "آخر حكومة في المغرب الحر المستقل لم تكن سلطتها مطلقة ولا استبدادية كما يدعي بعضهم جهلا او تجاهلا" (51).

وبالرغم من ذلك فإن "الحكومة المغربية في ذلك العهد لم تكن تجمع دائما الشروط التي يمليها القانون الإسلامي الدستوري على الحكام والولاة،فالكل يعلم ان بعض الحكومات القومية قد انحرفت عنها جدا مما دعا الى نزع الثقة الشعبية منها ،ونضرب مثلا لذلك حكومة المرحوم مولاي عبد العزيز في نظر الذين اعلنوا إسقاطها" (52).

---

49. المصدر نفسه،ص.176 .

50. أنظر علي الخديمي،"مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905"، **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، أيام دراسية 20 - 23 أبريل 1983 ، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1986 ، ص.259 - 292 .اما بيعة السلطان عبد الحفيظ ففي محمد المنوني،**مظاهر يقظة المغرب الحديث**،جزآن، المدارس ، الدار البيضاء ، 1985 ،ص

51. "نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها"،**حرب القلم**،الجزء الثالث،ص.179 .

52. المصدر نفسه،ص.178.

وفي اطار الشورى الاسلامية فإن "سلطة الملك نفسه باعتباره رئيس الدولة وإمام الجماعة،مستمدة من الإرادة الشعبية ومن تعاليم الشريعة،ومرتكزة على هذه الأسس الوطيدة،فالملك بصفته قائما بالسلطتين الزمنية والروحية ـ ونعني بالاولى السياسة الدنيوية والثانية السياسة الدينية ـ مسؤول معنويا امام الرأي العام وعمليا امام الشارع"(53). هكذا فالسلطة الزمنية مصدرها الارادة الشعبية،في حين ان السلطة الروحية اساسها الشرع الاسلامي.

فالملك تقلده الأمة بيعتها،من طرف أهل الحل والعقد،ويطلع الرأي العام عليها بقراءتها في المساجد بعد صلاة الجمعة،"والفكرة الأساسية في المبايعة هي المعاهدة،والمعاقدة،والمحالفة باسم الأمة نيابة عنها"(54)..فالبيعة "تؤلف عهدا وميثاقا بين الأمة وبين ولي الأمر فيها،وهو مادعاه فلاسفة القرن الثامن عشر بالعقد الإجتماعي الذي تصوروه بالنظر والتخمين" (55)، اي انها مجرد افتراض لم يحصل قط(56) .فالبيعة عهد بين الراعي والرعية،عقد يضع على كاهل طرفي العقد واجبات وحقوق،فإذا كان على الرعية الطاعة فإن على الراعي حفظ مصالح دينها ودنياها تمثلا بالحديث الشريف : (كلكم راع،وكل راع مسؤول عن رعيته) (57) ،حيث يكون الحاكم خادما للجماعة اي للأمة

53. "نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها"،**حرب القلم**،الجزء الثالث،ص.174 .

54. **مذكرات حياة وجهاد.التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**،الجزء الاول،ص.75 .

55. "افحكم الجاهلية يبغون؟"،**السياسة**،العدد 6 ،13 ابريل 1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص156 .

56. جان جاك روسو،**العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي**،ترجمة بولس غانم،اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع ،بيروت،1972 .

57. تقي الدين بن تيمية،،**السياسة الشرعيّة في إصلاح الراعي والرعية**،دار الكتاب العربي،القاهرة،.1969 .

ومن تم يسود «الإئتلاف بين الأمة والحكومة».لأن «الدين المعاملة»،وفي ذلك قال الإمام علي «لادين لمن لاأمانة له وإن صام وصلى»،هكذا فـ"الاسلام يقيم جميع النظم البشرية العامة على اساس اخلاقي ،ومن ثم كانت الدولة في نظر الاسلام دولة اخلاقية لها دستورها المكتوب (القرآن) الدائم الخالد...والاسلام لايفرق بين الدين والدنيا وبين الروح والمادة،وبين العبادة والسياسة،وهذا في صالح البشر والمجتمع. " (58).

هكذا فالملك "يرأس السلطة المركزية وهو يمثل السلطتين الزمنية والروحية،ومن ثم جاء لقبه المزدوج فهو ملك وأمير المؤمنين في آن واحد،وإذاً فهو رئيس الدولة الأعلى وإمام الأمة الحارس لدينها والساهر على شريعتها السمحاء" (59).

ويعتبر محمد حسن الوزاني «البيعة المشروطة» للمولى عبد الحفيظ بين الأمة سنة 1908 "الباكورة الأولى للشورى المغربية،التي اهتمت بتغيير اسلوب الحكم بما يجعله حكما بالشعب وللشعب استنادا الى جعل الأمة مصدر السيادة،وتمكينها من التمتع بحقها في أن يصير أمرها شورى مابينها" (60).بل انها كانت "بذرة ثورة إصلاحية وسياسية ذات هدف توجيهي واضح،لابالنسبة للسلطان المبايع فحسب،بل بالنسبة كذلك للرأي العام في البلاد"(61)..هكذا بثت "نفحة إصلاحية اولى شهدت وثبة

58."الاسلام دين ودولة (1)"،**السياسة**،العدد 8 ،27 ابريل 1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.171 .

59. "نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها"،**حرب القلم**،الجزء الثالث،ص174 .

60.**مذكرات حياة وجهاد.التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**،الجزء الاول،ص.77 .

61. المصدر نفسه،ص. 78 .

تنظيمية هامة،ونبعة ثورية واتتها الظروف،وفجرتها عزائم وهمم النخبة الواعية في الأمة التي أضنتها معاناة الحكم التقليدي الذي كانت اساليبه وتصرفاته متنافية مع روح العصر،ومتناقضة مع متطلبات الوضع"[62]،فحفظ الاستقلال وإخماد الفتن لايتحقق فقط بالقوة ،بل لابد من تنظيم الدولة بشكل يتلائم مع العصر ويحمي الأمة في وطنها ووحدتها.غير ان الشورى التي مارسها «مجلس الأعيان» في مواجهة الاطماع الاستعمارية، لم يكن السلطان عبد الحفيظ يطبقها إلا اضطرارا "لاتمسكا بها كمبدأ سياسي،وكنظام دستوري امتثالا لأمر القرآن،والتزاما بعهد البيعة"[63].

ومما يعكس رغبة الأمة في ممارسة سيادتها كاملة،مشروع دستور1908 ،الذي كان يتغيّي إقامة "ملكية دستورية مقيدة بنظام الشورى،كما ان الصبغة الإسلامية كانت تطبعه بكيفية صريحة حيث نص على مجلس الشورى كهيئة نيابية متعاونة مع «أمير المؤمنين» وحكومته «المخزنية»."[64]. ورغم ذلك فإن المشروع لم يكن مغربيا ،ليس فقط من حيث صياغته ولكنته الشرقية [65]،بل اساسا لهيمنة الثقافة الفقهية والغياب الكلي للثقافة الدستورية الحديثة لدى المثقفين المغاربة، بالاضافة الى مستوى تطور المجتمع والنخبة،فالمجتمع ظل بطريركيا حيث السلطة للأكبر سناً.ربالرغم من ذلك فإن مشروع دستور «لسان

62. المصدر نفسه،ص. 77 .
63. المصدر نفسه،ص. 79 .
64. المصدر نفسه،ص.81.
65.A.Laroui,Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912,F.Maspéro,Paris,1977,p.378.

المغـرب »،كـانت له اصـداء لدى نخـبـة 1908 [66]،وكـذلـك لدى النخـبـة الوطنية في معارضتها للحماية.

ورغم ان محمد حسن الوزاني حبد غيرما مرة أخذ زمام الحكم بيد المغفور له محمد الخامس ثم من طرف خلفه جلالة الملك الحسن الثاني في ماي 1962 حيث اعتبر أن "توليه رئاسة الدولة والحكومة معا (والذي) كان من اكبر العوامل الدافعة اليه الحرص على تنحية (عنصر الشر والخطر)من مركز حساس رئيسي في جهاز الحكم،والسياسة،وبهذا سد الباب في وجه الطامعين في اختلاس الحكم،واحتكار اداته،وتسخير امكانياته،واستعباد ضحاياه"[67]،فإنه مع اختفاء الاسباب السياسية، يعارض أن يصبح النظام الرئاسي مكونا للنظام الدستوري المغربي،لأنه يتعارض وطبيعة الملكية الدستورية،كما هي في الملكيات الأوربية المعاصرة.

وفي جميع الأحوال،فإن فلسفة الدستور بالمغرب يجب ان تكون قائمة على أساس «الملكية الدستورية والإسلام»،وهو "المدلول الحقيقي المطابق لفلسفة السياسة والحكم في نطاق الديمقراطية الدستورية الحديثة،ولمذهب الإسلام شريعة وتطبيقا في مجال الشورى والولاية العامة"[68]، ولظروف المغرب التاريخية.

---

66. محمد المنوني،**مظاهر يقظة المغرب الحديث**،**المدارس**،الدار البيضاء،1985،الجزء الثاني،ص.339.
67. "ليس ببريء من لايبرئه التاريخ"،**الدستور** [illegible] 28 يناير 1963 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.121 .
68. **في الدستور والبرلمان**،ص.13-14.

المبحث الرابع : التجربة الدستورية بالمغرب

مع تبني دستور للبلاد في دجنبر 1962 ،اعتقد البعض ان الدولة ستدخل عهد الحياة الدستورية وتصبح الحكومة مشكلة تبعا لنتائج الاقتراع،لكن الدستور لم يغير من الوضع السابق على الدستورشيئا ،حيث "اسند للملك مهمة تعيين الوزراء كما خصه بحق إقالتهم متى اراد ،وهكذا جعل الدستور قضية الحكومة خارجة عن نطاق البرلمان" (69).هكذا فالمغرب" لم يعرف،ولايعرف مايسمى بالأزمات الوزارية التي تنتج عن الاستقالة او الإقالة الجماعية والتي تكون سببا في انتقال الحكم من فئة ساء حظها في النهاية الى فئة تدخل الميدان للتجربة والاختبار"(70).فالحكومة في المغرب هي «حكومة صاحب الجلالة» ،على النمط المغربي وليس على النمط الإنجليزي،بحيث "ان الهيئة الوزارية لاتخرج عن كونها هيئة مؤلفة من مساعدين للملك الذي يعينهم ويقيلهم بمحض ارادته"(71).

اولا. الحكومة على ضوء الدستور والواقع

من خلال قراءة للباب الرابع من دستور 1962 ،المخصص للحكومة،خاصة الفصل الخامس والستون الذي يقول نصه:«الحكومة مسؤولة امام مجلس النواب.وبعدما يعين الملك الحكومة يتقدم الوزير الأول امام المجلسين ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه» ،وعلى ضوئه يتسائل محمد حسن الوزاني عن سلطة الحكومة،ليخلص الى ان"تخطيط وقيادة السياسة العامة للدولة والامة ليسا من اختصاصها ،بل من

---

69. **الدعوة الى النهضة**،ص. 46-47 .
70. المصدر نفسه،ص. 46 .
71. المصدر نفسه،ص. 48 .

اختصاص الملك الذي يجمع في شخصه بين الرئاستين الفعليتين: رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة ولو مع وجود وزير اول" (38). واذا كان الفصل الثامن والستون، يقر ممارسة السلطة التنظيمية للوزير الأول، فهو يستثني سلطة الملك التنظيمية، غير انه"في الحقيقة ان هذه السلطة لايمارسها الوزير الاول الا باعتبار انه تابع للملك الذي يختاره ويعينه في منصبه الحكومي"(73).

واذا كان المغرب لايعرف الأزمات الوزارية، فلا يعنى ذلك، انه لايعرف إلا الإستقرار الحكومي، فذلك ليس الا شكليا، اذ ليس معنى ذلك ان المغرب "لايعاني ازمة الحكم والسياسة، وازمة الحكم والسياسة ليست وليدة اليوم، بل نشأت وشبت، وترعرعت مع عهد الاستقلال، ولقد كان يظن ان الدستور سيأتي بحلها الصالح، ولكنه اقرها ونظمها، ودسترها. ومع هذا، وبالرغم عن هذا، ظلت ازمة الحكم والسياسة هي هي، وقد كانت وما تزال هي ام الأزمات، وام المشاكل التي يتخبط فيها المغرب منذ فجر الاستقلال، ولاتزيدها الأيام، والاحداث، والتطورات الا اتساعا، واستفحالا"(74).. وتشكيل الحكومات المغربية يكون غالبا نتيجة تعديل، وليس تغييرا للطاقم الحكومي بكامله، فكل وزير يمكنه ان ينتقل من وزارة الى أخرى، وكانه كفؤ لجميعها وتلك احدى اوجه العبقرية المغربية في ميدان المسؤولية الحكم.

ومما يلاحظ كذلك على مستوى تشكيل الحكومات المغربية

---

72. المصدر نفسه، ص. 49.
73. المصدر نفسه؛ كذلك محمد أشركي، **الوزير الاول في المغرب**، اطروحة دكتوراة دولة، كلية الحقوق، الدار البيضاء.
74. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**، ص.50 .

تضخمها ،في الوقت الذي يعاني فيه المغرب ،وربما بشكل دائم ،عجزا ماليا كبيرا ،فعدد الوزراء وكتاب الدولة كثير ،والسؤال الذي يطرح هو هل المغرب بوضعه الاقتصادي والاجتماعي يتطلب فعلا كل هذا العدد الضخم من الوزارات وكتابات الدولة،ام المسألة هو اننا مازلنا نعيش عهد «خلق الوظيفة للعضو ،لاخلق العضو للوظيفة»[75].ومما يلاحظ هو ظهور وزارات واختفاء اخرى ،بالاضافة الى تداخل بعض مصالح وزارة مع اخرى او اكثر في بعض الحالات[76].ففي التعديل الحكومي لسنة 1964 مثلا عادت الى الظهور وزارة الوظيفة العمومية واسقطت وزارة الشؤون الإسلامية التي "كانت بدعة وضلالة في بلاد اسلامية يعلن دستورها ان الاسلام دين دولتها الرسمي" [77] ،وتم كذلك اسقاط وزارة موريطانيا والصحراء.

ومن خلال الفصل الخامس والستين يخلص محمد حسن الوزاني الى ان "الحكومة مسؤولة امام الملك،وامام مجلس النواب.وهذا يتطلب ان تتمتع الحكومة بثقة الملك ومجلس النواب معا.وهي ثقة اساسية ومزدوجة،ولاتقصي احداهما الأخرى بلا شك ولاريب.اما ثقة الملك فتقوم على الاختيار والتعيين في المنصب الحكومي،واما ثقة مجلس النواب فتجد مبررها في قيام الحكومة بجميع واجباتها واداء سائر مسؤولياتها في نطاق السياسة المرسومة التي تحظى بموافقة وتأييد المجلس النيابي.وهكذا نرى ان الحكومة مقيدة،بحكم الفصل 65 من

75. المصدر نفسه،ص.51 .

76. انظر مثلا الجرد المثبت في المسيوي عبد العزيز ،**البرامج الحكومية تحت قبة البرلمان**،مطبعة بابل،الرباط، 1994 .

77. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص.56.

الدستور،بارادة وسلطة الملك من جهة،وبإرادة وسلطة مجلس النواب من جهة اخري"(78).وحتى ملتمس الرقابة الذي يمكّن مجلس النواب من اسقاط الحكومة الذي ينص عليه الفصل الحادي والثمانون،فهو"حق مقيد بشروط وبظروف،وهذا مايجعل فرص سقوط الحكومة نادرة،ويضمن لها نوعا من الإستقرار"(79).

ومن ثم لايمكن نعت الملكية المغربية بانها ملكية دستورية،لان الملك «يسود ويحكم»،على عكس مبدأ الملكية الدستورية التي تجعل الملك «يسود ولايحكم»،فالنظام السياسي المغربي "لايمكن نسبته الى الملكية الدستورية التي هي نظام سياسي معين له قواعده وخصائصه،وميزاته،وفي نطاقه تتقيد الملكية بقيود معروفة،وتمارس سلطتها في حدود لاتتعداها،ولايكفي ان تزود المملكة بدستور لتصبح الملكية فيها دستورية،وكل مافي الامر ان الملكية تتدستر من غير ان تصير دستورية إسما ومسمى"(80).

ففي الملكية الدستورية "تكون الأمة سيدة نفسها في الحقيقة والواقع،وتكون بحكم هذا متمتعة بكامل حقوق السيادة التى على رأسها حق الأمة في وضع الدستور بواسطة نوابها او أهل الحل والعقد فيها دون تدخل الدولة والحكومة،فالأمة التي تنتزع الدولة منها هذا الحق المقدس ليست معتبرة ولاهي في الواقع دولة سيدة بالمعنى الحقيقي والكامل للكلمة" (81)، هكذا فدستور1962 لاينشئ ملكية دستورية

78.المصدر نفسه،ص.48.

79. المصدر نفسه،ص.50.

80. المصدر نفسه،ص.47 .

81. "الحقيقة كل الحقيقة ولاشيء غير الحقيقة في مشروع الدستور"،**الدستور**،العدد 23،4 نونبر 1962 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص49-50.

بقدر ماهو دستور ملكي[82].غير ان حالة الإستثناء،نصا وممارسة،تجعل الحياة النيابية،رهينة الإرادة السياسية للدولة.فقد أعلنت حالة الإستثناء في ظروف كانت لاتستدعيها،اي في 7 يونيه 1965 ،بعد عدة اشهر من أحداث الدار البضاء الدامية ،في23 مارس من نفس السنة،وطالت حالة الإستثناء،وتسائل الكثيرون عن المؤقت الذي أصبح رسميا !

ثانيا. حالة الاستثناء

وعبر «محنة الديمقراطية في المغرب» بعد اعلان حالة الاستثناء ينتقد محمد حسن الوزاني دستور 1962 ،من خلال وقوفه على مآخذ في دستور ڤيمار بألمانيا ما بعد الحرب الاولى ودستور الجمهورية الخامسة بفرنسا 1958 ،وكما يقول «بالمثال يتضح المقال»،مركزا على حق رئيس الدولة في إعلان حالة الاستثناء في كلا الدستورين وما ينتج عنه من تعطيل للمؤسسات الدستورية.غير ان الدستور الالماني(ڤيمار)في فصله الثامن والأربعين كان "أول دستور ضمنه الحاكمون فصولا وعبارات مبهمة وملتبسة ليس ظاهرها كباطنها ولامدلولها كتطبيقها ،ومن شأنها ان تستعمل عند الحاجة كسلاح ضد الديمقراطية" [83]،وهو ما اقتبسه دستور 1958 بفرنسا ،حينما نص في فصله السادس عشر،على نفس الحق،بالاضافة الى حق الرئيس في حل البرلمان،وحقه في استفتاء الشعب،والذي يعتبره محمد حسن الوزاني "الوسيلة التي تمكن كل طاغية ودكتاتور - كهتلر - من تلافي المداولات البرلمانية التي تستطيع -

---

82. "دستورملكي لا ملكية دستورية"،**الدستور**،العدد 3،6 دجنبر 1962 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.60-63 .

83."محنة الديمقراطية في المغرب"،**السياسة**،العدد 8،14 يونيه 1967 / **حرب القلم**،الجزءالاول،ص.201 .

بواسطة رجال خبراء وأكفاء ـ ان تكشف ماتخفيه فصول وعبارات اي مشروع دستوري صادر عن الحكومة من أسرار مدسوسة،ونوايا سيئة،اما الشعب المسكين فقلما يوجد فيه من يفطن لخفايا وخبايا الدستور"(84).وهو ما أخذ به دستور 1962 ،في الفصل الخامس والعشرين المخصص لحالة الاستثناء،والفصول 27؛77 و79 التي تهم حل مجلس النواب.غير ان الفرق في الواقع، كبير جدا مابين المشرع المغربي ونظيره الفرنسي،ففي فرنسا هذه الفصول «الديكتاتورية» موجودة الى حد اليوم،وطبقت من لدن الجنرال شارل ديغول،وكذلك من سلفه جاك شيراك،غير ان الديمقراطية والمؤسسات الدستورية ظلت قائمة،بل ان الشعب قال لا لـ« منقذ البلاد » الجنرال ديغول في استفتاء شعبي،طرحه هو نفسه في 27 أبريل1969 ،فما كان منه إلا اعلان استقالته.هكذا فإن الاستفتاءات في فرنسا نتائجها غير معروفة،بخلاف المغرب، فالنتائج دائما لاتخيب التوقعات .وهذه الحقائق بدون شك لاتخفى على محمد حسن الوزاني الذي اقر في نهاية مقاله بانه رغم تشابه الدستور المغربي والدستور الفرنسي فإن "للديمقراطية في فرنسا ،بالرغم عن بعض قيود وعيوب الدستور ،شأن عظيم،بينما ادى إعلان حالة الاستثناء في المغرب منذ سنتين الى تفجير الدستور،ونسف البرلمان،وأسفاه" (85)،وهو ما يهدف اليه من المقارنة،.غيرأن دستور 1992 والمعدل في 16 شتنبر 1996 نص في فصله الخامس والثلاثين على انه «لايترتب على حالة الاستثناء حل البرلمان».

---

84. المصدر نفسه،ص.203 ؛حول صلاحيات رئيس الجمهورية بفرنسا فيما يخص حالة الاستثناء وحل البرلمان،أنظر أندريه هوريو،**القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية**،الجزء الثاني،الأهلية للنشر والتوزيع،بيروت،ص.401-405.

85. المصدر نفسه،ص.205.

وإذا كان محمد حسن الوزاني لم يناصر دستور 1962 ،ولم يرفضه جملة وتفصيلاعن طريق المقاطعة او التصويت بلا ،كما فعلت الأحزاب الوطنية الأخرى ،حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ،فإنه باسم حزبه ،حزب الدستور الديمقراطي ،دعا الى الإمساك عن التصويت ،اي عدم المشاركة ،والذي هو "موقف ثالث غير المشاركة بالتأييد او بالرفض وغير موقف المقاطعة بعدم المشاركة على اساس المنع والتحريم"(86) ،وهوموقف متميز سجل للحزب؛إلا انه ناصر مشروع تعديل الدستور سنة 1970 ، في الوقت الذي قاطعته الأحزاب الوطنية ،لقد كان سنة 1962 يعارض أسلوب المنح في وضع الدستور ويصر على ان ذلك من صلاحيات المجلس التأسيسي ،غير ان وضعية الاستثناء التي انهت مع التجربة البرلمانية الاولى وامتد عمرها طويلا حتى خيف ألا تعود استثناءً ، وان يصبح المؤقت دائما ،فأصبح الوضع يفرض "إنهاء حالة الاستثناء التي طالت أكثر من خمس سنوات (...) عودة الملكية الدستورية بدل الملكية غير المقيدة بالدستور خلال حالة الاستثناء" ،إذ "مايهم في الأمر اولا وآخرا هو تمكين الشعب من ان يستأنف سيره نحو أهدافه في كنف دستور يخضع كالشعب نفسه لسُنَّة التطور والارتقاء ،فالدستور قانون وضعي لاسماوي وبهذه الصفة فإنه قابل حتما لكل تغيير توجبه الظروف الجديدة ،وتطورات الحياة والأحداث المتجددة في مجالها ،ومن طبيعة الحياة انها لاتقبل الجمود ،سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا"(87) .هكذا فالدستور ماهو إلا أداة

---

86. "توضيح الحقائق" ،**الدستور** ،العدد 17،8 دجنبر 1962 / **حرب القلم** ،الجزء الثاني ،ص.59.

87. **الرائد** ،نشرة حزب الدستور الديمقراطي ،1 غشت 1970 / **حرب القلم** ،الجزء الاول ،ص.257 .

للعمل،قابل للتطوير إذا تتحققت الإرادة السياسية. فليس الأسلوب الذي يعلن به الموقف،سلبا او إيجابا ،هو الذي يحدد طبيعة الموقف،بل،في نّهاية الاعتبار،غايته.

لقد فرضت حالة الإستثناء،التي اعلنت يوم 7 يونيه 1965 ،وامتدت حتى 8 يوليوز 1970 ،حيث أعلن الملك على تنظيم إستفتاء حول مشروع دستور جديد،التعامل مع الدستور بواقعية ومرونة أكثر،جعلت محمد حسن الوزاني يرى في دستور 1962 بعض المحاسن "فإذا كانت لنا مآخذ على جوانب من الدستور،فمن ميزاته ومحاسنه التي لايستهان بها انه أسس (ملكية دستورية اجتماعية ديمقراطية) ،وخلق حياة نيابية،ونظم تجربة ديمقراطية في البلاد ،فكان كل هذا فتحا جديدا في عالم الحكم والسياسة،إذ كان بداية عهد ترشد فيه الأمة،وتمارس تربيتها وتنمي نضجها ووعيها عن طريق تدبير شؤونها بنفسها ،وتحمل مسؤولياتها كاملة حرة سيدة" (88).

والدستور اي دستور،باعتباره قانونا وضعيا،لا تتحدد قيمته "فيما ينص عليه من قواعد واحكام فقط،بل هي كذلك في التجربة التي تقوم على اساسه في ميدان العمل والتطبيق،فبهذا يمكن الحكم للدستور او عليه،وبقدر ماتستقيم التجربة النيابية ينجح الدستور كقانون ونظام صالحين للحكم والسياسة."(89).ونجاح كل تجربة دستورية "ينحصر في مجموع العناصر التي يتألف منها مجلس النواب،وفي أداء المهام

---

88. "لماذا السياسة ؟"،**السياسة**،العدد 9،1 مارس1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.122 .

89. "مصير التجربة الدستورية"،**الرائد**،22 غشت 1970 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.229 .

والخدمات المسندة إليها بالدستور احسن اداء مستطاع"[90]. هكذا قرر محمد حسن الوزاني على رأس حزبه المشاركة في الانتخابات في ظل الدستور الجديد،لكن في ظل شروط تضمن انطلاقة صحيحة للتجربة البرلمانية الثانية.

---

90. المصدر نفسه،ص.260 .

الفصل الثاني
الشورى والديمقراطية

حينما يؤكد محمد حسن الوزاني بان المشكل الاكبر في المغرب هي مسألة الحكم،فانه لايعني فقط المستوى السياسي،اي نوعية الحكومة،وطبيعة سلطتها ومسؤوليتها ،بل اساسا طبيعة الحكم ومؤسساته،وبما ان المغرب بلد مسلم فذلك يتمثل في الشورى كما طبقت في صدر الاسلام،مع تطويرها حسب المصلحة والعصر. وطالما نادى بضرورة "إقامة نَظام ديمقراطي صحيح مستمد من حكم الشورى في الاسلام،لامن الأنظمة الاجنبية المستوردة التي لاتصلح لنا كأمة مغربية مسلمة وكدولة تعلن ان دينها الرسمي هو الإسلام،وانها تنهج سياسة البعث الاسلامي في سائر المجالات والقضايا الوطنية"،وأكد بأن "نظام الشورى هو أصلح نظام للحكم في المغرب المسلم،وهو الكفيل بإرضاء الشعب المغربي المتمسك بكل مقوماته الذاتية ومقدساته الخالدة التي تتألف منها أصالتنا الوطنية الثابتة"[1].

ورغم تغيير اسم الحزب، من حزب الشورى والاستقلال الى حزب الدستور الديمقراطي،فإنه لم يهجر مفهوم الشورى، بل كان ذلك لاعتبارات

---

1. مذكرة حزب الدستور الديمقراطي،26 يونيه 1974 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص405.

التحديث الوطني،مع احتدام الصراع حول كيفية إصدار دستور للبلاد.

وإذا كانت الديمقراطية ضرورة في عصر الحداثة،فمعنى ذلك ان كل فضاء حضاري وكل مجال جغرافي يصيغ ديمقراطيته من خلال حضارته وتاريخ أمته،واقعها ومطامحها،هكذا تكون الشورى واجب ديني وحضاري،في أفق إبداع نظام ديمقراطي إسلامي.

المبحث الاول : الشورى والحكم في الاسلام

في معرض تسائل محمد حسن الوزاني عن طبيعة الدولة في الاسلام،يرى أنه في "الحقيقة ان دولة الاسلام ليست بعلمانية اي لادينية،وليست كذلك بلاهوتية،بل إنها اقرب ماتكون الى دولة فريدة تتحقق فيها وبها مصلحة الدين والدنيا معا،وذلك ماعبرت عنه الآية بقولها : (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا) ،كما عبر عنه القول المأثور :إعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا"[2]،ومن ثم فإن "خير دستور تتخذه كل دولة تريد الانتساب الى الاسلام هو الدستور الذي يضمن تحقيق اغراض الشريعة في الحكم والسياسة لخير كل مواطن مسلم،ولقيام المجتمع القومي الصالح"[3].

وحينما تحدث القرآن عن علاقة الحاكم بالمحكوم فإنه اعطاها صورة «الراعي والرعية»وربما كان "اجتناب عبارة الحاكم والمحكوم كان له سبب في الاستعمال السياسي،وهو ان الحكم كما يمارسه البشر،قد يقوم على

---

2. محمد حسن الوزاني،"الاسلام والدستور"،**السياسة**،العدد 11،10 ماي 1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.183-184 .

3. المصدر نفسه،ص.184.

القوة والعنف،والتسلط والسيطرة،وهذا ما لايرضاه الاسلام ابدا بدليل قوله عز وجل في مخاطبة الرسول: (لست عليهم بمسيطر) ،وقوله ايضا : (ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك)"(4)،وهو اعلان واضح لمعارضة الاسلام لصورة الحكم لدى الفرس والرومان القائم على الجبروت والاستعباد ،والتي وصلت لحد تأليه الحكام ،ولدى النصارى بادعاء الحق الإلهي،المناقض للعقل وللإيمان،اما الاسلام فجاء بصورة أنبل لعلاقة الحاكم بالمحكوم وهي "ان الحكم رعاية شبيهة برعاية الله لأنها مستمدة منها"(5).

وينطلق محمد حسن الوزاني،في تحديده للشورى وامكانية ربطها بالديمقراطية، من معطى إسلامي،وهو أن "الدولة في نظر الاسلام دولة اخلاقية لها دستورها المكتوب (القرآن) الدائم الخالد...والاسلام لايفرق بين الدين والدنيا وبين الروح والمادة،وبين العبادة والسياسة،وهذا في صالح البشر والمجتمع "(6).هكذا فالاسلام ليس دين في مقابل الدنيا او في تعارض معها او حتى في استقلال عنها ، فحينما نزلت الآية الكريمة : (اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا) ، فهي لاتعني بـ«الدين» "أنه ليس أكثر من عقيدة عبادة بل تعني هذا كما تعني كل ما جائت به الشريعة من تعاليم وأحكام،وتنظيمات ومعاملات تخص حياة الانسان والمجتمع،ولاأدل على هذا من قول القرآن:وما فرطنا في الكتاب من شيء" ومعنى ذلك ان كلمة «دين» في

4."في سبيل السياسة المثلى"،**السياسة**،العدد 7 ،20 ابريل 1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.162 .

5. المصدر نفسه.

6. "الاسلام دين ودولة (1)"،**السياسة**،العدد 8 ، 27 ابريل 1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.171 7.. المصدر نفسه،ص.173-174.

الاسلام "تفيد ذلك كله،وحتى في اللغة العربية تفيد الملك والسلطان والحكم،كماتفيد كل مايعبد به الخالق في المذهب والملة،وتؤكد المدلول الاول بعض المشتقات من كلمة (دين) كلفظ (الديان) الذي يطلق في العربية على الحاكم والسائس"[7]؛اما العبادة فماهي إلاجانب من الدين في الاسلام،الذي هو أشمل لأمور الدنيا والآخرة،على عكس كلمة (Religion) في الغرب التي تعني فقط الروحيات والعبادات.

وهذا المفهوم الشمولي للدين "يبرز في جانبين هما الشريعة والحقيقة،اما الشريعة فتتكون من مجموع المبادئ والقواعد التي تؤسس علاقتنا بالله،وبأنفسنا ،وبالمجتمع؛وأما الحقيقة فهي إدراك الأشياء والمخلوقات والعلم بماهية الخلق والنور النافذ الى الأعماق،غير ان الجانبين المذكورين يتحدان في الاسلام دون إمتزاج كما يتكاملان في تناسق وانسجام،فالشريعة تمتد الى مجال علم العقائد والإلهيات،والأخلاق الفاضلة والحياة الاجتماعية،والحقيقة بخلافها تمثل ماهو ثابت ودائم اي الوحدة والخلود ،فلايتطرق إليها تغيير كالشريعة التى تنمو وتتسع حسب حاجيات ومتطلبات الجماعة البشرية،وغايتها ضمان مصلحة الفرد بتزويده بقاعدة للحياة،وبنظام محكم يسير بمقتضاه[8].وإذا كان الاسلام دين،يهتم بأمور الدنيا والآخرة،فليس معنى ذلك ان الدولة في الاسلام دولة تيوقراطية،و"الحقيقة ان دولة الاسلام ليست بعلمانية اي لادينية،وليست كذلك بلاهوتية،بل إنها أقرب ماتكون الى دولة فريدة تتحقق فيها مصلحة الدين والدنيا معا"[9].

---

8. "الاسلام دين ودولة (2)"،**السياسة**،العدد 9، 4 مايو 1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص 174 .
9. "الاسلام والدستور"،**السياسة**،العدد 10،11 مايو 1967 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص. 183 - 184 .

ومن هنا كانت الخلافة لا تسند بتعيين،ولاتسند بطلب،وخير مثال على ذلك الخلفاء الراشدون،الذين اعتبروا "منصب الخلافة انتخابيّاً صرفاً، وأن المسلمين بقطع النظر عن الترشيح الجائز عقلا ودستوريا قد تصرفوا في أمر حكومتهم بمقتضى القاعدة القرآنية التي تحتم ان يكون أمر المسلمين شورى بينهم.فلايجوز شرعا - والتاريخ أمامنا دليل مقنع - أن تفرض على المسلمين الإمارة بالتوريث الصريح او المستتر ولايصح ان يبت في توسيدها إلا مجلس شورى الأمة على أساس الكتاب والسنة الذين هما شريعة والدستور لملة الإسلام"،هكذا فالخلافة "وظيفة سياسية إنتخابية محضة"[10].

ويستخلص محمد حسن الوزاني،بعد بسطه لآراء الفقهاء المسلمين فيما يخص أصول الحكم في الإسلام،إلى أن" الرئاسة في السياسية لاتكون بالوراثة ولا بالتعيين،بل هي منتخبة على آساس الشروط المرعية في الخلافة،وأن الشعب هو مصدر السلطة الحاكمة بلا نزاع،وأن وظيف الرئاسة السياسية خدمة مصالح الأمة العامة بمقتضى الشريعة،وأن نظام الحكم الإسلامي يقوم على الشورى،وأن الرعوية مستندة على الحقوق التي منها حرية الرأي بجميع أشكالها[11]"فـ «لاطاعة إلا ضمن العدل والحرية»،وهو معنى الحديث الشريف : «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

ومقارنة مع الأنظمة الجمهورية يرى محمد حسن الوزاني،ان "رئاسة الجمهورية محدودة الأمد بحكم نص الدستور الصريح اما الخلافة فأمدها مقيد شرعا باستقامة الخليفة في تنفيذ القوانين الشرعية وتدبير سياسة

10. **الإسلام والدولة او حقيقة الحكم في الإسلام**،ص.82.
11. المصدر نفسه،ص.126.

الرعية.فهي بهذا الإعتبار شبه ملكية مقيدة بالدستور.وباختصار فالخلافة جمهورية بالإنتخاب،ملكية بالأمد.فهي جامعة لمحاسن الرياستين وبهذه الصفة تكون نظاما طريفا ممتازا"[12].

ومن ثم يجد في الشورى "جِماع الفضائل المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والأخلاقية، ففيها تتمثل جميع القيم السامية والمثل العليا للإنسان والمواطن الحق،والواجب،والعدل،والحرية،والعفة،والإستقامة وغير هذا مما تأمر به الأديان والشرائع والدساتير الصالحة من خير ومعروف وحكمة وسلامة"[13].وتعني الشورى في اصطلاح العصر الديمقراطية الصحيحة المثلى،والآية :(وأمرهم شورى بينهم) تعني شرعا وسياسيا حرية الرأي وحسن الإختيار.ولهذا يندرج في معناها ما يعبر عنه بالانتخاب[14].وقضية اختيار الحكام مسألة حديثة،لن تظهر،باستثناء دولة مدينة أثينا القرن الخامس والرابع قبل الميلاد ،إلا مع الدساتير الحديثة،في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر،وبذلك يتبين "ان الإسلام كان سباقا لتشريع النظام الديمقراطي"[15].

ويتحدد القانون الاسلامي العام،اي القانون الدستوري،بعناصره المكونة من "السيادة الشعبية ومسؤولية الهيئة التنفيذية والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات الشخصية والعامة"[16].وموقع الشورى في المسألة الدستورية بالإسلام يتحدد باعتبار ان "القانون

---

12. المصدر نفسه،ص.85.
13. المصدر نفسه.
14. "نحو ديمقراطية حقة"،**الرأي العام**،العدد 9،568 غشت 1957 / **حرب القلم**،الجزء الخامس،ص.206.
15. المصدر نفسه.؛كذلك **الإسلام والمجتمع والمدنية**،ص.28.
16. المصدر نفسه.

الاسلامي العام يقوم على اساس ان العلاقات بين الدولة والأمة مبنية على التوافق بين سلطة الحاكم وحرية المحكوم،وهذا مايجعل القانون الاسلامي في صميمه (دستوريا) بالمعنى الصحيح،"[17].ومن ثم فتسيير الشأن العام «مُقَيَّد» بالشورى التي يتولاها اهل الحل والعقد في الامة،فالسلطة "للأمة ممثلة في نوابها ،اعني أولئك الأشخاص الأكفاء الذين يتمتعون بثقتها الكاملة الدائمة"[18].

ورفعا لكل إلتباس حول مفهوم الشورى يؤكد محمد حسن الوزاني:"وغني عن البيان ان الشورى ليست مجرد استشارة بل انها تقيد الحاكمين وتلزمهم بتطبيق مقررات رجالها ،فهي بهذه الصفة تقريرية بكل معنى الكلمة"(الثورة من الاعلى).فواجب الحاكم ان يستشير المحكومين "في كل امور الحكم والإدارة والسياسة والتشريع وكل مايتعلق بمصلحة الأفراد او المصلحة العامة،وعلى المحكومين ان يشيروا على الحاكم بمايرونه في هذه المسائل كلها سواء استشارهم الحاكم او لم يستشرهم"[19].

ويعتبر محمد حسن الوزاني،الشورى،الأصل الرابع لنظام الحكم في الإسلام،فهي تأتي بعد الأصل الأول،الذي هو الخلافة ومبايعة أهل الشورى،اما الأصل الثاني فهو «أن الأمة هي مصدر السلطة الحاكمة» ،والأصل الثالث،هو أن «السلطة مقيدة برعاية مصالح الأمة» ،ويأتي بعد الشرط الرابع ،الذي هو الشورى، «حرية الرأي» ،والتي هي الأصل الخامس[20].

17."نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها"،**الرأي العام**،العدد 31، 21 نونبر 1947 / **حرب القلم**،الجزء الثالث،ص.175 .

18.المصدر نفسه.

19. المصدر نفسه،ص.173.

20. **الإسلام والدولة او حقيقة الحكم في الإسلام**،ص.102-124.

ويذكّر محمد حسن الوزاني،بأن مطلب الشورى،هو احد بنود عريضة المطالبة بالاستقلال ليناير 1944[21].والتي تشكل في الواقع بنود عقد تحالف وطني مابين النخبة والملكية.ويشير محمد حسن الوزاني الى المطلب الأخير للعريضة:"ان يلتمس من جلالته ان يشمل برعايته حركة الاصلاح التي يتوقف عليها المغرب في داخله ويكيل لنظره السديد إحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالشرق تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب وسائر طبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع" [22].

هذا من الناحية السياسية،اما من الناحية العقائدية،فيجدر بالمغرب كأمة مسلمة وكدولة دينها الرسمي الإسلام"ان يبدأ تجربة ديمقراطية جديدة انطلاقا من فكرة وقاعدة الشورى كما اوجبها الإسلام،وطبقها الحكام الصالحون من رجاله،فهي في مبدئها وجوهرها صالحة وقابلة للتطبيق،وقادرة ان نظمت نظاما عصريا محكما ان تؤدي رسالتها كأحسن وأجدى ديمقراطية حديثة"،ليخلص في نقده لمحاكاة الغرب على مستوى الدساتير الى أنه "جدير بنا بدل استيراد النظم الأجنبية غير اللائقة بنا ان نتخذ الشورى اساسا للحكم في بلادنا ونجتهد لايجاد اصلح نظام لها"[23] .

---

21. أنظر عريضة حزب الإستقلال بعلال الفاسي،**الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**،القاهرة،1948 ،وعريضة حزب الشورى والإستقلال،بمحمد حسن الوزاني،**مذكرات حياة وجهاد.التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية**،الجزء السادس،102-124،كذلك مقال محمد حجي،ب**بيان يناير 1944 بين مطلبيه الإستقلال والديمقراطية**،منشورات مجلة أمل،الدار البيضاء،1996 .

22. **الثورة من الأعلى هي الطريق ولا طريق سواه**،ص.25.

23. المصدر نفسه.

اولا. اهل الشورى او النخبة

يحدد محمد حسن الوزاني،بأن أهل الشورى هم نخبة المجتمع،المتملّكة للمعرفة،ببعديها الاسلامي والمعاصر،ولها الخبرة في تدبير الشؤون العامة،وبالتالي لايمكن ان يكونوا "كل الأمة لأن الاستشارة لاتوجه إلا الى شخص ناضج يستطيع ان يعطي رأيا صحيحا،ولأن المشورة لايعتد بها إلا إذا جائت من ذوي الرأي الناضج وذوي الخبرة بالأمور التي تعرض للشورى"[24].ومعنى ذلك ان اختيار«اهل الشورى»،الذين ينوبون عن الأمة،يخضع"لشروط ومقاييس وردت في كتب الفقه الإسلامي" ويعني بها الشروط الثلاث التي أثبتها الماوردي في الأحكام السلطانية وهي"العدالة الجامعة شروطها،والعلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها،والرأي والحكمة المؤديان الى اختيار من هو بالإمامة أصلح وبتدبير المصالح أقوم وأعرف"[25]،"ومن شأن كل هذا ان يسهل قيام مجلس الشورى،ويمكنه من الإضطلاع بالمهام المسندة اليه على نسق البرلمانات العصرية الصحيحة والسليمة"[26].

هكذا فـ«مجلس الشورى»،يتكون من «ذوي الرأي ووكلاء الأمة»، أي «عقلاء الأمة الإسلامية»،وبمعنى آخر فهو "ضيق النطاق ومقصور على أهل العقد والحل «وكل ما يبدي فيه من آراء يقع بين جدران،فهو بهذه الصفة أشبه بالخلوة»"[27] .

---

24. "مشروع الدستور : تحليل ومقارنة"،**الدستور**،العدد 5،26 نونبر 1962 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.59.
25. **الإسلام والدولة او حقيقة الحكم في الإسلام**،ص.84.
26. **الثورة من الأعلى هي الطريق ولا طريق سواه.**
27. **الإسلام والدولة او حقيقة الحكم في الإسلام**،ص.124.

غير أن اختيار أهل الحل والعقد، "ليس هو بما يسمى في إصطلاح السياسة الحديثة بالإقتراع العام Suffrage Universel،الذي يشارك فيه جمهورالشعب طبق الشروط المنصوص عليها في دستور الدولة،بل انتخاب أهل الحل والعقد محصور في جماعة خاصة من الأمة هم أهل الإختيار او أهل الشورى" (27 مكرر)،وذلك اشبه بالإقتراع المحدود.

اما تقلد الوظائف العامة،اوما اصطلح عليه لدى الفقهاء بالولايات،فلها شروط "اهمها استعمال الأصلح والأمثل،وقد جعل الاسلام هذا قاعدة أساسية لنظام الحكم والسياسة ففي الحديث:من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو اصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله،وعملا بهذا قال عمر بن الخطاب:من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة او قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين"(28)،إذ الولاية مسؤولية،فالوظيفة تكليف لاتشريف،وفي القرآن الكريم (ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات الى أهلها)، (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي ائتمن أمانته،والذين هم لأمانتهم وعهدهم راعون)، الى غيرها من الآيات،وكذلك الحديث الذي يقول (كلكم راع،وكلكم مسؤول عن رعيته).

ثانيا . مجلس الشورى او البرلمان

المبدأ هو ان "كل عضو في مجلس الشورى يعتبر نائبا عن مجموع الأمة،لاعن طائفة منها او دائرة انتخابية معينة"،والحزبية تنعدم داخل المجلس،فلايسمح بتكوين الفرق النيابية على اساس حزبي.والتصويت

---

27 مكرر. المصدر نفسه،ص.83.

28. "لاصلاح للحكم والسياسة في عهد الرشوة"،**الدستور**،العدد 26،47 غشت 1963 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.268 .

يكون بـ"اغلبيـة الثلثين في المسـائل الهـامـة،وبالأغلبيـة المجـردة في غيرها"،لان الاغلبية والاقلية "لاتقوم على مساندة الحكومة من الأولى ومعارضتها من الثانية،بل تكون على اساس الحق والصواب وسداد الرأي لاغير"،أما التشريع فيكون "في نطاق ما لايوجد فيه نص صريح او لتطبيق هذا النص"[29] .

ويؤدي النواب القسم قبل البدء في مزاولة مهمتهم،كل واحد على حدة وفي جلسة عمل عمومية،بـ"الاخلاص في العمل لصالح الشعب دون مراعاة مصلحة خاصة او التقيد بتوجيه حزب او جمعية او شيء خارج عن نطاق الضمير والوجدان"[30].

وحتى تكون لجان العمل فعالة،فانها يجب ان تتشكل من الفنيين وذووا الاختصاص،فتقدم "تقاريرها الى الأعضاء ليتمكنوا من الإطلاع عليها وإدراك مافيها قبل فتح المناقشة العامة حولها"،على ان توزع ملفات القضايا المطروحة،في آن واحد،على اللجان وعلى الأعضاء،لدراستها والاستعداد لمناقشتها.

ولاستبعاد كل تهريج ودعاية او تملق للجمهور،فان جلسات المجلس يجب ان تكون مغلقة،فالجمهور لا يجب ان يحضر مناقشات المجلس "لأن حضوره يغري الأعضاء على الوقوع في الديماغوجية ويصرفهم عن النظر في الأمور بتجرد ونزاهة"،ويجري ذلك حتى على الصحافة،فلايتم نقل الجلسات بالوسائل السمعية او البصرية.

اما من حيث عدد النواب،فيجب تجنب الكثرة،لانها تؤدي الى هدر القوى بكثرة الجدال والنقاش"لهذا وجب ان يتألف المجلس من عناصر

---

29. **في الدستور والبرلمان**،ص. 17 .
30. المصدر نفسه.

الكفائة والاستقامة والاخلاص اي النخبة الصالحة الجديرة بالثقة العامة" (31).

هكذا يرى محمد حسن الوزاني، بأن الحكم الدستوري الديمقراطي، "يعبر عنه بالشورى(32). وحكم الشورى واجب عقلا وشرعا وسياسة"، وبهذا المعنى فالشورى لا تعتبر مرادفة للديمقراطية، بل ملازمة لها، لا على مستوى الخطاب، بل مستفيدة من تقنياتها الحديثة، اما الجوهر فيبقى إسلاميا محضا، وهي تمثيلية «أهل الشورى» للأمة، إذ الاسلام "إقتصر على تقرير الكليات والقواعد العامة دون الجزئيات والتفاصيل فإنه ترك لنا حرية الإختيار والإقتباس لما نراه أليق بنا، وأضمن لمصالحنا من الأنظمة والمؤسسات"(33). فالشورى لها أفضلية كونها الأصل، الديني والتاريخي، اما الديمقراطية، فهي مجموعة من المبادئ والقواعد والتقنيات، وليست فلسفة كالشورى القائمة على أساس الإسلام(34)، ومن ثم لابد من نقد الديمقراطية كما تمارس بأوربا.

المبحث الثاني : في نقد الديمقراطية الغربية

ينتقد محمد حسن الوزاني، الديمقراطية المعاصرة بشدة، فـ"الديمقراطية التقليدية النيابية او الكلاسيكية البرلمانية اصبحت تبدو وكأن زمنها قد مر وانقضى، فحتى اولئك الذين مايزالون يمتلكونها ليسوا براضين عنها، وينتقدون عليها انها انحطت ومسخت فآلت الى مجرد تملق سياسي

31. المصدر نفسه، ص. 18.
32. "لماذا نطالب للشعب بالدستور"، **الرأي العام**، العدد 12، 2 يونيه 1947، حرب القلم، الجزء الثالث، ص. 71.
33. المصدر نفسه / **حرب القلم**، الجزء الثالث، ص. 208.
34. حيدر إبراهيم، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 199، ص. 245.

(ديماغوجية)،والى حكم قلة من المسيطرين (أوليغارشية)،والى حكومة يتآمر عليها المتموّلون (بلوطوكراسي)،وهكذا لايجني الشعب من وراء ذلك إلا الخيبة كلما شاهد ان المنتخبين بأصواته ليسوا بنوابه الحقيقيين،ولا بالناطقين عنه المخلصين،ولابخدامه الأوفياء،ولا بالمدافعين عنه الصادقين" (35) .

فالديمقراطية البرلمانية حيث يشتد صخب المجالس وتتعالى الاصوات بالمزايدات اللفظية ذات البلاغة السفسطائية،لتنصرف "الاحزاب والكُتل،والفرق،وعشيرات الاحلاف،والعصبيات الى استنزاف قواها في العراكات الداخلية الناشئة عن تلك الانقسامات،بحيث لاتنجح بهذا الا في مسخ وتشويه النظام الديمقراطي سواء في كيانه وسيره او في اهدافه ونتائجه"(36).

اولا. الحكومة وتمثيلية الشعب

فاعتبار الديمقراطية الشعب مصدر السيادة،مجرد خدعة،اذ من يمارس حقا هذه السيادة؟ فلا احد يستطيع ان يثبت ان الهيئة الناخبة هي "صاحبة السيادة الشعبية المالكة لها بأكملها،وبأنه،تبعا لهذا هي صاحبة الحق في تمثيل الشعب،والنطق باسمه والعمل من اجله" فالاقتراع لايمارس الا من طرف فئة قليلة من الهيئة الناخبة،هكذا يتجلى" ان مايُكنّى بالتمثيل الشعبي والإرادة الشعبية إنما هو امر بعيد الغلو والإفراط،وفي معظمه زائف وباطل(36مكرر).وبالتالي لابد من ضحض مفهوم الهيئة

35. **الدعوة إلى النهضة والانبعاث**، ص. 100.

36. المصدر نفسه.

36 مكرر. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص101 .

الناخبة باعتبارها وحدها المالكة دون غيرها حق تمثيل الشعب،وممارسة سلطته وحكمه باسم السيادة الشعبية.

فهذا دستور فرنسا لسنة 1958 بالاضافة الى كل التعديلات التي لحقته يرجح كفة السلطة التنفيذية على حساب الصلاحيات التي كانت للبرلمان،حيث أصبحث الحكومة هي التي تشرع عن طريق القوانين التنظيمية،بفضل وجود اغلبية بالبرلمان،بالاضافة الى الصلاحيات الواسعة لرئيس الدولة ولرئيس الوزراء،مما "يجعل الاقلية التي تتمثل فيها المعارضة مستكينة ومضعضعة،ومكرهة على الهزيمة في حلبة الصراع البرلماني الذي قلما تتاح له الفرص المؤاتية بسبب الوضع الاساسي للبرلمان،هذا الوضع الذي يتجلى في كيان غير متوازن لانه قائم على أغلبية عددية ساحقة وأقلية مغلوبة على أمرها مهما حاولت وعملت."(37).

وحتى الاغلبية بالبرلمان لاتعكس الهيئة الناخبة،بل اغلبية المشاركين في الانتخابات تتنازعهم أصواتهم قوتان اساسيتين:الديغولية والشيوعية "ومهما يكن فالأغلبة مضمونة للحكومة في البرلمان،وهي أغلبية مشروعة لامفروضة،كما ان استقرار الحكم مضمون الى ان تشاء إرادة الشعب غير هذا في نطاق الديمقراطية القائمة"(38).فالديمقراطية الفرنسية،حسب الدستور،هي ديمقراطية «أغلبية غالبة وأقلية مهزومة»،وذلك بحثا عن الاستقرار الحكومي.ومهما يكن يبقى «الشعب في الديمقراطية هو المسؤول،وهو...الضحية»،كما يقال»(39).

---

37. "الشعب مسؤول وضحية"،**الرائد**،1970 / **حرب القلم**،الجزء الاول، ص.262 .

38. المصدر نفسه،ص.263.

39.Philippe Braud,Le Sufrage universel contre la démocratie, P.U.F., Paris,1980,p.18.

ثانيا. الهيئة الناخبة وسيادة الشعب

ان فساد الديمقراطية الغربية اليوم،بنموذجيها الرئيسيين،البرلماني والرئاسي يرجع الى مفارقة مقولتي الشعب المالك للسيادة والهيئة الناخبة المعبرة عمليا عن هذه الارادة "فعوضا عن كلية الشعب تعتبر تلك الأكثرية الضخمة بجرمها وعددها،والمهملة والمحرومة كجماعة منبوذة،هي **الماسكة الشرعية** للسيادة الشعبية،اما الأقلية الناخبة فليس بممكن ان تعتبر بحق وصواب متساوية مع السواد الأعظم من الشعب او ارفع منه واعلى حسا ومعنى.ومن هنا يأتي فساد وبطلان النظرية الأصلية في النظام الديمقراطي والبرلماني كما يسود ويمارس اليوم"(40).فهل مايعيب النموذج الديمقراطي الغربي هو نظام الاقتراع الحر،الذي تنتج عنه المفارقة العددية للهيئة الناخبة مع الشعب المالك للسلطة؟ وبمعنى آخر،هل إذا صوت الشعب بكامله،عن طريق التصويت الإجباري مثلا،انتفت عيوب الديمقراطية الغربية؟

ان الإشكال لدى محمد حسن الوزاني،هو كيف يمكن ان يعبر الشعب عن ارادته،وهو لايدرك ذلك في معظم الحالات،او لايُسمح له بذلك الا باساليب ملتوية،فهو يستشهد بقولة لموريس ديفيرجيه الذي يعتبر ان "انعدام الثقافة لدى السكان الأميين لايسمح لهم بأن يفهموا المشاكل السياسية،ولهذا يجعلها الحرمان من الثقافة قابلة للانفعال لجميع التأثيرات ولسائر الدياغوجيات"(41)،واذا اضفنا العوامل المتعددة للتخلف،تصبح الرقابة الشعبية،اساس الديمقراطية،ضربا من المستحيل(42).

40. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص.102.

41. المصدر نفسه،ص.117.

42.ألان تورين،**ماهي الديموقراطية؟ حكم الأكثرية ام ضمانات الأقلية**،ترجمة حسن قبيسي،دار الساقي،1995،ص.73-90.

ويخلص محمد حسن الوزاني الى ان المستفيدين من الديمقراطية هم صانعوها اي النواب المنتخَبِين ،فالنائب يثير "سخط الناخبين وجمهرة المواطنين،كما انه يكلفهم كثيرا من المال في الإنفاق عليه،فهو مضايق بقدر ماهو زائد،وانما يُسخَّر لمخادعة جميع الذين يراد التمويه عليهم في الداخل والخارج"،واجمالا "فالديمقراطية ـ كما قال كاتب سياسي ـ لم تصل في نهاية الأمر الا الى تحطيم نفسها ،وتعرضها للتجريح المتزايد،وانعدام التطور الموجّه توجيها معينا"،ثم ان الديمقراطية البرلمانية «المزعومة»"هي ديمقراطية المظهر والبهرجة والزينة،وديمقراطية غير شرعية وسجينة،وديمقراطية اسم بلا مسمى"[43].فأية ديمقراطية يقترح محمد حسن الوزاني؟

المبحث الثالث : الديمقراطية الجديدة

بدل الديمقراطية الغربية المعاصرة،يقترح محمد حسن الوزاني "ديمقراطية **جديدة**،**مصححة**،و**فعالة**،ذلك ان الديمقراطية بالنسبة لنا لم تعد مجرد جهاز انتخابي،ولامجرد مؤسسة عرض وواجهة،بل نظام قائم على الفرد وحقوقه وحرياته"،وهي مايعبِّر عنه بـ«الشعبية» او «الديمقراطية الجديدة»،وحينا آخر بـ«الديمقراطية الفتاة»،والتي تعني"**ديمقراطية مراجعة ومنقحة**،ويلزم ان تكون منسقة النظام،ومجددة الجهاز،ومتوازنة الكيان،وقوية الجدوى"[44]،وبالتالي فإن "مذهبنا الشعبي مع مايتصف به من ديمقراطية لايمكن ان يخلط بينه وبين الديمقراطية الشعبية كما يوجد في الأقطار الشيوعية الأوربية،بل

43.المصدر نفسه،ص.118.كذلك ؛كذلك دوروثي بيكلس،**الديمقراطية**،ترجمة زهدي جار الله،دار النهار،بيروت،دون تاريخ،ص.11-13.

هو،بالعكس من هذا،ديمقراطية من نوع خاص هو مانسميه بالديمقراطية الفتاة"[44].ولربما كان يعني ديمقراطية فتية في طور النشوء والإرتقاء،لتصبح ديمقراطية مكتملة،ناضجة،تتجدد مع تحولات المجتمع وتدرجه في مدارج التقدم والرقي.

هكذا فالمؤسسات يجب ان "تنظم تنظيما شعبيا حتى تضمن التفوق والأسبقية للمصلحة الشعبية"،لأن المذهب الشعبي "ليس مرتكزا فقط على الديمقراطية السياسية،بل الاجتماعية ايضا"،ومعنى ذلك انه "يعنى بالمجتمع بقدر مايعني بالدولة"[45]،حيث المصالح الفردية تابعة لمصالح الشعب،والعدالة الاجتماعية مكفولة اكثر لجميع المحرومين من المواطنين دون تمييز.والشعبية الديمقراطية،ترتكز على عنصرين جوهريين هما «التأييد والمساندة» من طرف الشعب،الشيء الذي يجعل من النظام شعبيا.

اولا. دور النخبة القيادي

إذا كانت المسألة الجوهرية في الديمقراطية هي مسألة الحكم،فإن المذهب الشعبي يرى "ان خدمة الشعب تتطلب ان يستند الحكم،وفي جميع المراتب والمستويات،الى رجال مختارين اي الى نُخَبٍ ذات تكوين صحيح وفي مستوى مالها من مهام ومسؤوليات"[46]. وذلك اعتبارا "ان مسألة الحكم ومسؤوليته ليستا مطلقا رهن إشارة [في متناول]جمهرة الناس،بل هما قضية **النخبة والصفوة** من الرجال،اما الجمهرة فإن مايعنيها قبل كل شيء هو ان تكون متوفرة على **قيادة صالحة**

44. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص.103 .
45. المصدر نفسه،ص.103.
46. المصدر نفسه،ص.104.

وحكومة رشيدة،وخدمة لمصالحها مرضية،وهذه المهمة تُلزم وتُلقى على كاهل **النخبة** في الأمة"[47].فمؤسسات الديمقراطية لايمكن ان تكون لها المصداقية والفعالية إلا إذا كانت "تسيرها نخبة من المسؤولين الوطنيين تتمتع بقيم خلقية عالية،وتمتلك كفائة علمية وتقنية تتناسب ومسؤولياتهم او وظائفهم في حظيرة الدولة"،بل ان "حاضر المغرب ومستقبله متوقفين ـ حتما ـ على وجود القيادة الصالحة بمعناها الصحيح الكامل"[48]،ومشروعية النخبة تتحقق "متى اكبت على تنمية التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأمة"[49]،اي انها مشروعيتها مرتبطة بكفائتها وفعاليتها.

وتتحدد النخبة بالنسبة لمحمد حسن الوزاني في قولة،لأحد القادة السياسيين الفرنسيين،كثيرا ماردها خلال السبعينيات: "إن الطبقة القائدة التي لاتستطيع الاحتفاظ بانسجامها إلا بشرط ان تحجم عن العمل والتي لايمكن ان تدوم إلا بشرط ان تمتنع عن التغيير،والتي لاتقدر على مسايرة مجرى الاحداث ولا على استخدام الطاقة الفتية للأجيال الصاعدة لمحكوم عليها بالإنقراض والاضمحلال من التاريخ"[50].فالنخبة لدى محمد حسن الوزاني هي القيادة الصالحة،الطليعة الفكرية والسياسية،اي العلماء والزعماء السياسيون والمثقفون الملتزمون بقضايا الشعب،والمثقفون لهم دور هام في بعث

---

47. المصدر نفسه.ص.118-119.
48. من خطاب امام مؤتمر الإتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية،الدار البيضاء،23 شتنبر 1960،**الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص.64.
49.من مقدمة **حرية الفرد وسلطات الدولة**،ص.14 .
50. **الانقلاب من الأعلى**...مذكرة حزب الدستور الديمقراطي،15 يناير 1972 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.331؛347؛**الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص. 164 مثلا.

الأمم،فهم"عماد الأمم في نهضتها ،ولكن سعادتها لاتتحقق إلا بسعادة السواد الأعظم من أبنائها ... وسعادة الأمة تتم في ظل الحرية والمبادئ الأساسية في العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية"(51).

وللتوضيح يحيلنا محمد حسن الوزاني،على باحثَين في علم الإجتماع السياسي كموريس ديفيرجيه وموسكا،فموريس ديڤيرجيه يرى ان مفهوم النخبة يعني «الافراد الذين هم اقدر واصلح الناس في كل فرع من فروع النشاط البشري» ،الذين يفرزهم "الانتخاب الطبيعي [الصراع من اجل الحياة] الذي يضمن حفظ ونمو الأفاضل والأماثل اي خيار القوم ...ويتحول العراك في سبيل الوجود الى عراك في سبيل إرضاء الحاجات والضرورات،وفي الميدان السياسي يصير عِراك من اجل التفوق والإستعلاء"(52) ،فالنخبة لدى محمد حسن الوزاني هم "الرجال ذوي الصلاحية والقيمة والأصالة" ،اي ذوي الاهلية والكفاءة.والنخبة التي يعنيها هي "النخبة التي تكون حريصة على ان تضطلع بمهامها بقدر ماتكون مخلصة ووفية للمصالح الجماعية التي يجب ان تكون وحدها محل الاعتبار والرعاية دون منافع اي فرد ،او اي حزب،او اي طبقة او اية شيعة،فبهذه الكيفية يمكن للنظام الديمقراطي ان يتأتى في البلاد لصالح مجموع الأمة" ،لأنه يتصف "بالتعاون والتضامن بين الدولة والأمة باعتبارهما يؤلفان وحدة لاتتجزأ ولاتنفصم عراها"(53) فالديمقراطية هنا إجماعية،وليست صراعية،اي مواجهة مسترسلة مابين الاغلبية والأقلية،ما بين المعارضة والدولة،لان اسس الاجماع محققة.

---

51. **مذكرة 23 شتنبر** 1947 .
52. **الدعوة الى النهضة والإنبعاث،** ص.119 .
53. المصدر نفسه.

فالديمقراطية الشعبية،تتحدد بكونها ديمقراطية لصالح الشعب،تهيكلها "مؤسسات ديمقراطية تسيرها نخبة شاعرة بالصالح العام وتكون مهمتها الأولى توسيع أسس هذه المؤسسات لمجموع الشعب اولا بأول عن طريق التربية الوطنية والعملية" [54]،إذ "لايمكن ان يشارك بنجاعة في ازدهار البلاد الا الرجال الأحرار وحدهم".فأهمية المؤسسات الديمقراطية لايمكن نكرانها ،غير ان الهام جدا هو "قيمة الأشخاص الذين يوكل إليهم امر تسييرها [55].فنوعية النخبة ذات الأفق التقدمي الطلائعي،والمرتبطة بالشعب،هي المحدد الأساسي لنوعية الديمقراطية ولفعالية مؤسساتها.

ان هاجس محمد حسن الوزاني هو "إبداع تمثيل صحيح،والابتعاد عن تقليد الغرب في أنظمته التي خلقت له ولاتصلح لغيره"[56].فالانتخاب الذي هو حسن الإختيار،يتنافى مع الأمية فـ"بدل الانتخاب العام الذي يتولاه المواطنون والمواطنات وأغلبهم أميون،لايعرفون حقيقة الانتخاب،وهو حسن الاختيار،يعمد الى وسيلة اخرى هي:الاحزاب"[57].فالاحزاب باعتبارها مؤسسة دستورية،تعمل على تربية وتوجيه المواطنين،"يعهد لها باختيار عناصر الترشيح على اساس المقاييس والشروط المطلوبة شرعا في أهل الشورى وأهل الحل والعقد في الأمة،وبنسب متفاوتة حتى تنتفي المنافسة والمباهاة إذ المقصود ليس هوتمثيل قوة الأحزاب،ولكن الإستعانة بها واستخراج احسن العناصر

---

54. من مقدمة **حرية الفرد وسلطات الدولة**،ص.14 .
55. المصدر نفسه،ص.16.
56. **في الدستور والبرلمان**،ص.15.
57. المصدر نفسه.

الصالحة لعضوية مجلس الشورى"[58]،وذلك بتبنى الأسلوب المتبع بالولايات المتحدة الامريكية،اي مايدعى بـ(Convention).فبعد تكوين لوائح المرشحين من طرف مختلف الاحزاب"يتولى الملك ـ خلال شهر وبعد البحث والتمحيص ـ اختيار **اللائحة الموحدة** لمجلس الشورى من بين المرشحين الذين يجب ان يكون عددهم ضعف عدد اعضاء المجلس ليكون مجال للاختيار"،وفيما بعد تعرض اللائحة الموحدة على الاستفتاء الشعبي الذي يجب ان يكون نزيها "وبهذا يمكن ان يعرف مقدار تأييد الشعب بالإجماع او بالأغلبية،ويجيء مجلس الشورى محققا للقاعدة:وأمرهم شورى بينهم" [59] .

هكذا فإن مايوحي به تحليل محمد حسن الوزاني هو ان الشعبية الديمقراطية مرحلة،خصوصا حينما كتب مستخلصا"فالشعبية إذا فهمت وطبقت بذلك الشكل تستطيع ان تضمن قيام عهد جديد من التصحيح للأوضاع ومن البناء" [60]،اي ان ذلك ليس إلا مقدمة وتأصيل لعهد البناء الذي يتبعه عهد الإزدهار.

ثانيا. المساندة والتأييد الشعبيان

والديمقراطية تفرض المساندة الشعبية،غير ان المساندة يجب ان تكون واعية،وذلك لايتم "إلا بتوفير شروط في طليعتها التربية الوطنية والسياسية الملائمة لممارسة الديمقراطية على اساس الانتخاب والنظام النيابي ومسؤولية الحكم والمعارضة ورقابة الرأي العام"[61]،غير انه في البلدان المتخلفة يصعب إقامة ديمقراطية حقيقية،ليس فقط لغياب

---

58. المصدر نفسه،ص.15-16.
59. المصدر نفسه،ص.16.
60. **الدعوة الى النهضة والإنبعاث**،ص.119 .

المؤسسات،ولكن للأمية المتفشية في اوساط الهيئة الناخبة،وأساسا توجيه الحاكمين لنتائج الاقتراع الوجهة التي يريدونها ،فالدولة في العالم الثالث لا تعرف الحياد ،بل هي طرف في الصراع،لأنها مصدر غنائم للحاكمين،ولايمكن ان يتنازلوا عن الحكم للجماهير المعدمة،التي غالبا ما تكون جائعة ومريضة وجاهلة.

والهيئة الناخبة بالمغرب "بكل أسف،قلما تتوفر فيها شروط الانتخاب الذي هو حسن الاختيار عن طريق التصويت الحر النزيه السليم"،لما يسود الانتخابات من تزوير وشراء للذمم وخضوع لضغوطات رجال السلطة،وكل ذلك لايمكن تغييره بالردع القانوني وحده بل لابد الى جانب ذلك من "التربية المثلى وحنكة التجارب وطول الممارسة"[62] .

ثالثا. الاحزاب والحريات العامة

تعني الحريات العامة،"التوفيق بين حريات الجميع لصالح الجميع،وصيانة المصالح العامة في المجتمع الإنساني "،ويقرها الدستور وتنظمها القوانين،وهي حرية الفرد والجماعة في التفكير والعقيدة وتأسيس الجمعيات للدفاع عن الأفكار والحقوق،الى غيرها من الحقوق،والتي تتطور مع تطور المجتمعات،وأساسها الحرية الإنسانية،ومعنى ذلك "ان حرية كل إنسان تنتهي حيث تبدأ حرية غيره من بني الإنسان" [63].ويعكس البيان العالمي لحقوق الإنسان،الذي تبنته

61."الى أين يسير المغرب؟"،**الدستور**،العدد 19،4 مارس 1963 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.158.

62."معركة الحرية في المغرب بين الأمس واليوم (2)"،**الرأي العام**،العدد 17،576 غشت 1957 ،،**حرب القلم**،الجزء الخامس،ص.225.

63."مجمل السياسة القومية"،**الدفاع**،العدد الثاني،7 شتنبر 1937 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.20 - 26 .

الأمم المتحدة،والذي يرجع اصله الى «بيان حقوق الانسان والمواطن»الذي اعلنته الثورة الفرنسية سنة 1789،الحريات الفردية والجماعية،وقد تبنته الحركة القومية التي أنشأها محمد حسن الوزاني،ونشرته في صحيفتها باسم «ميثاق الحقوق القومية» سنة 1937،مع تكييفه مع وضعية الحماية التي كان يعيشها المغرب أنذاك[64].وممارسة الحريات العامة،هو إحدى صور الدولة الديمقراطية الحديثة إذ "لايوجد سليما إلا في الشعوب الحرة والدول الديمقراطية حيث تقوم الدساتير وتشرع بمقتضاها القوانين والأنظمة"[65].والحريات العامة تعني حرية الأفراد والجماعات،اي حرية التعبير،وحرية تنظيم الجمعيات،وعلى رأسها الأحزاب السياسية.

وقد عرّف محمد حسن الوزاني،الحزب بأنه "الجماعة المنظمة التي تعمل طبق مبادئ ومناهج وخطط في سبيل غاية معينة"،وهي الوصول الى الحكم.وكل خصائص الحزب تختزل في النظام،"فبغير النظام لا يكون الحزب حزبا،ولايتمكن من القيام بمأموريته وأداء رسالته التي قام من اجله"[66]،وإذا كان الحزب بمفهومه الحديث يقوم على اساس «حرية الرأي في دائرة الشورى والديمقراطية»،فإن اعضائه"لايسوغ لهم ان يخضعوا هذه المبادئ والغايات لحرية رأيهم،لأن الجدال فيها يفسد كيان الحزب ويعرض به الى الإختلال والتلاشي"(المصدر نفسه)،لأن "قوام الحرية والشورى والديمقراطية في الحزب هو روح النظام والطاعة والإمتثال،وكل هذا يضمنه الإيمان والإخلاص والوفاء،ولايتنافى مطلقا مع حرية الرأي

64."معركة الحرية في المغرب بين الأمس واليوم (2)"،**حرب القلم**،الجزء الخامس،ص.225.

65."قواعد الحرية والنظام في الحزب السياسي"،**الرأي العام**،العدد 198،29 يونيه 1951،**حرب القلم**،الجزء الخامس،ص.24.

66. المصدر نفسه،ص.25.

أثناء المناقشات والمداولات" (67)،كل ذلك من اجل الحفاظ على وحدة الحزب واستمراريته،فالحزب يتقوى "بقدر ما تسود فيه روح النظام،وتكاد لاتوجد روح النظام إلا عند الأعضاء المتشبعين بروح الحزب،وتقضي هذه بتفضيل مصلحة الحزب على غيرها ،وبتنفيذ جميع المقررات بكل مايملك العضو من اخلاص وقدرة،وبالدفاع ـ في جميع الظروف ـ عن سياسة الحزب ورجاله وهيئاته ضد جميع الخصوم،وبنصر وحدة الحزب ضد كل محاولة ترمي الى بث الخلاف والشقاق والتفرقة داخل الصفوف،وبالثقة الدائمة في الحزب ورؤسائه"(68).

اما تحقيق «النظام» داخل الحزب فيتم عبر "الرقابة على الأعضاء والهيئات،وتطهير الحزب من العناصر غير الصالحة بسلوكها السياسي والعملي والخلقي،وقيام الحزب بواجب الدفاع عن نفسه"،وبذلك "يضمن الحزب سلامة خطته السياسية،وسلطته ونفوذه،وكرامة رؤسائه ورجاله،كما يتمكن من تحصين كيانه الداخلي وحفظ اسراره".والدفاع عن كيان الحزب عن طريق الرقابة،ينتج عنه تطهير الحزب من العناصر الفاسدة سياسيا او عمليا او خلقيا فـ"الحزب الذي يتطهر منها ويحكم الدفاع عن نفسه من خطرها وشرها ،والحزب الذي يتطهر من تلك العناصر الخبيثة ولو كانت تتبوأ اعلى المقاعد والمراتب إنما هو حزب يقظ،مخلص لمبادئه،وفيّ لرسالته،شجاع في نضاله،ناصر للعقيدة السامية على الهياكل والأصنام،والأشخاص والألقاب."،وهو بهذا "إنما يقيم البرهان على حزمه وقوته وإخلاصه لمبدأ الحرية والنظام والنضال الحق ضد كل

67. المصدر نفسه.
68. المصدر نفسه،ص.26.

ضال،وجامح،وأثيم ..." (69).وهذا لايعني غياب حرية الرأي والنقد داخل الحزب إذ "الرأي الحر في الهيئة السياسية امر ضروري ولايتقيد صاحبه إلا بما يفرضه عليه الواجب العام او الحزبي ويقتضيه منه صالح البلاد والشعب والكتلة السياسية التي هو منها وإليها"،فالحرية لاتنفي النظام،وذلك هو كنه الحزب السياسي.وهكذا تخضع الأقلية للأكثرية،وتصبح قراراتها،قرارات إجماعية.

ورغم ان كل اعضاء الحزب متساوون،فإنه "ولاشك كذلك ان العمل يصلح او يفسد تبعا لحقيقة المسؤولين في الحزب"،ومن ثم تطرح مشكلة القيادة،التي يشترط فيها الكفائة والإنسجام "ولن تكون كذلك إلا إذا تألفت من رجال الثقة والتجربة والعمل والقدرة على تحمل المسؤوليات دون ضعف ولاتردد ولا اعتبارات شخصية"(70). والأهلية للثقة السياسية وللعمل السياسي "لاتتوفر إلا في افراد دون آخرين"،تفرزهم التجربة والممارسة العملية،وتصقلهم المحن والشدائد التي خبرها الحزب في نضاله من اجل تحقيق اهدافه،وبالرغم من ذلك فمشكل اختيار القيادة "مشكل خطير في كل حزب"،إما لخطأ في الاختيار،وإما للأمراض التي قد تصيب القيادة،وفي جميع الاحوال فقادة الحزب لا يمتازون "إلابكونهم اكثر الأعضاء مسؤولية،وبديهي ان الجريمة تعظم بقدر المسؤولية،وان لكل جريمة عقابا،وآخر الدواء الكيّ كما في المثل العربي" (71)،اي التطهير.

ويعارض محمد حسن الوزاني معارضة شديدة نظام الحزب الوحيد،الذي ظهرت ملامحه في بداية عهد الاستقلال،الى حين صدور

---

69. المصدر نفسه،ص.27.
70. المصدر نفسه،ص.29.
71. المصدر نفسه،ص.29.

قانون الحريات العامة سنة 1958 ثم إقرار دستور 1962 في فصله الثالث بأن «نظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب»،حيث ظل متخوفا من إقامته،إذ بالرغم من ذلك فإنه يعلن غداة الاستفتاء الدستوري في نونبر 1962 بأنه "إذا كان المغرب بفضل كفاحنا وتضحياتنا ـ ولافخر ـ قد تخلص من خطر الحزب الوحيد ومن كل سيطرة وديكتاتورية فإننا نتمنى ان لايقع في شيء من هذا تحت قناع الديمقراطية الزائفة،والدستور المزعوم."(72).

ففي بداية عهد الاستقلال،يقول محمد حسن الوزاني "كان اهم مطلب لنا ،في مجال العمل ضد الدكتاتورية والحالمين بنظام حزبها الوحيد ،ميثاق الحقوق والحريات الذي ركزنا حوله جهودنا طوال السنوات الأولى من الاستقلال"(73).ويظهر نزوع بعض الاحزاب في المغرب لفرض هيمنتها كحزب وحيد ،في ادعائها انها حزب ملكي وربما الحزب المدافع الوحيد عن الملكية،وبما ان النظام المغربي نظام ملكي دستوري،فإنها تعمل على إقصاء الاحزاب الاخرى ،رغم ان كل الاحزاب،مؤسسات دستورية،كما أقر الدستور،تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، بواسطة المشاركة السياسية،لتسيير ومراقبة الشأن العام.

وأكثر ما يخافه محمد حسن الوزاني على مستقبل المغرب،هو التعصب الحزبي المدعوم بسلطة الدولة،والذي قد يؤدي الى التصفيات الجسدية،كما وقع في بداية عهد الاستقلال،وبالتالي يجب "منع قيام (حكم الانسجام الحزبي) الذي هو شكل ومظهر (مغربي) لنظام الحزب

72."الحقيقة كل الحقيقة ولاشيء غير الحقيقة في مشروع الدستور "،**الدستور**،العدد 23،4 نونبر 1962؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.51 .
73."لماذا حزب الملكية الجديد؟"،**الدستور**،العدد 31،10 دجنبر 1962؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.86 .

الوحيد،واذا لم يتحقق هذا النظام في مجال الحكم فإنه يوحِّد في مجال السياسة جرائمه،وعناصره،واخطاره التي يتحين بها اول فرصة في عهد الدستور،لتبرز الى الميدان،وما دامت (عقلية ونظرية) الحزب الوحيد موجودتين عند اصحابها في هذه البلاد فإن الخطر لم يرتفع عن حياتها،ومصير الحرية معرض في كل وقت عندنا الى ما لا يحمد ابدا"(74).

والحزبية متداخلة مع الوطنية،أليست الوطنية هي الحدث المؤسس للحزب في المغرب وفي العالم الثالث،الذي لم يعرف إرهاص الديمقراطية الحديثة ومخاضها،كما وقع بإنجلترا خلال ثمانية قرون، ابتداءا من القرن الحادي عشر حتى القرن الثامن عشر،وبفرنسا وأوربا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر،هكذا "فإذا كانت الحزبية ـ كما نفهمها ونطبقها ـ هي الوطنية اساسا،نظاما،وسلوكا،ومنهاجا فإنها بدون شك حزبية فاضلة ومشروعة لأنها باعتبارها من الوطنية الحق وإليها،وجماع كل خير وصلاح،وفلاح"(75)،فالوطنية «فضيلة إن لم تكن أم الفضائل»،وبالتالي فالحزبية تستمد قيمها من الوطنية،والتعددية الحزبية لاتتنافى ووحدة الأمة،ما دام الكل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر "فوحدة الامة والقيادة فيها لاتتنافى مع وجود الأحزاب واختلافها في الآراء والمناهج الاجتماعية،والسياسية والاقتصادية ولامع قيام الأغلبية والأقلية في رأيها العام ومجالسها التمثيلية"(76).ويشير محمد حسن الوزاني الى

74."ليس ببريء من لا يبرئه التاريخ"،**الدستور**،العدد14، 28 يناير 1962؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.125 .

75."(خدمة الدولة) ام سيادة الأمة؟"،**الدستور**،العدد 16، 11 فبراير 1963؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.134 .

76. المصدر نفسه،ص.135 .

انه كتب مقالا تحت عنوان «كيف نفهم الحزبية؟»[77]،لكن للأسف، لم يعاد نشره ضمن ما تم نشره.

هكذا فـ"الاختلاف في الرأي وفي نظام التعبير والدفاع عنه بالوسائل المشروعة،والحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي احسن لايمكن ان يعني الخروج على السلطة العامة،وشق عصا الطاعة وإثارة الفتنة والفوضى،وكل هذا يُتلافى عن طريق ضمان الحريات وممارستها وفي دائرة القانون الصالح ويدخل في هذا تنظيم اهل الحل والعقد في مجالس الشورى والقيام بمسؤوليات الحكم بمساندة الأمة سواء بواسطة مجالسها النيابية او برأيها العام ممثلا في الصحافة الحرة،والمعارضة النزيهة" [78].

وإذا كان الحزب الوحيد ممنوعا ،فهل التعدد مباح في جميع الحالات ام له حدود معقولة؟ يجيب محمد حسن الوزاني بأنه "عمليا ومما لاشك فيه ان التعدد ضمانا للحرية،ولكن المصلحة تقتضي ان لايتجاوز التعدد حده المعقول والمطلوب،فالتعدد الصالح هو ماكان وسطا بين الحزب الوحيد وتكاثر الاحزاب التي يتشعب معها الرأي العام ويضعف ويفسد بقوة الإنقسام،وشدة الاختلاف،ممايؤدي حتما الى التطاحن الذي قد يكون في النهاية وبَالاً على الأحزاب،والحريات،ويسير بالبلاد واهلها نحو قيام مايسمى (بالحكم الفردي) بل بالدكتاتورية التي لاغبار عليها ولهذا يكون شر الحرية في سوء استعمال الأحرار لها" [79].

فالتعدد الحزبي وجه من وجوه ممارسة الحريات العامة،والديمقراطية

---

77. **الدستور**،العدد 4،15 فبراير 1963 / **حرب القلم**، الجزء الثاني، ص.133.
78. "(خدمة الدولة) ام سادة الأمة ؟"،**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.137 .
79. "لماذا حزب الملكية الجديد؟"،**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.87 .

تقوم على التنافس الشريف،سواء في الميدان الاقتصادي او السياسي،فهي نظام يقوم على الاختلاف في الرأي،وعلى التنافس في الدعوة إليه والعمل لنصرته خصوصا في مجال الانتخاب"[80] ،والتعدد هنا قائم على "اختلاف وجهات النظر والبرامج وإلا كان التعدد مجرد خلاف وانقسام وشقاق،وكان بعضها تكرارا للبعض الآخر وهذا مالا يبرر التعدد ولا التنافس الذين يقتضيهما النظام الديمقراطي"،لتمكين الهيئة الناخبة من الاختيار الواعي ولتمثيل تعدد الآراء داخل الأمة،فالتعدد لا ينفي الوحدة،التي هي الصالح العام،اي نوع من التوافق على المبادئ الكبرى المؤسسة لكل مجتمع وأمة،فعلى "الأحزاب ان تكون على استعداد للتعاون في سبيل الصالح العام،وفي هذا التعاون ضمان سير الحكم في البلاد وذلك بتمكين الحكومة من ان تحكم،كما يقال ثم بالدخول في الحكومة الإئتلافية إن دعت ضرورة او مصلحة"[81].فالاختلاف لايمكن ان يصبح حربا ولو ضد الأقلية باسم الجماعة،وإلا نُسفت الديمقراطية من الأساس وتحولت احزابها الى عصابات تصفي الواحدة الأخرى.هكذا فلا خطر في التعدد "بل في كثرته والمبالغة فيه،وكذلك في النعرة الحزبية الضيقة،ومما ينشأ عنها من صراع وتطاحن تمليهما الإحساسات الشريرة والأطماع الجامحة"[82].

والديمقراطية يجب ان تكون عملية،إيجابية وفعالة،تجد الحلول للمشاكل الاجتماعية،من بطالة ورفع مستوى المعيشة لعموم

---

80. "من قضايا الديمقراطية "،**الدستور**،العدد23،42 يوليوز 1963 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.236 .
81. المصدر نفسه،ص.237.
82. المصدر نفسه،ص.235 .

المواطنين،وإن كانت "الديكتاتورية أقدر منها على التقرير والإنجاز"[83]،غير ان الديمقراطية أضمن وأصلح للإستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.وإذا كانت مهمات الديمقراطية في الدول المتقدمة مابعد الحرب العالمية الثانية،تتمثل في تدعيم دولة الرفاه للجميع[84]،فإنها في البلاد المتخلفة تواجه "مشاكل حيوية وعسيرة اكثر من التي تواجهها في البلاد المتقدمة تلك هي مشاكل التنمية الاقتصادية والتوضيح والسير بالشعب والبلاد نحو مستقبل زاهر"[85].

رابعا. الانتخاب

الانتخابات هي "العنصر الأساسي البارز في كل ديمقراطية،لأنها تقوم على المشاركة الفعلية بالرأي،وعلى الاختيار الحر بالتصويت،واذا ايقنا بأن سلامة الديمقراطية لايمكن ان تتم إلا بسلامة الانتخاب وحسن الاختيار من طرف الناخبين للمرشحين ادركنا بيسر ووضوح ما يحتاج إليه أساسيا لاشكليا فقط،نشوء كل نظام ديمقراطي،ونموه وصلاحه بالنسبة للشعب والحكومة على السواء"[86]،فالحق الإنتخابي لا يمارس بحق الا في الأنظمة الديمقراطية الصحيحة،حيث يتقرر الاقتراع العام الذي يحكمه القانون،ضمانا لسلامة ونزاهة الانتخابات "وبهذا وحده تكون الانتخابات حقيقية وتؤدي الى ما شرعت من أجله"[87].

83."هل الديمقراطية فعالة؟"،**الدستور**،العدد 29،43 يوليوز 1963 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.238 .
84.روبرت م. ماكيفر،**تكوين الدولة**،ترجمة حسن صعب،دار العلم للملايين،بيروت،1966 ،ص.406-407.
85. المصدر نفسه،ص.240.
86."مؤامرة السكوت وشر الفضيحة"،**الدستور**،العدد 5،44 غشت 1963 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.231 .
87.الشعب في بداية التجربة الديمقراطية الأولى"،**الرأي العام**،العدد 28،556 يونيه 1957 ،،**حرب القلم**،الجزء الخامس،ص.165.

اما بالنسبة لطريقة الاقتراع،الاقتراع باللائحة او الاقتراع على الإسم،فالبنسبة لمحمد حسن الوزاني،لكل نظام محاسنه ومساوؤه،ويبقى المهم،هي الظروف التي يجرى فيها الاقتراع،فقانون الانتخابات الجماعية لسنة 1962 مثلا،الذي اعتمد الإقتراع الإسمي بدل الإقتراع باللائحة،لايعارضه،لأنه "لاحاجة هنا للموازنة بين هذه المحاسن والمساوئ،وكل مايهم ان يقال ويعرف هو ان محاسن ذلك القانون رهن بحسن التنفيذ والتطبيق،وهو شيء صعب جدا إن لم يكن متعذرا او يكاد في الأوضاع السياسية والإدارية والقضائية التي هي اوضاع المغرب اليوم.فالمحاسن التي نعترف بها للقانون ـ قَلّت او كثرت ـ محاسن في حد ذاتها ،ولاتهمنا من حيث هي،بل من حيث إخراجها من حيز القانون الى مجال التطبيق لصالح الانتخاب الحر النزيه"[88].

غير ان محمد حسن الوزاني،وفي إطار تصوره ل« أهل الحل والعقد » ،اي النخبة،يحبذ الإقتراع المحدود (suffrage restreint)، لما له من مصداقية وفعالية،ولأن "التجارب السياسية دلت ان الإقتراع المحدود له مخاسن لاينكرها إلا مكابر" ،بل ان أصل فساد بعض الأنظمة السياسية المعاصرة،في رأي بعض المفكرين والمصلحين،يرجع الى الإفتراع العام"لأنه يتضمن المساوئ التي تلزم عادة أعمال الدهماء والجماهير الكثيرة الغباوة والإضطراب رالإنفعال وما إليها" ،وبالتالي،ووجدوا في الإقتراع المحدود "وسيلة تضمن الإرادة الشعبية الحقيقية الثابتة(Volonté profonde et permanente des peuples) ،وتنصرها على الإرادة الشعبية السريعة المؤقتة (Volonté capricieuse et passagère)،ونظام الاقتراع العام

88."مشكلة الانتخاب في المغرب.الديمقراطية من أعلى" ،**الدستور**،20 ماي 1960 / **حرب القلم**،الجزء السادس،ص.294.

يؤدي تارة الى الأولى وتارة الى الثانية".غير ان آخرين،يقول محمد حسن الوزاني "أداهم البحث والتفكير الى ان يوجد بجانب الإقتراع العام إقتراع محدود يكون أداة ثابتة لإرادة الشعب الحقيقية الدائمة"،ويخلص الى ان "الإقتراع المحدود يمتاز عن غيره بقلة العدد،ونخبة العناصر،وصواب الرأي،وحسن الإستقرار.وهكذا يكون الإقتراع المحدود بمثابة معدل للإقتراع العام فيمنع او يخفف ماعسى ان يفضي إليه أحيانا من النقائص والخلال"[89].

اما وزير الداخلية أنذاك،والذي سماه محمد حسن الوزاني بـ«وزير الانتخابات» نظرا لطبيعة المهمة التي كلفت بها وزارته داخل حكومة ذلك العهد،فقد اعلن بأن "طريقة التصويت على الإسم الواحد ستجرد الانتخابات من الصبغة السياسية،وستجعلها إدارية محضة،كما ستمكن الشعب من الاختيار بعيدا عن المؤثرات السياسية والحزبية" [90]،فماذ يبقى من الإنتخابات إذ هي فقدت طابعها السياسي؟ وبذلك تتضح خلفيات اختيارنظام الاقتراع بالإسم بدل الإقتراع باللائحة،حيث يُصنف علم سوسيولوجية الإنتخابات،الأول،اقتراع على الأشخاص في حين يعتبر الثاني تصويت على الأحزاب،غير ان واقع التخلف في العالم الثالث يضحض هذه القواعد البديهية بأوربا.

ويظهر ان محمد حسن الوزاني من أنصار التسجيل الإجباري في قوائم الانتخابات،لتوسيع مشاركة المواطنين،غير ان إجبارية التسجيل،لاتعني إجبارية التصويت[91].

---

89. **الإسلام والدولة**،ص.83-84.
90. المصدر نفسه،ص.296.
91. المصدر نفسه.

وقد سبق لمحمد حسن الوزاني أن قدم مذكرة للمغفور له محمد الخامس حول «الضمانات التي تطلبها المعارضة لنزاهة الانتخابات»[92]، حدد فيها الشروط الضرورية لضمان حرية ونزاهة الانتخابات لتأسيس الديمقراطية في المغرب، ورأى بأن "اول واجب على الحكومات التي تحترم نفسها وتقدر مسؤولياتها وتؤدي مهمتها لهو ضمان المساواة والعدالة والتكافؤ بين جميع المواطنين سواء كناخبين او كمرشحين مهما كانت صفاتهم واتجاهاتهم السياسية"[93]. وكل ذلك لايمكن ان يتم الا إذا اتخذت مجموعة من الاجراءات، من بينها: اقامة حكومة «محايدة تمام الحياد» او تشكيل حكومة إئتلافية بشكل متساوي بين كل الاحزاب، مع اسناد وزارة الداخلية الى عناصر محايدة؛ تعميم نظام الحالة المدنية حتى يمكن إنجاح عملية تسجيل الناخبين؛ إصدار قانون الوظيفة العمومية حتى يتم التمييز مابين الوظيفة والشخص وعدم استغلال النفوذ؛ حياد الإذاعة وجعلها «على السواء رهن إشارة الاحزاب السياسية خصوصا من أجل الانتخابات»؛ مساواة جميع الاحزاب فيما يخص المساعدات التي تقدمها عادة الدولة، في الدول الديمقراطية؛ إشراك الاحزاب السياسية في تهيىء القوانين الانتخابية، وكذلك الاشراف على سير العملية الانتخابية في كل المدن والجهات، عن طريق تشكيل لجنة وطنية ولجان جهوية لذلك.

وفي خضم الاستعداد لأول انتخابات جماعية سنة 1962، وقبل صدور الدستور، حيث كان النقاش محتدما حول كيفية بناء الديمقراطية

---

92. مذكرة حزب الشورى والاستقلال، 19 يوليوز 1957، مقتطفات ب**حرب القلم**، الجزء الاول، ص. 300-303 .

93. "مشكلة الإنتخاب في المغرب. الديمقراطية من أعلى"، **الدستور**، 20 ماي 1960 / **حرب القلم**، الجزء السادس، ص. 289-290.

بالمغرب، ،نقف على تصور محمد حسن الوزاني لـ«الديمقراطية من أعلى» ،بوضوح أكثر"وهي تقضي البدء بتنظيم الدولة على أسس ديمقراطية صحيحة،وتزويدها بالقوانين والأنظمة الكفيلة بإقامة حكم صالح حقيقي في البلاد لفائدة الأمة جمعاء،وبإيجاد المؤسسات والمجالس الممثلة للأمة أكمل وأصدق تمثيل،وهي مجالس السيادة القومية.والرقابة الشعبية التي تتألف باختيار الأمة من أهل الحل والعقد اختيارا حرًّا عاما"(94)،وأساس «الديمقراطية من أعلى» هو الدستور الذي يضعه مجلس تأسيسي منتخب بالإقتراع العام،وبذلك "تتوفر شروط الحياة القومية تحت حماية القانون الحق العادل،تعزز جانبه القوة الرشيدة غير الجامحة الطاغية".هكذا فـ«الثورة من أعلى» في هذه المرحلة كانت تعني "تنظيم الدولة بمايتطلبه عهد الحرية والنظام والحياة الجديدة"(95) .

وتجد «الديمقراطية من أعلى» ترجمتها على المستوى العملي في البرنامج التالي:اولا ،انتخاب المجلس التأسيسي لوضع دستور للبلاد ،ثانيا ،الإنتخابات التشريعية لتكوين البرلمان او مجلس الأمة،ثالثا ،الإنتخابات الإقليمية والمحلية لتكوين المجالس الحضرية والقروية،هكذا يكون برنامج بناء الديمقراطية هو المسلك الذي"سلكته الشعوب المتحررة التي تبدأ بما يجب البدء به،وهو تنظيم الدولة بما يتطلبه عهد الحرية والنظام والحياة الجديدة.".لقد كان الصراع الديمقراطي في بداية عهد الإستقلال يدور حول نقطة البداية،من القمة:الدستور، فالبرلمان،ثم المجالس الجماعية،أم تُعكس الآية.لكن في غياب دستور مدون،كل النقاشات تذهب هَدرا (96)،ومحمد حسن الوزاني كان من دعاة

94. المصدر نفسه.

96.·أنظر الحاج أحمد معنينو،**المجلس الوطني الإستشاري ومعارضة حزب الشورى والإستقلال 1956-1959**،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء،1407/1986؛كذلك عبد الكريم غلاب،**التطور الدستوري والنيابي بالمغرب.**

خلق المؤسسات الكبرى المحددة لطبيعة النظام "وهكذا ينحدر النظام الديمقراطي من أعلى الى أسفل،ويتكون منه الهيكل والجسم قبل الأعضاء،ويتحقق الحكم الصالح لخير البلاد والشعب ابتداء من الأصول لا من الفروع"(97).إن محمد حسن الوزاني يبحث عن الطريق الأكثر ضمانة لتأسيس الديمقراطية الدستورية بالمغرب،في ظل واقع الصراع السياسي الذي كان سائدا في هذه الفترة.

وفي مقال كتب سنة 1963،يعكس عنوانه محتواه:«حقيقة الديمقراطية في المغرب»،يعطي محمد حسن الوزاني حصيلة البناء الديمقراطي في المغرب:"مما لاشك فيه ان الديمقراطية انشئت في بلادنا بكيفية مرتجلة وبوشر تنظيمها بأساليب قلما تتفق وحقيقة النظام الديمقراطي الصحيح،وفي ظروف وأوضاع غير التي تتطلبها الديمقراطية كأصلح وأصعب نظام للحكم والسياسة."،ويخلص الى ان "ميلاد الديمقراطية في بلادنا كما كانت طفولتها مطبوعين بطابع مغربي بارز،ومعنى هذا ان مغربة الديمقراطية كانت متأثرة الى أبعد الحدود بمفاهيم المغاربة،وتقاليدهم وأغلاطهم،ومساوئهم،وبهذا جعلنا من الديمقراطية إسما بدون مسمى،وسرنا فيها من تجربة فاشلة الى أخرى مثلها وخرجنا او سنخرج من كل هذا في النهاية بديمقراطية هزيلة،ومهملة لاتسمن ولاتغني من جوع"(98). فالحكم الديمقراطي المنشود للبلاد هو الذي يضمن تمثيلية حقيقية للشعب ومشاركة فعالة في تدبير الشأن

---

97. "مشكلة الإنتخاب في المغرب.الديمقراطية من أعلى"،**حرب القلم**،الجزء السادس،ص.290.

98."حقيقة الديمقراطية في المغرب"،**الدستور**،العدد 15،40 يوليوز 1963 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.231 .

العام،وبمعنى آخر "أن يمكننا الحكم الديمقراطي من مفاتيح الأبواب المغلقة في وجوهنا،ومن وسائل الحلول لقضايا المغرب ومشاكله الداخلية"(99).

ومرة أخرى،وفي غمرة الانتخابات التشريعية والجماعية الاولى في عهد الدستور،يوضح محمد حسن الوزاني مفهومه للديمقراطية بقوله "كلما تحدثنا عن الديمقراطية قصدنا لامجرد النظرية المذهبية،بل الأسلوب العملي،والشكل التطبيقي في ميدان التجربة السياسية ونظام الحكم وتدبير الشؤون العامة."(100).وعلى رأس ذلك تشكيل الحكومة نتيجة الاقتراع العام،فالشعب هو الذي يختار حكامه،الذين يكونون مسؤولين امامه،"واختيار الحكام بالانتخاب من أصعب مافي الديمقراطية،لأنه منوط بشروط في طليعتها:النضج السياسي،والتربية الوطنية عند الهيئة الناخبة."(101).وبالاضافة الى ذلك نوعية القوانين الانتخابية التي تضمن التعبير عن الإرادة العامة "فإذا انعدم الشرط الاول،ووقع الإخلال من طرف الناخبين او الحاكمين بالشرط الثاني فلايمكن ان توجد ديمقراطية عن طريق التمثيل الشعبي"(102).فبدون وجود قانون يحمي الحريات العامة،وخضوع الحاكمين والمحكومين لنفس القوانين،لايمكن ان تكون ثمة ديمقراطية،فالديمقراطية حرية ومساواة.

هكذا فليس هناك تعارض مابين الشورى والديمقراطية،وليست الأولى مرادفة للثانية،بل الشورى هي أساس الديمقراطية،في بلد دينه وحضارته الإسلام،فالمسألة عقائدية بالدرجة الأولى،غير ان مصاعب المزج أو

---

99. المصدرنفسه،ص.231-232 .

100."من قضايا الديمقراطية"،**الدستور**،العدد42،23 يوليوز 1963 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.233 .

101. المصدرنفسه،ص.234 .

102. المصدر نفسه.

الإستصلاح بلغة فقهية،لاتخفى على الزعيم محمد حسن الوزاني،لأنه مع صدق الإرادة السياسية يمكن حل الكثير من المشاكل؛والمسألة بالدرجة الثانية،عملية،فالديمقراطية الغربية تفتقد الأساس الأخلاقي،الذي يشكل أساس المجتمع الإسلامي،فغائية وجود الإنسان،تتعدى اللذة والمصلحة،اي مفهوم الحرية في الليبرالية المعاصرة،بل الإستخلاف،الإستخلاف،الذي هو مسؤولية حضارية،اي العمل على خلق عالم تسوده قيم العدالة والتضامن والحرية،عالم يستعيد فيه الإنسان ذاته،من خلال المجموع.وبمعنى آخر،دون أخلاق لايمكن ان تكون ثمة سياسة.

القسم الثاني

الانقلاب من الأعلى أو الثورة الإصلاحية الوطنية من الأعلى

"لنكن صادقين مع ضمائرنا ،وصرحاء مع انفسنا نسمي كل شيء باسمه الحقيقي غير خائفين من الأسماء ومسمياتها ،وغير مترددين في الدلالة على نوع التحول المراد ،وهو مانعبر عنه بـ«الإنقلاب» لان الاوضاع السائدة في البلاد بلغت من الفساد والتعفن درجة لم يبق معها شيء نافع غير العمل لقلبها رأسا على عقب،وإقامة اوضاع جديدة صالحة على انقاضها ،فالإنقلاب الذي ينتقل بالبلاد والشعب،ولو في مراحل،من سوء الحال،وينقذهما من سوء المثال هو الذي يحقق «ارادة التحول»"(**الدعوة الى النهضة والإنبعاث**،ص. 30).

مقدمة القسم الثاني

من المواقف المشهورة لمحمد حسن الوزاني،دعوته الى «الثورة من الأعلي»،او ما يسميه احيانا بـ«الانقلاب من الاعلى»،والتي صاغها بوضوح في مذكرة حزبه،حزب «الدستور الديمقراطي»،المؤرخة بـ 27 ابريل 1965،جوابا عن المذكرة الاستشارية الملكية،ثم مرة اخرى،في الاستشارة الملكية في شأن «الاوضاع الداخلية وكيفية تغييرها واصلاحها»،في15 يناير 1972،والتي نشرت في كراس بعنوان «الثورة من الأعلى هي الطريق ولاطريق سواه».والواقع ان «الثورة من الاعلى»،شكلت دعوة حزب الدستور الديمقراطي،منذ مؤتمره التأسيسي،خاصة مع صدور جريدة «الدستور» لسان حال الحزب،بتاريخ 5 نونبر 1965،وظلت الدعوة الاساسية للزعيم محمد حسن الوزاني،حتى وفاته في 9 شتنبر 1978 .

وتجد «الثورة من الأعلى»،مشروعيتها في واقع الفساد الذي عم واستفحل،دولة ومجتمعا،فالرشوة والفساد الإداري يشل فعالية الإدارة،والإرتجال في تدبير شؤون الدولة،يشل فعاليتها،هكذا فعهد الإستقلال الذي اعتبرته النخبة الوطنية،عهد تحقيق مشروعها الوطني الديمقراطي،أصبح عهد الخيبة الوطنية،فلا الإستقلال اكتمل،ولا الشعب شارك في تسيير شؤونه العامة فعليا،بواسطة ممثليه.

و«الثورة من الأعلى»،رفع لحالة الخيبة الوطنبية،تجاوز لكبوة الإصلاح الوطني،ومن ثم لابد من إعادة هيكلة الحكم على أساس وطني،بشكل يسمح للنخبة الوطنية،بتسيير شؤون البلاد تسييرا فعليا،تحت قيادة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني،لتحقيق الهدف الأكبر:بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

الفصل الأول

الإيديولوجية الانقلابية

"قلب الاوضاع رأسا على عقب،وتغيير مجرى التاريخ بالنسبة لحياة الأمة والبلاد ، بهذا يتحقق الانبعاث الوطني الذي ينبثق عنه عالم مغربي جديد دولة ومجتمعا" (مذكرة حزب الدستور لبديمقراطي،5 أكتوبر 1972.

«الثورة من الأعلى» ،مشروع نظري للتغيير في مغرب الخيبة الوطنية.بعد كُبوة الإصلاح،وانزلاق الدولة،في سياسة الإرتجال،والقمع الثقافي والاجتماعي والسياسي،حيث عملت على مواجهة الحركات الاجتماعية المطلبية بالقمع العنيف والمباشر،بدل التفهم والحوار،فأصبحت السياسة والعمل السياسي،لهما معنى واحد:مواجهة الدولة،بله النظام القائم! مما أدى إنفجار العنف،الذي كانت ذروته المحاولتين الإنقلابيتين (أحداث الصخيرات 8 يوليوز 1972 ثم سنة 1973).

ولكبوة الاصلاح وتفشي الفساد في عهد الاستقلال فإن "قلب الاوضاع رأسا على عقب،وتغيير مجرى التاريخ بالنسبة لحياة الأمة والبلاد" لهو الكفيل بإحياء "الانبعاث الوطني الذي ينبثق عنه عالم مغربي جديد دولة ومجتمعا"(1).

---

1. مذكرة حزب الدستور الديمقراطي،5 أكتوبر 1972 / **حرب القلم**،الجزء الأول،ص.373.

الشيء الذي دفع الزعيم محمد حسن الوزاني،الى تأمل الوضع العام لمغرب السبعينيات،وآفاق التغيير،الذي لايمكن إلا ان يكون ديمقراطيا،ولأن السيل وصل الزبى،فكانت «الثورة من الأعلى»،جوابا على هذا الواقع،وأرضية للمشاورات الملكية،من أجل إنقاد المغرب،في أفق بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.فكيف حدد محمد حسن الوزاني، مفهوم «الثورة من الأعلى»؟ وما هي مضامينها؟ وماهي سبل تحقيقها؟

المبحث الاول : المفهوم

الواقع ان فكرة «الثورة من الأعلى»،ليست وليدة المشاورات الملكية لشهر يناير 1972،بل ترجع الى المؤتمر التأسيسي لحزب الدستور الديمقراطي الذي خلف حزب الشورى والاستقلال،الذي انعقد بمدينة فاس ايام 19 حتى 21 شتنبر 1959،والذي انعقد تحت شعار «في سبيل مجتمع انقلابي صالح»[2].غير ان المؤتمر لم يناقش ذلك،حسب مقرراته،كإيديلوجية للحزب،الشيء الذي سيعمل الزعيم محمد حسن الوزاني على تطويره.وبالرغم من ذلك فلن يفوته أن يشير الى افق الاصلاح الجديد،بقوله في التقرير السياسي للمؤتمر بأنه "لاسبيل الى اقامة مجتمع قومي ديمقراطي تقدمي اشتراكي بمجرد الوسائل العادية البطيئة،بل بالانقلاب الحقيقي الشامل الذي لايتم الا بالنضال الشعبي"ويذهب ابعد من ذلك:"ولهذا فاشتراكيتنا ليست تقدمية في مبادئها واهدافها فحسب،بل حتى في وسائلها التي هي جريئة وفعالة الى حد الثورة والانقلاب على اوضاع التأخر والانحطاط والفساد"[3].ولقد

2.**حزب الشورى والإستقلال.المؤتمر الوطني العام**.فاس 19-20-21 ،المطابع الفرنسية المغربية،1959،ص.26.

3. **حزب الشورى والإستقلال.المؤتمر الوطني العام**.

سبق لمفكر عربي أن أصدر مؤلفا ضخما حول «الإيديولوجية الإنقلابية»،ضمن نظرية الثورة العربية (4)، ويرجع اصل نظرية «الثورة من الأعلى»،بأوربا،إلى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر(5).

وستتبلور الدعوة «الإنقلابية» أكثر لدى محمد حسن الوزاني مع صدور جريدة «الدستور» لسان حال حزب الدستور الديمقراطي،حيث استهل محمد حسن الوزاني عددها الاول الصادر بتاريخ 5 نونبر 1962،بمقال ضمن عموده الدائم «الوثبات»،عنوانه ينبىء ببرنامج:«الانقلاب لماذا؟ وكيف؟»،حيث اطلق الوزاني صرخة مدوية مازال صداها يدوي في آذان الكثير من المواطنين: "وبكلمة صريحة،نعلن انه لاسبيل الى القضاء على الفساد الداخلي الا بواسطة اصلاح انقلابي يستأصل هذا الفساد،ويطيح بالمفسدين،ويقيم في البلاد وضعا سليما يمتاز بالنظام المحكم،والقيادة الصالحة والسياسة المثلى"(6).

ويتحدد الإنقلاب بكونه وسيلة :"اما وسيلتنا الفعالة لتحقيق كل هذا فهي - كما تقدم - الانقلاب بالوسائل المشروعة"،فالانقلاب هو وسيلة التغيير الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لصالح المجموع «الفرد والأسرة والمجتمع»،ويعني ذلك "القضاء على الاوضاع الفاسدة،وانجاز الاصلاحات الجوهرية في جميع الميادين،والعمل باستمرار على مراجعة الأنظمة والمؤسسات لتجديدها حسب سنة التطور،ولجعلها

---

4. نديم البيطار،الإيديولوجية الإنقلابية،بيروت،1967 .أنظر نقد عبد الله العروي،في الإيديولوجية العربية المعاصرة،ترجمة محمد عيتاني،دار الحقيقة،بيروت،1970.

5. Barington Moor,Les origines sociales de la dictature et de la démocratie,F.Maspéro,Paris,1983.

6. "الإنقلاب لماذا؟ وكيف؟"**الدستور**،5 نونبر 1962،**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.25-26.

مطابقة لروح ومصلحة كل عصر وجيل،وتحرير الفرد والجماعة من كل استغلال،وقهر،وعبودية،وكفالة الأمن،والحرية والعدل والمساواة للجميع،وضمان تمتع كل فرد بصفته إنسانا ومواطنا بوسائل الرقي المعنوي،والتقدم المادي،والثقافة الروحية والبدنية" (7).

«الإنقلاب من الأعلى» او «الثورة من الأعلى» او احيانا «الثورة الباردة من الأعلى» يحددها محمد حسن الوزاني بكونها "ثورة صالحة ومصلحة في حد ذاتها،وفي اهدافها ووسائلها،فهي ثورة غير عنيفة اي لاتستعمل القوة ولاتستخدم السلاح،بل تقوم على السلم والسياسة والتنظيم والتشريع لبلوغ غاياتها،فهي ثورة على الفساد والتخلف في جميع مجالات الدولة والمجتمع"،وبالظبط انها "السياسة الجديدة الكبرى التي تتطلبها عملية الإنقاذ،ومعركة الخلاص مما تتخبط فيه البلاد منذ الاستقلال من مشاكل وأهوال،وأزمات وأخطار"(8).

ولحمولة الكلمة بمعاني متعددة،لايمكن ان ينفي احدهم الآخر،خصوصا في المخيلة الإجتماعية،يصرح محمد حسن الوزاني "لنكن صادقين مع ضمائرنا ،وصرحاء مع انفسنا نسمي كل شيء باسمه الحقيقي غير خائفين من الأسماء ومسمياتها،وغير مترددين في الدلالة على نوع التحول المراد،وهو مانعبر عنه بـ«الإنقلاب» لان الاوضاع السائدة في البلاد بلغت من الفساد والتعفن درجة لم يبق معها شيء نافع غير العمل لقلبها رأسا على عقب،وإقامة اوضاع جديدة صالحة على انقاضها،فالإنقلاب الذي

---

7. "فساد الحكم والمجتمع في عهد الاستقلال"،**في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال**،ص.41-42
8. **الثورة من الأعلى هي الطريق ولاطريق سواه**،المذكرة الجوابية للإستشارة الملكية،بتاريخ 20 فبراير 1972 / حرب القلم،الجزء الأول،ص-344. 325 .

ينتقل بالبلاد والشعب،ولو في مراحل،من سوء الحال،وينقذهما من سوء المثال هو الذي يحقق «ارادة التحول»"(9)

هكذا فالانقلاب،يعني الاصلاح الجذري،«ثورة اصلاحية»،وسرعة وتيرة الاصلاح وعمقه هومايجعلها انقلابا،اي عودة على بدء،عودة او استرجاع للبرنامج الوطني: بناء الدولة الوطنية الحديثة الذي هو هدف معركة الاستقلال اي «ثورة الملك والشعب».غير ان الاصلاح لكي يكون كذلك لابد ان ينبني على اسس اسلامية وعلى رأسها الشورى والأصالة.

المبحث الثاني : إرادة التحول والتغيير

و«الثورة من الأعلى» ثورة باردة،في وسائلها "لانها لاتلجأ الى القوة المادية،والعنف،والفتنة،والفوضى او التخريب،لان هذا فساد ،والثورة هدي واستقامة واصلاح وصلاح،"فهي ثورة سلمية،تدعو الى الاصلاح بالحكمة والموعظة،بالتي هي أحسن،غير انها ليست باردة في طبيعتها بحكم انها ثورة،اي حركة تغيير وتجديد متواصلة "نور وضاء يهدي الى الحق،والرشد،فهي قبس وشعلة،ومشعل لرسالة التغيير والاصلاح ولهيب محرق مبيد للظلم،وللانحراف وللفساد"(10).وهي ثورة سلمية لانها من الاعلى،وليس من الاسفل حيث يصعب تلافي العنف والمغامرة والتكهن بنتائجها ،بل هي ثورة النخبة الوطنية بتحالف مع الملكية،اي تجديد لعقد التحالف الوطني،الذي رأى النور في 11 يناير 1944 ،وتفجر اعصارا ضد الحماية في «ثورة الملك والشعب».

---

9. **الدعوة الى النهضة والإنبعاث**،ص30.
10. "الثورة من الاعلى.تعريف وتوضيح"،**في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال**،ص.29.

فهي ثورة لأنها امتداد وتحيين (actualisation)لـ « ثورة الملك والشعب » واستمرار لرسالة الملكية في المغرب،لانه"اذا كان المغرب مدينا بالاستقلال لثورة الملك والشعب فيجب ان يكون مدينا بالإصلاح والبناء في عهد الاستقلال لامتداد هذه الثورة الخالدة في ثورة مُواصلة ومُكملة هي الثورة الباردة من الأعلى".

و«الثوة من الاعلى » هي ثورة انقلابية لانها تهدف الى "قلب الوضع الفاسد رأسا على عقب،وإحلال وضع جديد صالح محله يستعيد معه المغرب كامل صحته،ويضمن به دوام سلامته،ويحقق به انطلاقته الجديدة نحو مستقبل افضل،ومصير اضمن"[11].إن المسألة تتعلق باقتصاد سياسي للتغيير،يشغله هم الفعالية والاستمرارية والسَّدادة،ولضمان ذلك لابد من إيديولوجية وطنية للإنماء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

هكذا ،فالايديولوجية الإنقلابية،لدى محمد حسن الوزاني هي افكار ومبادئ وقيم المشروع الوطني الاصلاحي « تغذي حركة الاصلاح،والتقدم،والتجديد »،لانها تعكس غايات هذا المشروع،والتي هي غايات سامية آنية ومستقبلية،واقعية وعملية «لامجال فيها للخيال الكاذب،والسراب الخادع،والنظر المجرد ».فهي نظرية الاصلاح بشحنتها العاطفية التعبوية،غير انها ليست ايديولوجيا بالمعنى القدحي،اي يوطوبيا تنفي الواقع باسم مستقبل لن يرى النور مطلقا.فهي ايديولوجية،أي نظرية للإصلاح والتغيير، لانها تنشد المثال لتغيير الواقع،والتغيير يفرض الحماس الشعبي والاجماع الوطني،اللذان لن يحصلا الا حول مُثُل وقيم جماعية كبرى.

---

11. من خطاب في اجتماع لمناضلي حزب الدستور الديمقراطي بالرباط،يونيه 1978،**خطب**،الجزء الثاني،ص.. 208

واهمية الايديولوجية الى جانب العلم الذي يترجم على مستوى التكنولوجية، تظهر في كونها "عوامل حاسمة كبرى في الإسراع بالإنسانيةنحو مصيرها الجديد"، تظهر في ان "الحركات، والوثبات، والثورات التي تتمخض عنها المجتمعات،سواء المسماة بالراقية او بالمتخلفة،انما تغذيها ايديولوجيات تسيطر على العقول،وتهيمن على القلوب،وتنطلق بأنصارها من الشباب خاصة الى التعبير بشكل او بآخر عن رفض المجتمع الحاضر باسم المجتمع الانقلابي الجديد كما تنشده القوات الحية الواعية التي تعتبر نفسها طليعته وأداته"[12].

اما قوة الايديولوجية الانقلابية،فتكمن في كونها ليست ايديولوجية جاهزة كالشيوعية او غيرها،والا فقدت الحياة،اي التطور،بل هي منظومة من الافكار الاصلاحية،التي تتجدد وتتطور مع تجدد وتطور المجتمع،وقاسمها المشترك،او الثابت فيها،هو الثورة على الفساد والتخلف..فهي إيديولوجية عملية لتغيير الواقع،وإعادة بنائه بكيفية متجددة،لاتخضع لمنظور عقائدي مسبق ،وبالتالي فهي لاتسقط في التحجر والجمود.وايديولوجية الثورة الاصلاحية الوطنية من الاعلى،"ليست عنصرية او شعوبية ككل ايديولوجية قديمة او حديثة تقوم على فكرة خاطئة هي رفع عنصر معين او سلالة معينة الى اعلى مرتبة باعتبارها العنصر الأسمى او السلالة العليا،فنحن كبشر ومسلمين نؤمن بعقيدة الاسلام التي عبر عنها القرآن بقوله :(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى،وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا،إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، وبقوله: (كنتم خير أمة أخرجت للناس)"[13].فهي

12. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص.10.
13. المصدر نفسه،ص.34.

دعوة إنسانوية إسلامية وطنية "تؤمن بوجود المجتمع الإنساني بجميع طبقاته،وتؤمن بالتعاون والتضامن بينها بدل الصراع والتطاحن الطبقي الذي يفرق الامة،ويخلق فيها العداوة والبغضاء،والفتنة والاضطراب"،غير انها لإعطائها «لونا مذهبيا عصريا»،فإنها "لاترفض كلمة «الاشتراكية» منتسبة الى الاسلام،وان كنا لانعني به إلاَّ صَلاح الحكم وعدالة المجتمع"،والاشتراكية هنا تأخذ معنى العدالة الاجتماعية،فهي ليست الا جزءا من ايديولوجية الانقلاب. فلقد سبق لمحمد حسن الوزاني ان حدد مفهومه للاشتراكية،في مؤتمر حزب الشورى والاستقلال المنعقد بفاس شهر شتنبر 1959 بقوله:"ان اشتراكيتنا متناسقة مع القومية المتحررة التي تستهدف تطوير المجتمع القومي وتجديده،وضمان كل وسائل الرقي لأفراده ولمجموعه،فهي بهذا عريقة في التقدمية،ولاتعتمد على الإصلاح الشكلي،والتجديد الجزئي،والتطور البطيء،بل تريد خلق مجتمع جديد متحرر بواسطة الإصلاح الإنقلابي الذي هو طبيعي وضروري في كل مجتمع يريد حقا تجديد الوضع،والنظام،والحياة"(14).

اما الاسلام بقيمه وتعاليمه،يبقى المنهل الذي تقتبس منه الايديولوجية الانقلابية "تعاليمه الاخلاقية،وتوجيهاته التربوية لتكوين المواطن الصالح،وإقامة المجتمع الراقي"،ولأن "الأزمة المادية والروحية التى نتخبط فيها لايمكن الخروج منها الا بالأخذ من جديد من رسالة الإسلام،وبالتشبع بروحه الصافية"،فذلك"من شأنه ان يغذينا بالقيم المثلى،ويزودنا بالخصائص الكريمة،لاننا نعتقد ان لرسالة الاسلام دورا جديدا في اصلاح الفرد المسلم،والمجتمع الاسلامي في المغرب"(15)،هكذا

---

14. حزب الشورى والاستقلال،المؤتمر الوطني العام،فاس 19-21 شتنبر 1959.
15. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص. 36 .

فالاسلام في ثورة الاصلاح الوطني ليس له موقع وظيفي،بل هو منبع الاصلاح،كما سنرى في القسم المخصص للشورى والديمقراطية.

هكذا فالإنقلاب هنا لايعني إلا الإصلاح الجذري،استرجاع السياسة العامة للبلاد ، لأفقها الوطني التحديثي فـ"الانقلاب ـ كما يدل عليه اسمه ـ قلب الاوضاع رأسا على عقب،وكل قلب ـ في اللغة يعني التحويل والتغيير في الحالة والوجهة معا ،ولهذا فإن كل انقلاب جدير بهذا الإسم انما هو انبعاث،ووثبة،ونهضة قوامها الثورة على كل فساد ،وتحطيمه من اجل الإصلاح والبناء ،وتؤدي الثورة رسالتها ،وتحقق اهدافها ،وفي هذا المجال،فإنها لاتتردد في إعادة الأمر جذعا طلبا للتجديد،وسعيا في خدمة الصالح العام"[16]،وهذا القرآن الكريم يذكرنا بأن التغيير لابد ان يشمل اوضاع الظلم والفساد (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) (سورة الشعراء؛الآية 227).

ويبسِّط محمد حسن الوزاني دعوة الانبعاث الوطني،في بيان ايديولوجي،على غرار الدعوات الجماهيرية الكبرى،لجعلها اكثر اقناعا وانتشارا ،فالدعوة تقوم على أسس : القومية (الوطنية) ، الاسلام، الشعبية (الديمقراطية) ، التخطيط، الانقلاب، اما وسائل انجازها فهي:الايديولوجية، البرنامج والقيادة"[17].

وامام خيبة الاستقلال ونكوص الإصلاح وانسداد الآفاق ،وفي غمرة التجربة البرلمانية الأولى،وقبل اعلان حالة الإستثناء يكتب محمد حسن الوزاني"وبصراحة،لانرى للقضاء على اوضاع الفساد الداخلي واصلاح

---

16. المصدر نفسه،ص.30-31.
17. البيان السياسي لدعوة الانبعاث الوطني،**الدعوة الى النهضة والانبعاث**، ص.74-125.

الدولة والمجتمع وسيلة أسرع وأجدى من الانقلاب بالطرق الشرعية الحكيمة الفعالة،وتحت قيادة جلالة الملك الحسن الثاني ومن حوله عصبة الحق والعمل،اي نخبة جديدة صالحة من رجال الإيمان والاستقامة،والكفاءة والمسؤولية"(18).

فأمام الفساد الداخلي الذي استفحل وانتشر،حيث اصبح المغرب دولة ومجتمعا كـ"الرجل المريض الذي انهكه الداء،داء الفساد الداخلي الذي يحتاج الى الاستئصال بعملية جراحية هي السياسة الانقلابية بواسطة التشريع،والتنظيم،والإصلاح الجذري.وذلك على يد طبيب ماهر هو نظام الحكم الصالح الذي تمارسه النخبة المؤمنة الوفية،والعصبة العاملة (équipe valable) الملتفة حول قائد الأمة جلالة الملك الحسن الثاني كبطل الانقلاب الإصلاحي المنشود"(19).والمغرب هذا «الرجل المريض»،لايعني الدولة لوحدها ،بل الدولة والمجتمع،وكلاهما يحتاج الى «عملية جراحية» سياسية واجتماعية واقتصادية،لإستئصال الداء،داء «الفساد الداخلي» لأن "الإنقلاب الذي نؤمن به كعقيدة سياسية،والذي ندعو إليه كوسيلة فريدة للإصلاح العام إنما هو ثورة على الفساد اولا،وتحول واسع وعميق ثانيا،فهو بعد القضاء على الفساد،يتناول بالإصلاح الأشكال والأعماق على السواء في ثورته التطهيرية وحركته البنائية من اجل خلق مجتمع جديد صالح" (20).

فـ«الثورة من الاعلى» هي بعث لقيم ومثل «ثورة الملك والشعب» لرفع الغَمَّة عن الامة وتبديد الخيبة الوطنية،وفي نفس الوقت تجديد لها

18. **الدستور**،العدد الاول،5 نونبر 1963 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص. 26 - 27 .

19. **مذكرة 26 ابريل 1965**:**الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص13.

20. **الدعوة الى النهضة والإنبعاث**،ص. 32 .

لـ"تواصل مسيرتها بعدما يُعطاها كل المشمول الايجابي المطلوب،وتزود بسائر الوسائل اللازمة في عهدها الجديد،عهد الثقة الشعبية والحماس الجماهيري والتعبئة الوطنية لجميع ما في البلاد من إمكانيات وطاقات في سبيل البناء والتنظيم،والإصلاح والتجديد،والتنمية والإزدهار"وهي ثورة بقدر ماهي كفيلة «بإحداث الهزة النفسية في الشعب».

وهي ثورة بمعني المشروع الاجتماعي الذي تصبو الى تحقيقه،حيث تتخذ "اسسا واركانا هي:

1 .إيديولوجية صالحة نابعة من واقعنا الوطني ومن قيمنا الأصيلة.

2 .برنامج مستمد من مطامحنا القومية،كفيل بإيجاد اصلح الحلول لمشاكل الحاضر والمستقبل.

3 .نخبة مسؤولة صالحة (Une équipe dirigeante de choix)، تسهر على سير ثورة الملك والشعب في اقوم الطرق نحو اهداف محددة.

4 . قوة سياسية منظمة تعبىء العناصر الحية Une force politique organisée au service de l'interêt public لحرمة الصالح العام في نطاق ثورة الملك والشعب"[21].

هكذا فالانقلاب الذي يدعو له محمد حسن الوزاني "لايخرج ـ في حقيقته ـ عن الانقلابات التي تُجَدِّدُ الحياة في المجتمع وتكسب الدول قوة وعزة،والامم نهضة ورفعة" [22] .فـ«الثورة الإنقلابية» تعني "تغيير الأوضاع رأسا على عقب،والقيام بإصلاحات جذرية عميقة في جميع

21. **في السياسة والمجتمع بعد الإستقلال**،ص.48-49.

22. "الانقلاب لماذا؟ وكيف ؟" **الدستور**،العدد الاول،5 نونبر 1963 ،**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص26. - 27 .

ميادين الحياة القومية المغربية،وتحقيق برنامج جريء ومحكم يخدم نهضة البلاد إصلاحا وتجديدا وتنمية ورقيا" (23).

وفكرة الاصلاح الجذري هذا أخذ صفة الانقلاب مجاراة مع العصر لأن "العصر عصر انقلابات وثورات علمية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، وانه لاسبيل الى التطور والتقدم في كل ميدان إلا بمسايرة العصر روحا،ونهضة وحركة"(24).ولأن مقاومة تيار العصر، تيار التغيير الديمقراطي "بفوراته واعصاراته بالاعتماد على القوة التي هي سيف ذو حدين،والتي قد تعوز المعولين عليها في احرج الساعات حين تفاجئهم الانفجارات،كما انه قد لا ينفع حذر مع قدر،كما يقال"(25).

وفكرة «الانقلاب من الأعلى»،انخراط في مسار التحول الذي يعيشه العالم العربي من انقلابات في اغلبها لاشعبية،فهي انخراط وتصحيح لفكرة الانقلاب نفسها فـ"قيام الثورة او الانقلاب في العالم العربي دليل الحيوية والتحول،ورد فعل كل شعب غير راض عن الأوضاع في الداخل،وباحث بوسائله المجدية عن طريق جديد في الحياة،وان مايدفع الى هذا كله لهو عجز النظام الحاكم عن الإستجابة لمقتضيات العصر ومتطلباته بصفته عصر شعوب لا أفراد،وأحرار لا سادة،وتقدم لاتقهقر"(26). وفي هذا الخضم من التحولات،يتسائل محمد حسن الوزاني،هل يمكن للشمال الافريقي الا يتأثر بما يجري في بقية العالم العربي،الا يجب سبق الاحداث لتوجيهها الوجهة الصالحة.

---

23. مذكرة 26 ابريل 1965،**الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص.134 .
24. "هذا هو السبيل"،**الدستور**،العدد 22،26 زبريل 1963 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص. 202 .
25. "هل من سبيل الى الإنقاذ بغير الإنقلاب؟"،**الدستور**،العدد 18،17 نونبر 1963 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص. 143 .
26. المصدر نفسه،نفس الصفحة.

فـ«الثورة من الأعلى»،اي ثورة الاصلاح والتحديث الوطني،هي ثورة ذات مضمون اصلاحي،ووسائل سلمية للتطهير والتغيير والبناء،وذات هدف اساسي،هو تشييد الدولة الوطنية العصرية.ومعنى ذلك ان «الثورة من الأعلى»فلسفة اصلاحية للتغيير الاجتماعي،فهي إيديولوجية لاسترجاع الحماس الشعبي وتعبئة الجماهير،ورفض لواقع الخيبة الوطنية (Le désenchantement national)[27]، واعادة لهيكلة الحكم على اساس وطني ديمقراطي حديث.

المبحث الثالث : التحالف الوطني او بعث ثورة الملك والشعب

«ثورة الملك والشعب» التي نخلد ذكراها كل سنة،فقدت زخمها الإصلاحي التعبوي"فباسم ثورة الملك والشعب يجب ان يستأنف المغرب مسيرته في طريق الاصلاح الذي هو بطبيعته انقلابي وثوري على كل فساد ،وتخلف،وانحراف سواء في الدولة او المجتمع.وبعبارة اوضح،يجب ان تتجدد ثورة الملك والشعب في شكل الثورة الباردة من الأعلى(Révolution à froid par en haut). فهي التي تقدر على إخراج البلاد من أوضاع الإستياء والتذمر،ومن حظيرة التخلف والفساد ،ومن بحر الهيجان والفتنة متوجهة توجيها قاصدا نحو تحقيق مطامحه وآماله في الإنبعاث لصالح الأمة والدولة"[28] .

إن محمد حسن الوزاني يؤمن بأن التغيير الاجتماعي لايمكن ان

---

27. حول مفهوم الخيبة الوطنية أنظر النموذج التونس : Hélé Béji, Désen-chantement national.Essai sur la décolonisation,F.Maspero,Paris,1982.
28. **في السياسة والمجتمع بعد الإستقلال**،ص.47.

يكون دون حماس شعبي وانخراط العقول والقلوب، فـ"الحركات، والوثبات، والثورات التي تتمخض عنها المجتمعات،سواء المسماة بالراقية او بالمتخلفة،انما تغذيها إيديولوجيات تسيطر على العقول ،وتهيمن على القلوب،وتنطلق بأنصارها من الشباب خاصة الى التعبير بشكل او بآخر عن رفض المجتمع الحاضر باسم المجتمع الإنقلابي الجديد كما تنشده القوات الحية الواعية التي تعتبر نفسها طليعته وأداته،وتلتمس إقامته بكل وسائل الشدة والعنف والثورة إن لزم الأمر(29).

والبعد الروحي لإيديولوجية «الثورة من الأعلى»،يتمثل في الإجماع الوطني حول المقومات الأساسية للمجتمع المغربي وذلك لـ"إحباط محاولات تسرب الإيديولوجيات الهدامة الى الجماهير عامة،والى عناصر الشباب خاصة،والقضاء في المهد بجد وفعالية على أسباب المشاغبة والتحريض والفتنة في الداخل،والمحافظة على سلامة البيئة المغربية،وضمان الوحدة المعنوية والحصانة الفكرية في المجتمع القومي،وتأمين حياة الحكم والاستقرار والاطمئنان والعمل البناء الصالح للأمة جمعاء"(30) .

الواقع ان الهدف الثاوي لدعوة الثورة من الاعلى،هو احياء التحالف الوطني مابين النخبة والملك،الذي تبلور ايام الكفاح ضد الحماية،وتكوين ايديولوجية وطنية حديثة،مُواكَبة لتطور المجتمع المغربي ولتحولات العصر،فالعصر عصر ايديولوجيات،وبالتالي "فان خطر الايديولوجيات المستوردة لايقاوم ولايهزم بمجرد القمع وصرامة القانون،اذ هذا بالعكس من اكبر العوامل في نشرها ونصرها ،وانما تقاوم وتهزم في عصر الفلسفات

---

29. المصدر نفسه،ص.10.
30. المصدر نفسه،ص.49.

السياسية والمذاهب الثورية بإيديولوجيات افضل واقوى منها ،وهذا ما يجب ان يدركه المسؤولون في كل دولة تُبتلى بتسرب الايديولوجيات الدخيلة اليها وبزحف القوى الداعية اليها". غير ان تكوين الايديولوجية هو احدى اهداف الثورة الانقلابية وليس كل الاهداف.ان جانب الايديولوجية هنا ، يهتم بالبعد التعبوي في عملية التنمية،واعتبارا لاقتصاد السياسة الذي يعتمد مخزون الوطنية،ومن ثمة يجب الاستفادة من « ثورة الملك والشعب » ،وبذلك "تبعث ثورة الملك والشعب من مرقدها ،وتواصل مسيرتها بعدما يعطاها كل المشمول الايجابي المطلوب،وتزود بسائر الوسائل اللازمة في عهدها الجديد ،عهد الثقة الشعبية والحماس الجماهيري والتعبئة الوطنية لجميع مافي البلاد من إمكانيات وطاقات في سبيل البناء والتنظيم،والإصلاح والتجديد ، والتنمية والإزدهار"[31] ،بل ان « ثورة الملك والشعب » الثانية، في «طورها الايديولوجي والاصلاحي الجديد» تكون بهدف "إحداث الهزة النفسية في الشعب اول الامر"،اما لاحقا فستأخذ ابعادا اخرى،وتتطور عبر مراحل.

وتثير قضية التغيير الإجتماعي،تساؤلات كبرى،حول وسائل تحقيقه،خصوصا إذا كانت الدعوة إليه عن طريق «الثورة من الأعلى» ،ومن ثم فهل يحصل التقدم،الرقي او المدنية،نتيجة الثورة والعنف ؟ يرد محمد حسن الوزاني عبر ترجمته لِلأيبون وايط:"قلما ينشأ الرقي بمجرد الهدم والتحطيم.وحيث إن للماضي حقوقا فالرقي يكاد يكون دائما توافقا بين العنصرين القديم والحديث ومزيجا من العادة

31. المصدر نفسه،ص. 48 .

المـوروثـة والعـقل"[32]،فالاستمرارية لا القطيعة،تحكم منطق التقدم والمدنية،استمرارية ماهو ايجابي لأفق التغيير.لان "كل عصر يعمل لترقية ماخلفه له العصر السابق".وهي قناعة لايلبث محمد حسن الوزاني يؤكدها في كل مناسبة.

وعن دور الفكر ،وبالتالي النخبة يمكن ان نرجع للترجمة التي أنجزها محمد حسن الوزاني،والتي فيها تصرف كبير،مما قد يعني تاني كثير من أفكار لايبون وايط،خاصة وأنه مسيحي إنساني(humaniste chrétien) ،وهي صفة محمودة لدى محمد حسن الوزاني،الذي يؤمن بضرورة الأخلاق في عملية التقدم.والتقدم لايحصل دون نخبة مفكرة واعية،اي دون قيادة،إذ الأمر لايتعلق بمسألة عفوية،كما حصل لدى المجتمعات الإنسانية الاولى،ولا بمحض الصدفة كما وقع لكثير من الإكتشافات العلمية،وفي جميع الحالات "لايصدر الرقي عن الكل ولكن عن البعض ولاينبعث من الدهماء ولكن من الافراد"[33]،الذين يتحررون من هيمنة الحس العام وروتينية الحياة اليومية،بفضل العقل المشبع بالأخلاق،بالطيبة وحب الجمال" ،فكل الثورات التقدمية بأوربا لم تنجح بمجرد تفجرها ،بل بتوفر جماهيرها على «نخبة مفكرة عاملة»،إذ كيف يعقل ان ينبعث الرقي الذي هو نمو وإرتقاء في المدارك والمعارف الإنسانية من مخلوقات وعقول مقضي عليها بالانكراس دوما على وسائل العيش وبالحرمان وسوء الحظ،بل وببلادة الفكر وضعف الهمة كما هو الشأن فيمن يزاول الصنائع اليدوية" [34]، إن في ذلك لتضليل كبير،ورغم ذلك يردده

---

32. لايبون وايط،**حرية الفرد وسلطة الدولة**،ص.93 .
33. المصدر نفسه.ص.86.
34. المصدر نفسه، ص.86 .

الكثير من الناس،"فالجماهير إن تركت وشأنها لاتقدر على ان تثأر لنفسها وانما تتوصل الى هذا بعون وقيادة القوى العاقلة التي هي بمثابة الرأس للمجتمع،فالجماهير إذا ليست عاجزة عن الاضطلاع بالحكومة فحسب،بل هي عاجزة ايضا عن الانقلاب والثورة في الاخلاق والعلوم والفنون".فالقوة مهما كان وزنها،والحق مهما كانت حجِّيته،لايمكنهما لوحدهما تغيير الواقع،إذ "لاغنى للقوة والحق عن العقل المفكر والمدبر"[35]،فمتى أُعْتُرِف بسلطة الفكر،كان للنخبة دور ريادي.

غير ان الرقي بالرغم من ذلك،لاتتوفر له عوامل الإستقرار والإستمرار،اي الديمومة،إلا على يد الدولة لأن "الرقي يمكن ان يكون بادئ بدء مجرد نظرية ودعوة خاصة ولكنه يصير في النهاية من قضايا الدولة ولهذا يتغلب على المصالح او النزعات المتأخرة العادية"،فالحق دون تلازم مع القوة،إهدار له،لان البشر ليسوا ملائكة،فقوى الشر والخير تعتمل داخلهم ولابد من قوة السلطان لردعهم،فدون إكراهات تنعدم الحرية،وقوة الدولة تنبع من مشروعيتها،ففي بعض قوانينها قوة معنوية،"ذلك بأن مايكون للمشرع من التقدير والاعتبار هو ما ينشأ عنه معظم الطاعة التي تظفر بها القوانين لدى الناس.فكلما عظمت قيمة الحكومة ارتفع على نسبتها فضل القانون الدي تفرضه"[36]

فالنخبة لها «نفوذ معنوي»،قيادي،ريادي،فهي طليعة التغيير،غير انه دون دولة لايمكن ان يعرف التحقق،فالدولة في علاقتها مع النخبة "هي العقل وماله من نفوذ على الإنسان،وهي زيادة الحزم،والإشراق،والتدبير،والعظمة،وجميع الأشياء التي لها اثرها في احد

35.المصدر نفسه،ص.88 .
36. المصدر نفسه،ص.90.

مدارك الإنسان وهو الخيال"(37)،لأن"أداة الحضارة هي الدولة مع مايلزمها من الاختصاصات لا لمنع الشر بين الناس فحسب،ولكن لفعل الخير الذي يذهل او يعجز عنه البشر،لا لقمع الأثرة فحسب،ولكن للقيام بما لا تعرف إليه سبيلا"(38).

وعلاقة الدولة بالنخبة تحكمها الحرية،فالفكر حر فـ"مهما تغلغلت الحكومة في حياة مجتمع سائر في مهيع التطور والارتقاء فهناك شيء لايحكم قط،وإنما يبقى حقا خاصا بالفرد دون سواه،ذلك هو الفكر"(39)،ولايعني ان كل الأفكار بَنَّائة،إذ يمكن للفكر ان يكون هداما،وحينذاك يُسأل عن حدود حريته ويمكن ان يطاله العقاب.فالحرية هنا لايحدها القانون فقط بل الأخلاق قبل كل شيء إذ "حرية الفكر هي حرية الاعمال الضرورية لإعلان نتائج العقل ضمن الأخلاق والعادات الصالحة في كل موطن وأمة،وأقل ماتقتضيه الأخلاق والعادات في جميع الأمصار حرية النشر والإذاعة" (40).

وبما ان الدولة هي سلطان العقل حسب هيجل،فدولة الرقي والمدنية هي دولة النخبة،بمعنى التدبير والتوجيه والقيادة،اما النخبة فهي نخبة الفكر وليست بالضرورة طبقة اجتماعية معينة.والرقي السياسي هو سيادة دولة القانون،حيث الكل يخضع لنفس القانون،الحاكم والمحكوم دون استثناء.

ومن المفارقات ان الدولة أنجزت «الانقلاب من الأعلى» على طريقتها،وليس على الشكل ولا المضمون الذي دعا له محمد حسن

---

37. المصدر نفسه،ص.
38. المصدر نفسه،ص.56.
39. المصدر نفسه،ص.98.
40. المصدر نفسه،ص.101.

الوزاني،وتمثل ذلك في الإعلان عن حالة الإستثناء،التي هي في الواقع «انقلاب الدولة»،بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الانقلابات،لانه "مغايرا في الشكل والجوهر،لأنواع الإنقلابات المعهودة في الدول،وهي التي يثور فيها فريق من الحكام على آخرين بغية الإستيلاء والسيطرة.اما (انقلاب الدولة) عندنا فهو جديد وغريب،إذ كان انقلاب الدولة بأكملها على الدستور،والبرلمان،والديمقراطية عامة"(41)..فهي انقلاب الدولة على التجربة النيابية،اي على الدستور،الذي «اصبح في حكم العدم»،هكذا كان «إنقلاب الدولة»،عند إعلان حالة الإستثناء،«انتهاكا للقواعد والأنظمة الدستورية».

41."حالة الإستثناء او انقلاب الدولة لتصفية الديمقراطية"،**السياسة**،العدد15، 15 يونيه 1967 / **حرب القلم**،الجزء السادس،ص.311-312.

الفصل الثاني

الخيبة الوطنية

مع كبوة الإصلاح الوطني،بتوالي حكومات الإستقلال التي كان يطبع تكوينها التوفيق بين عناصرها ،اكثر من وحدة البرنامج والرؤي،مما أدى الى التردد والإرتجال،فالقضايا الأساسية لايحسم فيها ،بل تترك للزمان،او لأسلوب المباغثة،لتفويت الوقت على المعارضة.هكذا ،شكل عهد الإستقلال نكوصا عن اهداف النخبة الوطنية،التي قادت الحركة الوطنية،بهدف تحديث المغرب،سياسيا وذلك بتبني الديمقراطية،واقتصاديا ببناء اقتصاد وطني،او على الأقل تحريره،وثقافيا باستعادة الهوية الوطنية،عن طريق مغربة المدرسة والتشريع والإدارة،بالإضافة الى استكمال الوحدة الترابية.

غير ان حماس الإستقلال تبخر امام تعنت قوى التقليد،خوفا على مصالحها ،بالإضافة الى ان الإستقلال خلق «أرستقراطيته» ،التي فهمت العهد الجديد على انه استخلاف للمستعمِر،مادام لها رأسمال «وطني» وثقافي يؤهلها لتبوء المناصب الشاغرة.هكذا تضاعفت المشاكل ،تناسلت،بفعل سياسة الإرتجال وسوء التدبير،لتعم الأزمة الدولة والمجتمع.

المبحث الاول : الإستقلال الذي اصبح استغلالا

بث محمد حسن الوزاني في إحدى تأملاته فجيعته امام محنة الإستقلال "تنفس المغاربة،ونعموا بالحرية،واعتزوا بالإستقلال وفخروا بالسيادة،واستظلوا بالحكم الوطني وكلهم آمال وأمان وثقة وحماس.ولكن سرعان ماأخذت الحقائق تبدِّد الأحلام،والنفوس تصطدم بالوقائع،والبشائر تختفي امام الركام المتصاعد من الصعاب والمشاكل.وهكذا ادرك غير واحد من المغاربة ان معركة التحرير لم تسلِّمهم إلا لمحنة الإستغلال،ولنكسة اخرى في عهدهم الجديد"[1].لقد اصبح الإستقلال الذي كان وسيلة لاستكمال التحرر والبناء الوطني"بالنسبة للبلاد وشعبها كأنه «ولاية عهد» للنظام الأجنبي البائد،حيث ان الحاكمين ـ كبارا وصغارا ـ آمنوا بأن الاستقلال انما هو غاية لاوسيلة،وانهم في مناصبهم ليسوا إلا «خلفاء» لمن تقدموهم فيها من الأجانب وذلك عملا بالقاعدة:زُلْ أنت لأحتل مكانك ! وكفى الله المؤمنين القتال "[2]،فماظهر من مشروع المغرب الجديد،الا هذه الطبقة الجديدة من المحتالين على اموال الدولة وخيرات الشعب.

هكذا اصبح المغرب "«غنيمة» باردة للطامعين والمحتكرين، والوصوليين والنفعيين، وذوي المحسوبية والمحظوظين، والسماسرة والمغامرين،والمضاربين والمقامرين،والمختلسين والمفسدين من كل رهط،ومرتبة،وعيار في مجالات الدولة،ورحاب الإدارة،وجنبات الحكم،وحتى في بعض اوساط الشعب على السواء"[3]،وعمت الرشوة والفساد بالإدارة،رغم احداث مؤسسة قضائية لزجر المرتشين (المحكمة

1. **الدعوة الى النهضة والإنبعاث**،ص.5 .
2. المصدر نفسه،ص.24 .
3. المصدر نفسه.

الستثنائية لمحاربة الرشوة سنة 1965) ،ذلك "ان الرشوة لم تتأثر بمحكمة او تشريع ،بل سارت سيرها ،وعظم شرها في كل مجال ومستوى وأنف المحاكم والتشريعات في التراب راغم !"(4) .

فمع تفشي الرشوة تنعدم مصداقية الصالح العام،وتنقلب الموازين لصالح الدافع اكثر،فيضحى الحق باطلا والباطل حقا ،وهو إعلان عن فساد النظام السياسي.غير ان الرشوة لاتخلو من أمة لاقديما ولاحديثا ،بفعل طبيعة الجموح الانساني للتحكم والسيطرة،ولكن ان تصبح «مؤسسة المؤسسات» ،تحدد القيم والمعايير وتصنع المجالس التمثيلية وتكون جسرا للحكم وتقلد المسؤليات العمومية،فتلك هي مصيبة المصائب التي يمكن ان تبتلي مجتمعا من المجتمعات.والمغرب،من الدول "التي ابتليت بالرشوة،وتكاثر فيها الرشاة والمرتشون خصوصا في عهد الاستقلال الذي اندست فيه كثير من عناصر السوء في الوظائف العامة،وانحطت فيه مستويات الأخلاق والمعاملات واشتد فيه التنافس على الثراء غير المشروع،وازدحم في حلباته الراكضون المتكالبون على الحطام من اموال ومنافع"(5).فالرشوة في بلدان العالم الثالث،كما قال احد الباحثين،هي اضمن وسيلة للإثراء السريع، غير ان محاربة الرشوة يجب ان تشمل المجتمع والدولة،فما دام هناك مرتشون،فهناك راشون.

وبإعلان الإستقلال وقيام حكم وطني تولدت طبقة جديدة،هي أوليغارشية الاستقلال نتيجة "حداثة النعمة،والكسب الحرام،والثراء غير المشروع "، طبقة "إقطاعية جديدة متكونة من المحتكرين، والمختلسين،

---

4. المصدر نفسه.
5."لاصلاح للحكم والسياسة في عهد الرشوة"،**الدستور**،العدد 26،47 غشت 1963 / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.231 .

والسماسرة، والمغامريين، والمقامرين، والوصوليين، والنفعيين، والمحظوظين من كل جنس ونوع"(6).

هكذا فالحكم الوطني المحدث بعد استقلال البلاد ،"لم يكن اداة فعالة لتحقيق ماسمي طوال معركة التحرير بـ« ثورة الملك والشعب » ،بل اصبح الوسيلة لإقبار هذه الثورة وإفراغها من معانيها ،وتجريدها من اهدافها ،ومسخها حتى لاتبقى غير عنوان،ورمز ،ومجرد ذكرى!"(7).فالمغرب "عرف في عهد الاستقلال "محنة ربما انسته عموما فيما تحمله زمن الاستعمار وكان في النهاية سببا في اندلاع ثورة الملك والشعب هذه الثورة التي قوّضت اركان الاستعمار في أمد قصير"(8).

فالخيبة الوطنية تضاعفت مع توالي الحكومات وتردي الاوضاع العامة،ويعكس لنا محمد حسن الوزاني هذه الخيبة بمرارة المصلح"خاب كل امل في الاصلاح ،وعرف المغرب واهله فسادا عظيما وخطيرا ضاعف الفساد الذي تحمله في العهد البائد ،وهما فسادان كان لهما اثرهما السيء في الدولة والمجتمع معا .وكما خاب كل أمل في اصلاح المغرب على الإستعمار فقد خاب الأمل في بناء مجتمع جديد بفضل العهد الجديد ،عهد الحرية ،والاستقلال ،والسيادة ،والحكم الوطني."ويضيف بتحسر وفجيعة: "وهكذا لم تبق دار لقمان على حالها ،بل تحولت الى ماهو ادهى وامر في عهد الاستقلال بسبب الفساد الداخلي الذي ما فتئ يفتك بجسم الدولة وبكيان المجتمع" (9) .

---

6. **الدعوة الى النهضة والإنبعاث**،ص.25 .
7. المصدر نفسه،ص.23.
8."الانقلاب لماذا ؟ وكيف ؟ "،**الدستور**، العدد 1، 5 نونبر 1962 ،**حرب القلم**، الجزء الاول،ص.16
9. **الدعوة الى النهضة والإنبعاث**،ص.25 .

ويتسائل عن نتائج عهد الاستقلال بعد أكثر من سنة ونصف،اي في غمرة فورة الاستقلال ليجد "ان الاستقلال الذي نفتخر به ونعتز به قد تحول ـ في كثير من حقائقه،ومظاهره،واختصاصاته ومسؤولياته ـ الى (استغلال) ما أنزل الله به من سلطان،ويتجلى هذا الاستغلال ماديا ومعنويا ،سياسيا واقتصاديا في كل مجال وكل مناسبة.وكل من لاينتسب الى الفئة المحظوظة ـ وشأن كل فئة انها قلة ـ يعلم على حسابه طبعا وبالتالي على حساب جمهرة الأمة المحرومة ظلما وبغيا (ماهية) الاستغلال في عهد الاستقلال،(وهوية) ما يقاسيه الناس من المنع والبخس نتيجة ذلك الاستغلال المتحكم المتفشي"[10].وماكان يسم تلك المرحلة هو اختلال الأمن وعدم وجود قانون يحمي الحريات الفردية والجماعية وهي الواجهة التي ركز محمد حسن الوزاني عليها نضاله حتى صدور ظهير أبريل 1958 الذي يحمي،لأول مرة،هذه الحريات[11] .

ورغم مرور عقد ونصف على إعلان استقلال البلاد ،فإنه يقف على نفس الفجيعة "ان النتيجة التي آل اليها عهد الاستقلال في المغرب،من خلال اربعة عشر عاما من التجارب، والبرامج، والوعود ، والأماني،والارتجالات،هي مايعبر عنه بالخيبة والنكسة".لان جماعة من المحظوظين حديثي النعمة "حولوا تدريجيا الاستقلال في صالح الشعب الى الاستغلال لصالحهم" ،فمسخوا الاستقلال ليصبح "استقلالا زائفا ،عقيما"[12] ،بالنسبة لعموم الشعب المغربي.بل ان الاستقلال اصبح

10."متى يفوز الاستقلال على «الاستغلال» في العهد الجديد ؟ "،**الرأي العام**،العدد 16،457 أبريل 1957 ،**حرب القلم**،الجزء الخامس،.145.

11. انظر مثلا "ما ضاع حق ورائه طالب"،**الرأي العام**،العدد 6،565 غشت 1957 ،**حرب القلم**،الجزء الخامس،ص.165.

12. **في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال**،ص. 52 .

لطبقة الوصوليين والانتهازيين «استغلالا »[13].

اما الخيبة الوطنية[14]،فتعني "خيبة الأمل وفتور الحماس وفقدان الثقة"[15]،وبمعنى آخر كبوة الإصلاح،فبدل استمرارية النخبة الوطنية في القيادة السياسية بتبوئها الحكم،هُمشت وهُمش معها الفكر الوطني،الذي شكل أرضية الإجماع الوطني ممثلة في« ثورة الملك والشعب »،كرمز للحمة الإستقلال.

ويقف مرة اخرى على هذا الواقع،وبنفس المرارة،وقبل اشهر قليلة من وفاته،ليسجل استمرار الخيبة الوطنية:"مضت عشرات الاعوام ونحن المواطنين لانزال نسمع انشودة المغرب الجديد من غير ان تطربنا،ولانزال نُمَنّى من الدولة بخلق المغرب الجديد دون ان نطمع في الظفر بهذه الضالة المنشودة التي هي سراب لامع،وشعار خادع،لسياسة لاتعرف ماذا تريد،ولا الى اين تسير"[16].مما خلق أزمة ثقة بين المجتمع والدولة،ازمة اكتسبت مع الزمان صفة الدوام والاستمرار،الشيء الذي يفرض ثورة في علاقة الحاكمين بالمحكومين،وهي احدى معاني «الثورة من الاعلى ».وإذا كان عهد الاستقلال عرف التردد والارتجال على مستوى السياسة العامة الدولة،فإن الازمة مع استفحالها،شملت الدولة والمجتمع.

المبحث الثاني : أزمة الدولة والمجتمع

مع الابتعاد عن روح الكفاح الوطني الذي كانت قمة توهجها « ثوة الملك والشعب »،والإصرار على نهج سياسة بعيدة عن الطموحات

---

13. "الانقلاب لماذا ؟ وكيف ؟ "،**الدستور**،العدد 5،1 نونبر 1962،**حرب القلم**،الجزء الاول،ص.17 .
14. Halé Bajji, Le désenchantement national, F.Maspéro,Paris,1972.
15. "الانقلاب لماذا ؟ وكيف ؟ "،**حرب القلم**،الجزء الاول،ص.16

الوطنية،تضاعفت الخيبة الوطنية،لتنتج أزمة عامة وشاملة،ليس ازمة الحكم فقط بل ازمة المجتمع كذلك.فالازمة هي أزمة أمة،دولة ومجتمعا ،ومن اخطر مظاهرها الإعراض عن القيم الإنسانية،التي اقرتها الشرائع ومختلف العقائد والمبادئ الأخلاقية "وهو الزيغ بعينه ظاهرا وباطلا.ولاجدال في ان الانحراف يعد العدو الاكبر والاخطر لا للأفراد فحسب،بل للدول والشعوب والحضارات قديما وحديثا"(17)..ويعتبر محمد حسن الوزاني ان "السبب الاصلي في ذلك هو سوء فهم الحرية التي انعم بها الاستقلال على الذين طالما كانوا محرومين منها ،فقد حسبها الكثير منهم **حرية مطلقة** لاتخضع لقيود ،ولاتنتهي عند حدود ،فهي عندهم تفسخ وتخلص من كل شيء"(18).

وازمة القيم الإنسانية،هي ازمة عامة شاملة،لايعيشها المجتمع المغربي بشبابه وكهوله،بل يعيشها العالم بكامله،بمختلف اتجاهاته،وذلك يرجع الى"«عدم الاستقرار» المتجلي في مختلف مظاهر السخط والاستياء(19).

فالمغرب يعيش ازمة كبيرة،تتمثل في فشل الحكومات المغربية المتعاقبة،منذ اعلان الاستقلال،في التوفيق ما بين الماضي والحاضر،وانعكاسات ذلك على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،فخيبة الاستقلال هي خيبة بناء دولة وطنية عصرية،مما يذكي الصراع مابين «قوى الماضي وتيار العصر»،وهو صراع يعكس "وثبة

---

16. من خطاب في تجمع لمناضلي وأطرحزب الدستور الديمقراطي بالرباط،يونيه 1978،**خطب**،الجزء الثاني،ص.203 .
17. **في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال**،ص135.
18. المصدر نفسه.
19. المصدر نفسه،138 .

الاجيال الصاعدة الساعية في الإنتقال بالتحرر والإنعتاق من اوضاع الماضي المتخلفة المتلاشية الى ماتطمح اليه بجد وقوة من حياة متجددة،وتتوق اليه بشدة وتتلهف لمستقبل متطور يساير متطلبات عصر الفضاء،ومنجزات «التكنولوجية» الغازية التي اضحت تحقق ماكان يعد من الأحلام والخرافات،والخوارق والمعجزات زمنا طويلا"[20].

وامام الفساد الذي عم واستفحل،نتيجة سوء التدبير والارتجال واللامسؤولية يؤكد محمد حسن الوزاني عمق الأزمة بقوله :"وعلى فرض ان المغرب قد زود او قد يزود بدستور يكون المثل الأعلى في بابه فهل يمكن ان يظفر هذا الدستور بالحياة في ميدان التطبيق الكامل السلية؟إن اي عاقل لايستطيع ان يتصور شيئا من هذا مطلقا،لأن الفساد والصلاح لايمكن ان يلتقيا في موائمة ويقترنا في توأمة ... ومن هنا يتضح لنا جليا ان المسألة في بلادنا ليست مسألة دستور،ولامسألة انتخابات وما بعدها بل هي مسألة قضاء على الفساد اولا،وإصلاح الاوضاع ثانيا،وعلى هذا الأساس وحده يمكن علاج امراض المجتمع والدولة وما اكثرها واخطرها في بلادنا ودرء المفاسد اولى من جلب النعم كما قيل" [21].ويؤكد محمد حسن الوزاني،ذلك مرة أخرى :"نعتقد انه مادامت الاوضاع الداخلية على سوئها وفسادها واختلالها فإنه لايستقيم أمر البلاد والأمة بالدستور ولو كان في حد ذاته مثلا أعلى في التشريع والتنظيم،ذلك ان الأمر في كل بلاد ودولة ليس رهنا بسنِّ القوانين، ولابوضع الدساتير،ولابتخطيط الأنظمة،وإنما هو قبل كل شيء رهن

---

20. المصدر نفسه،ص.14.

21. "الى اين يسير المغرب؟"،**الدستور**،العدد 4،19 مارس 1963 / **حرب القلم**،الجزء الثاني، ص.160 .

بتصحيح الأوضاع،وإصلاح الأجهزة،وإعداد الإطارات،وإحكام القيادات على اختلاف انواعها ومراتبها وكما ان الاعمال بالنيات فكذلك يستدل عليها بالنتائج والمنجزات"[22]،وبوضوح اكثر حينما يقول:"ويؤسفنا ان لانستطيع - كغيرنا - التفاؤل بمستقبل البلاد لمجرد إقحامها في معمعة الانتخاب باسم الديمقراطية الشكلية والنظام الدستوري المزعوم" [23].

والأجيال الصاعدة المشرئبة الى انبثاق فجر مجتمع الديمقراطية والحداثة،لايمكن إقبار طموحاتها،فالجيل كالنهر،كالحياة ،لابد ان يشق سبيلا لذلك "وإلى التماس مطالبها المشروعة بكل الوسائل بمافيها الثورة إن احتيج لها آخر الأمر"[24]،ولايمكن لقوى المحافظة الوقوف ضد التيار الجارف،رغم تعدد الأساليب،من قوة وتحايل وتشريعات رادعة لانه لامحيد من التغيير والتجدد في حياة الأفراد والجماعات.

ولفهم مايجري في المغرب من حركات اجتماعية (مظاهرات ومواجهات 1963 العنيفة مثلا)،او حتى المحاولتين الانقلابيتين سنة 1971 ثم 1972 "لاينبغي ان يفسر بانه مجرد محاولات طائشة او مدبرة في الخارج من خصوم حاسدين،وفي الداخل من افراد محرضين تارة،ومسخرين للغير تارة اخرى،فمع ان هذا كله غير مستبعد يجب ان يكون الانسان صريحا مع نفسه وصادقا في تقديره للأحداث والمجريات التي لاشك انها ترجع في اصلها الى ماهو اشد عمقا وابعد غورا،وهو تيار المذاهب والإيديولوجيات التى يتغذى بها الشباب،وتتأثر بها الأجيال الصاعدة

---

22. "إرتسامات وآراء بمناسبة خطاب !"،**الدستور**،العدد20،19 مارس 1963؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.164-165 .
23. المصدر نفسه،ص.165.
24. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص16.

الساخطة على الأوضاع الفاسدة،والمتطلعة بحق وبكل وسيلة مجدية الى قلبها رأسا على عقب باسم مجتمع تتحقق فيه الأماني والمطامح" [25].
أما القمع المباشر وغير المباشر عن طريق سن القوانين او حتى التحايل بشتى الأساليب من دعاية وغيرها ،فإنه لن يجدي شيئا ،ونتيجة ذلك ان "تظهر الدولة في نظر الرأي العام الخارجي بمظهر لايليق بها ولا ترضاه وهو الاختلاف مع الشعب،ومخاصمة القوى الحية في البلاد ،ومحاولة عرقلة فكرة التجديد،وحركة التطور والارتقاء في الامة"[26].

فالسياسة العامة للبلاد ،المبنية على رفض التجديد والتحرر من الأساليب البالية في الحكم وتدبير الشؤون العامة،بدل الإقتناع بـ"ضرورة الاحتفاظ بكل صالح جدير بالبقاء من تقاليد وأنظمة الماضى وبين حتمية الانطلاق بالاصلاح الجوهري الشامل طبقا لمفاهيم وضرورات العصر،ومتطلبات الحياة المتجددة،وهو اصلاح بطبيعته جريء وانقلابي سواء تحقق سلميا بوسائل العنف والثورة اذا ما تعذر غيرها نتيجة التصلب والرفض،او البطء وقلة الاستجابة ممن يعنيهم الأمر"[27].

ان ما يعيشه المغرب ليس فقط الخيبة الوطنية،خيبة احلام الاستقلال،بل كذلك تأثر المجتمع المغربي وعلى رأسه الشباب،بما يروج في العالم من أفكار وإيديولوجيات تقدمية،ذات الجاذبية والسحر،اللذان لايقاومان،وبدون شك ان الخيبة تذكي البحث عن هذه الأفكار وهذه الإيديولوجيات،"وليس من شك ـ يقول محمد حسن الوزاني ـ في ان مايزيد بعض شبابنا إقبالا على الإيديولوجيات الأجنبية،وتأثرا بأفكارها

---

25 . المصدر نفسه.
26. المصدر نفسه.ص.45.
27. المصدر نفسه،ص.16.

واتخاذا لأهدافها ووسائلها هو مايملأ نفوسهم خيبة ويأسا من كل تغيير لأوضاع الفساد ،والتخلف بوسائل جدية،وبأساليب فعالة،وبطرق مجدية،لذلك نرى بعضهم يتأثرون بالتيارات الفكرية الملبية لرغائبهم في التقدم والتحول بأسرع الوسائل،وفي أقصر الآجال"(28) ،وهو يعني الثورة،كما تغنت بها بعض تيارات الحركة الطلابية المغربية في النصف الثاني من السبعينيات .غير ان تبني الايديولوجيات الاجنبية لدى شباب السبعينيات ليس نتيجة للخيبة الوطنية وحدها،بل ماهي إلا احدى الأسباب،فكلاهما بُعدان متلازمان في حياة المجتمع المغربي الحالي:واقع الخيبة الوطنية والبحث عن فضاء فكري لتلمس الحرية.

والدولة حينما ترفض الإصغاء لحركة التغيير والتجديد،وتحاول خنقها بواسطة القمع المباشر وغير المباشر،كما هو لدى الحكم بالمغرب،فإن ذلك لن يجدي فتيلا،اذا ما اشتعلت ألسنة نار التغيير والتجديد،وهب إعصار الإصلاح والتقويم،«اذ ـ كما يقول بيسمارك ـ كل شعب يوجد في حالة ثورة ساكنة تنفجر وتظهر للعيان عند اجتماع بعض العوامل» .هكذا،فليست الثورة الساكنة التي تهدد بالإنفجار والإنكشاف إلا مايسمى في عرف السياسة،وعلى لسان الحكام بـ«**الإستقرار**» الذي له مابعده !وان استقرارا يتبجح به بعض الحكام ليعني،في نظرهم ودعايتهم،ان كل شيء في البلاد على احسن مايرام في حين انهم يعلمون كغيرهم،إن لم يكن اكثر،ان الحالة لايمكن ان تكون اسوأ مما هي،وما ادرى اولئك الحكام المغالطون لأنفسهم ولغيرهم ان العمل الحكومي (يعني به القيادي) عمل موصول لا استقرار فيه ولانهاية له،كما قال احد اقطاب

---

28. المصدر نفسه،ص.11.

الحكم والسياسة في عهده الدكتاتوري،مضيفا انه من الإدعاء السخيف ان يريد الحاكم وقف حياة شعب من الشعوب"[29].والاستقرار الحقيقي هو "الاستقرار المعنوي،والسياسي،والاجتماعي في ظل نظام الحكم الصالح،والسياسة المثلى،والحياة التي تكون جديرة بالمواطنين في بلد حر سعيد امين"[30].وهذا جلالة الملك الحسن الثاني ،يصرح لدى زيارته للولايات المتحدة الامريكية يوم 29 مارس 1963 ، ان فن الحكم في الدول النامية هو تملك «**إرادة التحول وإجادته في سائر الميادين**» ،وبالتالى "فإرادة التحول في جميع الميادين ليست الا مايمكن ان نعبر عنه **بمفتاح اللغز** (la clé de l'ènigme©†)بالنسبة للثورة المستمرة،والمعركة المتواصلة ضد التخلف في العالم الثالث عامة،وفي المغرب خاصة"[31].

وإذا كانت الأزمة عامة شاملة،دولة ومجتمعا ،فإنه من الإنصاف تحديد المسؤوليات،وبالتالي "لانكون مبالغين ان قلنا ان الدولة ـ وهي ذات الحول،والصول،والطول تتحمل القسط الاوفر من مسؤولية الانحراف في البلاد ،وذلك لسببين اساسيين هما:ان الانحراف في حظيرتها وعلى كل مستوى فيها يتجلى اكثر،واخطر مما يتجلى في المجتمع"[32].ولأن كل اصلاح لايمكنه ان يتحقق إلا بوجود سلطة ،فإن "الاصلاح لايتحقق الا ابتداءا من الدولة وبمجهودها نظرا لمسؤوليتها وقدرتها ،وفي الحديث:ان الله يزع بالسلطان،اي بسلطة وسياسة الدولة،مالايزع بالقرآن،فالأمر ليس مسألة قوة وإرهاب،بل مسألة حكمة واصلاح" [33].

29.المصدر نفسه،ص.31.
30. المصدر نفسه،ص.50.
31. المصدر نفسه،ص.21.
32. **في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال**،ص. 137 .
33.المصدر نفسه.

غير ان عهد الاستقلال بالرغم من ذلك،لم يكن "كله شرا مستطيرا بل ان له جانبه الايجابي،ذلك انه تحققت فيه مطالب وأنشئت مشاريع،وبذلت مجهودات وادركت نتائج في مختلف الميادين مما سار بالبلاد وشعبها اشواطا في سبيل التنظيم والنمو والتجديد والتقدم" (34)،إلا ان التوجه الوطني الشمولي غاب او غُيِّب،نتيجة ان الحكم اصبح وسيلة لتفريخ طبقة من المحظوظين في مقابل المحرومين من مختلف الطبقات الشعبية.

ويخلص محمد حسن الوزاني في تحليله للوضع في المغرب،الى ان "المغرب في اشد الحاجة الى انبعاث جديد كثورة بنائة ذات مبادئ،وافكار،واهداف،ووسائل واضحة،وذلك على اساس **إيديولوجية صحيحة،وبرنامج نافذ،وقيادة فعالة** تجسم كلها ارادة واجادة التحول في سائر الميادين" (35).

34."الإنقلاب لماذا؟ وكيف؟ "،**الدستور**،العدد الاول،5 نونبر 1962،**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.19 .35. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص.22 .

35 . **الدعوة إلى النهضة والانبعاث**، ص. 22.

الفصل الثالث
الدولة الوطنية
أو إعادة هيكلة الحكم
على أساس وطني ديمقراطي

"وعلى فرض ان المغرب قد زود او قد يزود بدستور يكون المثل الأعلى في بابه فهل يمكن ان يظفر هذا الدستور بالحياة في ميدان التطبيق الكامل السليم؟إن اي عاقل لايستطيع ان يتصور شيئا من هذا مطلقا،لأن الفساد والصلاح لايمكن ان يلتقيا في موائمة ويقترنا في توأمة ... ومن هنا يتضح لنا جليا ان المسألة في بلادنا ليست مسألة دستور،ولامسألة انتخابات وما بعدها بل هي مسألة قضاء على الفساد اولا،وإصلاح الاوضاع ثانيا،وعلى هذا الأساس وحده يمكن علاج امراض المجتمع والدولة وما اكثرها واخطرها في بلادنا ودرء المفاسد اولى من جلب النعم كما قيل" ("الى اين يسير المغرب؟"،**الدستور**،العدد 4،19 مارس 1963؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.160).

مشروع أية حركة وطنية،هو إقامة دولة وطنية،التي تعني اولا إقامة سلطة وطنية مستقلة،وبالتالي حكومة تسهر على تثبيت الإستقلال الوطني،على كافة المستويات:السياسي،الإقتصادي والثقافي،غير ان خصوصية الحركة الوطنية بالمغرب المطبوعة بتحالف النخبة والملكية،والتي كانت عريضة المطالبة بالإستقلال،في يناير 1944،ميثاق هذا التحالف، الهادف الى إستقلال المغرب لإقامة ملكية دستورية،ومعنى

ذلك ان المغرب سيدخل عهدا جديدا ،هو العهد الديمقراطي ،عهد «الديمقراطية الدستورية» حسب تعبير محمد حسن الوزاني،فالسلطة لن تعرف بعد الإستبداد ،بل ستشارك النخبة الوطنية في تسيير شؤون البلاد.

غير أن عهد الاستقلال ،لم يستطع تحقيق هذه الأهداف الكبرى،نظرا للصراعات التي عاشتها الطبقة السياسية بكل مكوناتها ،فالسلطة ظلت «مخزنية» ،مؤازرة بالإقطاع القديم والجديد،فكان السؤال الذي يطرح عند إحتدام الصراع هو «لمن الحكم؟» ،وليس للتصورات والبرامج:أي مغرب نريد،مغرب الأمس،ام مغرب جديد،جديد حتى بقيادته.هكذا دخل المغرب،في متاهات الصراع حول السلطة بطريقة «مغربية» : الإرتجال والمباغتة لإضعاف مواجهة النخبة الوطنية،فتعددت الحكومات وتعددت معها الإستشارات لتشكيل حكومة وطنية،لكن الأزمات تناسلت،فكان لابد من التفكير النظري والسياسي،العملي،لإعادة هيكلة الحكم على أساس وطني.

المبحث الأول : أزمة الدولة في عهد الإستقلال

يعتبر محمد حسن الوزاني بأن"مشكلة المشاكل او مشكلة الساعة في المغرب هي سياسية اكثر مما هي شيء آخر"[1] ،فالصراع الذي أفضى الى حالة الإستثناء في 7 يونيه 1965 كان حول "شكل الحكم وحقيقته،منهاج الحكم والسياسة في عهد التحرير والسيادة والاستقلال" ،ويضيف مؤكدا بأن "ذلك النزاع كان وما فتئ يؤلف مشكلة المشاكل،وعقدة العقد في مجال التنظيم السياسي والدستوري في

1. **في السياسة والمجتمع بعد الإستقلال**،ص. 46

المغرب،ومعنى هذا ان المشكلة السياسية عندنا كانت ولاتزال هي المشكلة الأولى والكبرى التي لايمكن حل مختلف مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها إلا بعدما تُعطَى تلك المشكلة،باعتبارها ذات الأولوية والأسبقية،حلها المبتغى الذي هو من قبيل التسوية الوسطى (Compromis) بين طرفي النزاع وهما الدولة والأمة اللتان يتحتم عليهما إيجاد الوسيلة المثلى الكفيلة بتحقيق التعايش والتفاهم والتعاون بينهما على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان،وإلا غرقت البلاد في صراع إن عرف أوله فلا تعرف نهايته بالنسبة لكل جانب"[2].

ويرى محمد حسن الوزاني بأنه "لاسبيل الى حل هذه المشكلة السياسية ذات الأسبقية على كل مشكلة سواها إلا بإقامة حكومة من نوع جديد ذات اسس قوية،وأنظمة محكمة،واختصاصات واضحة،وسلط ومسؤوليات كافية للإضطلاع بالمهام الكبرى المسندة لها"[3].فحل المشكلة السياسية هو "السبيل الوحيد للخروج من الفساد،والوسيلة الفعالة لحل مشاكل وازمات المغرب المريض"[4].واول ماتقوم به الثورة من الاعلى،اعادة النظر في مفاهيم الحكم وممارسة السلطة من طرف جهاز الدولة.فلابد من تمكين الشعب "من حكم نفسه بنفسه،وتدبير شؤونه، والتمتع بسيادته في نطاق الشورى الحق،والديمقراطية الصحيحة"[5].

ولايتوانى محمد حسن الوزاني ان يؤكد في كل مناسبة على إصلاح أداة الحكم كشرط أولي لدمقرطة السلطة،من أجل بناء الدولة الوطنية

---

2. "موقف واضح"،**الرائد**،نشرة حزب الدستور الديمقراطي،دون تاريخ،(1970) / **حرب القلم**،الجزء الاول،ص.277.
3. **في السياسة والمجتمع بعد الإستقلال**،ص. 46 .
4. من خطاب في تجمع كبير لحزب الدستور الديمقراطي بالرباط،يونيو 1978،**خطب** الجزء الثاني،ص206 .
5. المصدر نفسه.

الديمقراطية،ففي المذكرة الجوابية للاستشارة الملكية في اكتوبر 1972 أكد على ان "المغرب في أشد الحاجة حقا الى تجديد وتصحيح أداة الحكم فيه،لأن الأسلوب التقليدي في الحكم الذي جرب منذ الاستقلال قد مني بالخيبة والفشل،وأدى الى تأزم الوضع بشكل لايطاق مهددا بكل شر في الحال والمآل"،ومن ثم فإن "«المشكلة الأم» في مغرب اليوم هي مشكلة سياسية قبل ان تكون شيئا آخر ومادامت هذه المشكلة المعضلة لم تجد حلها المنشود من الأمة جمعاء وذلك بتغيير مفاهيم الحكم، وأساليبه، وأجهزته، وأطره،فإن غيرها من المشاكل لايمكن ان تحل حلا مرضيا ،فمشكلة الحكم هي ذات الأسبقية على سواها في المغرب الحاضر"[6].وذلك معناه "الخطوة الاولى للخروج من أسلوب الحكم التقليدي العقيم".

وليس معنى ذلك ان المسألة الاساسية هي الحكومة في حد ذاتها ،بل المسألة الاساسية "وقبل كل شيء هي تخطيط سياسة عامة مثلى،ورسم ايديولوجية واضحة صالحة لنا في الحاضر والمستقبل،فهذه هي المرحلة الاولى"،اما الحكومة ،اداة تلك السياسة،التي تبلورت في تشريعات تعكس هذه الايديولوجية،فتأتي في المرحلة الثانية.

اما عن الوسائل والتي هي بيد الحكومة ،فهي اساسا"إرادة وإجادة التحول في جميع الميادين والتي ليست إلا مايمكن ان نعبر عنه **بمفتاح اللغز** (La clé de l'énigme) بالنسبة للثورة المستمرة،والمعركة المتواصلة ضد التخلف في العالم الثالث عامة،وفي المغرب خاصة"[7].

---

6. مذكرة حزب الدستور الديمقراطي،5 اكتوبر 1972 / **حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.372 .
7. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص. 21 .

فإذا كانت «الثورة من الاعلى» تنشد إقامة دولة وطنية عصرية،عن طريق قلب الواقع المفروض،بواسطة اسلحة سلمية،من تطهير وسياسة وتشريع،فإن ذلك يفرض تمرحلا للثورة،اولها مرحلة انتقالية،تمهد لمعركة الاصلاح والتقويم،حتى تكون عملية البناء الوطني،ناجعة ومستمرة.ومعركة التحول هاته،من الحاضر المتردي الى المستقبل المزدهر "ليست بالعملية السريعة الإنجاز بل يقتضي [ذلك]وقتا تخلق فيه ظروف وتهيأ فيه وسائل،وتحقق فيه تمهيدات،وتباشر فيه اعمال الهدم والبناء،وتوضع فيه شتى الإصلاحات موضع التنفيذ والتطبيق"[8]،وذلك معنى البرنامج الحكومي.

واول مبادرة في المرحلة الإنتقالية هي إحداث الهزة النفسية في الشعب،لبعث الأمل والحماس والثقة في النفوس،لتحقيق التعبئة الوطنية واكتساب "التجاوب الشعبي والتأييد الإجماعي وللإحتفاظ بذلك،وفي لحظة ثانية،يجب اتخاذ تدابير واجراءات من شأنها تصفية الجو المعنوي،وتطهير الجهاز السياسي وايجاد الظروف الملائمة لحركة التجديد والإصلاح"[9].

المبحث الثاني : الميثاق الوطني الديمقراطي

معركة التحول من مغرب الإحباط،مغرب الخيبة الوطنية،تتطلب على مستوى النخبة السياسية،بلورة ميثاق وطني،الذي سيكون بمثابة البيان الايديولوجي للحركة الوطنية الإصلاحية،والذي يعكس "فلسفة سياسية وإيديولوجية قومية توفق بين أصول وتقاليد التراث القومي وبين

8. **الثورة من الاعلى.**
9. المصدر نفسه.

متطلبات العصر الذي هو عصر الإيديولوجيات والثورات الفكرية والسياسية والإجتماعية"،كل ذلك بهدف ان "يشاد التكتل الوطني الجديد على اساس متين من العقيدة السياسية المشتركة والسلوك القومي الشامل"(10).

أما غاية الميثاق القومي فهو ضمان الوحدة الوطنية المبتغاة ،لأنه بمثابة" صك الوحدة المقدسة،لانه يؤلف بين جميع القوى الوطنية في البلاد ،ويوحد وجهات نظرها ،ومواقفها ،وخططها ،كما يضمن تحالفها وتعاونها في المعركة ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي،من اجل نهضة قومية جدية ومجدية"(11).

وهذا الميثاق الذي هو بمثابة «العهد المكتوب» بين الاحزاب والمنظمات المغربية،تتولى صياغته هذه الهيئات نفسها ،خلال مؤتمر تعقده لهذه الغاية،إما بمبادرة منها ،اويعهد جلالة الملك بذلك، لقادتها.هكذا فالميثاق الوطني،هو ميثاق تأسيسي للسلطة الوطنية،لان آفاقه لاتقف عند حدود الإئتلاف الظرفي،بل هو مقدمة لاستراتيجية بناء الدولة الوطنية الحديثة.ومن أجل ذلك لابد من انجاز التصالح القومي المغربي او عقد المصالحة الوطنية La réconciliation nationale marocaine، لتمتين الوحدة وتجاوز النعرات والعصبيات الإقليمية والحزبية الضيقة،ولأهمية ذلك في وقت عرف المغرب فيه شروخات في ذاكرته بل وتمردات هددت الوحدة الوطنية (الريف 1958 ،عدي اوبيهي بتافيلالت)،لذا يقرر محمد حسن الوزاني بأنه "يجب ان يصدر قانون لصيانة وحدة البلاد وكيان الأمة واعتبار المس بها جريمة يعاقب عليها بأشد العقاب"(12) .

---

10. المصدر نفسه.
11. مذكرة 27 أبريل 1965.
12. المصدر نفسه.

اما مضمون الميثاق فيعكس "المبادئ والأسس والغايات المتفق عليها من الجميع في نطاق الاتحاد والتعاون" ،وعلى رأس هذه المبادئ:"الملكية الدستورية،والديمقراطية الفعالة (efficace)، والعدالة الاجتماعية المستمدة من الاشتراكية الاسلامية ومن اصلح ما في النظام الاشتراكي الحديث"[13].

وتتوج هذه الإجراءات بتشكيل حكومة وطنية صالحة على اسس جديدة،بعدما "قام البرهان تلو البرهان على ان اسلوب الحكومات المألوفة عندنا أسلوب عقيم حسا ومعنى،كما ان الشعب قد مل وسئم،بكيفية واضحة ومحسوسة،التجارب الفاشلة في الحكم والسياسة"[14].وتشكيل الحكومة الوطنية الجديدة، هو اعلان عن الدخول في مرحلة «الثورة الإصلاحية».غير ان هذه الحكومة يجب ان تكون "من نوع جديد d'un style nouveau، وإذا قلنا من نوع جديد فإننا نعني ان تكون على غير مثال سابق،وبشكل غير معهود حتى الآن"ومعنى ذلك انه "لاتوجد عدة أساليب لحكم البلاد وتدبير شؤونها ،وانما يوجد اسلوب واحد صالح هو الذي لايكون نسخة مكررة من التجارب الحكومية الماضية،بل طبعة جديدة،هي التي سميناها بالحكومة من النوع الجديد"[15].

اما اهداف «الثورة الإنقلابية»،اي إعادة هيكلة الحكم على أساس وطني ديمقراطي،فيحددها محمد حسن الوزاني في:"خلق دولة جديدة عصرية وحكم صالح رشيد،واقتصاد منظم سليم،ومجتمع دائم التجديد والارتقاء"[16]،فالهدف الأساسي هو تشييد دولة وطنية عصرية،في اطار

---

13. المصدر نفسه.
14. المصدر نفسه.
15. **الثورة من الأعلى.**
16. حزب الدستور الديمقراطي،مذكرة 1972 .

الإستمرارية والخصوصية والإنفتاح على روح العصر ،ويضيف موضحا "فإذا قدر للمغرب ـ بقيادة الملك والنخبة المختارة الصالحة من حوله ـ ان يحقق الانقلاب المنشود فانه سيقول للفساد :قف !! وسيسبق الاحداث ان كانت حبلى بما يسوء، وسينزع ـ ان سمح لنا بهذا التعبير ـ فتيلة القنبلة التي تهدد بالانفجار ،بهذا سيوفر المصلحون الانقلابيون على الوطن واهله احداثا محتملة لايستطيع احد ان يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم" (17)

المبحث الثالث : الحكومة الوطنية

ولكي تكون الحكومة من نوع جديد "ينبغي ان تكون حكومة ذات شعبية حقيقية،ومسندة من الرأي العام "،وان تكون باختصار "حكومة تحكم البلاد ،وتدير الشؤون العامة،وتنفذ القوانين"[18]،او بمعنى اوضح ان تتوفر للحكومة "السلطة والمسؤولية"[19] ،اي حكومة "تتوفر علي وسائل العمل والمسؤولية حتى تكون صالحة وفعالة في مجال الحكم والسياسة،وقادرة على الابتكار والتنفيذ وجديرة بكل ثقة وتقدير في الداخل والخارج "[20].فهي حكومة "تسوس وتحكم"[21]،فهل معنى ذلك ،بلغة دستورية،انها حكومة تسود وتحكم؟

اما تكوين الحكومة فيجب ان يكون على اساس تحالف وطني "ومعلوم ان الإئتلاف الوطني يتحقق بالاجماع كما يتحقق بالأكثرية من

17. "الإنقلاب لماذا؟ وكيف ؟ **الدستور**،عدد 1،5 نونبر 1963 / حرب القلم،الجزء الثاني،ص.28.
18. مذكرة ابريل 1965 .
19. مذكرة 15 يناير 1972 .
20. مذكرة 5 اكتوبر 1972 .
21. **الدعوة الي الانبعاث والنهضة**،ص.58

الهيآت في البلاد ،ويتكون علي أساس ميثاق وطني وبرنامج مشترك"[22] .

ولكي تكون الحكومة من نوع جديد ،فيجب ان تتشكل من فئتين، الفئة الأولى تضم شخصيات سياسية بارزة تضطلع بـ« الرأي والتفكير » ،والفئة الثانية تتكون من فنيين اكفاء يتولون « وزارات التسيير ».فالفئة الأولى تضم "الوزارات الكبرى من نوع وزارات دولة، **وذات طابع سياسي صرف، وتضطلع هذه الوزارات بالرأي والتفكير**، كما تقوم بالمهام الثابتة او الطارئة المسندة اليها في الداخل والخارج"[23] ،اما الفئة الثانية من الهيئة الوزارية فتتولى تسيير الوزارات التقنية،وهكذا "تتوفر الحكومة على عنصرين اساسيين هما الرأي والتفكير من جهة والتقنية والتدبير من جهة اخرى"[24] .

ولأهمية الفئة الأولى من الوزراء في توجيه الحكومة،يمكن ان يشكلوا "مجلسا مصغرا برئاسة الدول "Conseil de présidence" ،أي على غرار الكابنت Cabinet لدى الحكومة البريطانية[25].

ولكي تكون حكومة من نوع جديد ،خصوصا "في عهد المسؤولية البرلمانية للحكومة يتحتم ان لاتكون حكومة ظرف ومناسبة،بل حكومة بكل معنى الكلمة اي حكومة قوية بعناصرها ،وممتازة بأنظمتها وموفقة

---

22. حزب الدستور الديمقراطي،بيان سياسي بعد فشل المشاورات،بتاريخ 15 ابريل 1972 ،**حرب القلم**،الجزء الاول،ص. 359 .
23. مذكرة 17 ابريل 1965 .
24. مذكرة 15 يناير 1972 .
25. علي حسني، **القانون الدستوري وعلم السياسة**، مطبعة وليلي، مراكش، 1998 ، ص. 215 André Mathiot,Le régime politique britannique,A.Colin,Paris,1955.

بمنجزاتها ،ومؤيدة من الرأي العام في سياستها"[26]. فالرأي العام بالإضافة الى ثقة جلالة الملك ،هما سند الحكومة،ومن تم فيجب الا تكون مؤلفة "من عناصر لا يرتاح لها الرأي العام،او لاتعرف لديه بما يجعلها جديرة بكل اعتبار،وتقدير، واحترام، او تكون موضع تساؤل واعتراض، وإعراض(des éléments non valables et contestés)[27].وبمعنى آخر، يجب تكون الأداة المركزية للدولة (organe central de l'Etat)، اي ان تكون "**حكومة تحكم البلاد**،وتدير الشؤون العامة،وتنفذ القوانين"،ولتلافي الأزمات الوزارية يجب ان¢ تكون غير مسؤولة جماعيا"،وخلاصة الأمريجب ان تكون جديرة بثقة جلالة الملك،وبثقة الرأي العام،وقائمة بأعمال تبعث على الحماس"exerçant des tâches exaltantes" وذات سياسة واضحة رشيدة تفوز بالرضى والإطمئنان من العام والخاص"[28] ،اي يحصل حولها الإجماع.

وحينما يدعو محمد حسن الوزاني الى حكومة النخبة الوطنية فلأنها لوحدها تتوفر فيها عناصر "النزاهة، والاستقامة، وحسن السمعة، وقوة النفوذ ، وبغير هذا لاتتمتع اية حكومة بسحر الجاذبي (attraction)، وبالاشراق (rayonnement)، وبالجاه (prestige)، وبالنفوذ (influence)، وبالفعالي (efficacité)[29]

اما مهام الحكومة الجديدة والتي تدخل في باب وسائل الثورة الاصلاحية،او توفير شروط الإصلاح،فعلى رأسها إعادة هيكلة الدولة

---

26. مذكرة 27 ابريل 1965 .
27. المصدر نفسه.
28. المصدر نفسه.
29. **الدعوة الى النهضة والانبعاث**،ص. 58 .

وترشيدها ،علما ان دولة عهد الإستقلال "لاتزال مطبوعة بالطابع الأجنبي الدخيل خصوصا وان كثيرا من عناصرها اجنبية او مغربية متفرنجة،فهي دولة متلائمة في وضعها وسيرها مع الوجود الأجنبي في المغرب اكثر مماهي متلائمة مع الكيان الوطني ممثلا في الأمة المغربية" ،لدرجة ان المواطن "قلما يشعر بفرق كبير بين دولة اليوم ودولة الأمس كأن الحماية بقيت ممتدة معها بعد ان اختفت عن الأعين" ،لذا فإن الاصلاح على مستوى جهاز الدولة،يمر عبر عملية انصهار مكوناته في بوتقة الدولة الوطنية العصرية،او مايسميه محمد حسن الوزاني بـ« عملية الإذابة» (refonte) أاي "القيام بتغيير جذري وإصلاح إنقلابي يشمل أجهزة الدولة كلها ،لابعضها دون البعض الآخر"[30].

وأول خطوة في عملية الإنصهار هو مراجعة التشريع الموروث عن عهد الإستعمار،لأن "عملية المراجعة والتطهير والتنقيح لم تتم بالكيفية المرجوة بحيث بقي تشريعنا مشتملا على قوانين كانت تخدم مصلحة الحكم الأجنبي وسياسته التعسفية" ،والأدهى من هذا ان هذه القوانين"كانت تطبق على الوطنيين في عهد الحماية قمعا وجزرا وهي لاتزال تطبق عليهم اليوم تحت الحكم الوطني في عهد الإستقلال"ودائما بنفس الحجة: الحفاظ على النظام العام ! أليس نظام الحماية ولّى وانتهى؟ الواقع ،يقول محمد حسن الوزاني:"لسنا نفهم سبب هذا التناقض الغريب والإحتفاظ حتى بصيغة بعض القوانين الاستعمارية"وهو يعني ظهير29 يونيه 1935 المعروف في الصحافة الوطنية بـ« كل ما من شأنه... »[31]،الذي لن يلغى الا مؤخرا .ومراجعة التشريع يجب

---

30. مذكرة 27 ابريل1965.
31. **في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال**،ص. 64-71 .

الاتتعدى السنة على اكبر تقدير،لكي يصبح "متفقا مع عهد التحرر،والسيادة،والإستقلال،ومع روح وأحكام الشريعة الإسلامية"(32).

وخلق الدولة الوطنية العصرية،يقتضي ترشيد النفقات،التي يمتصها التضخم الإداري والنفوذ الزائف،الشئ الذي يؤدي إلى إتلاف اموال الدولة حيث يتم "التلاعب بالأموال والتحايل على اختلاسها وتحويلها والإستيلاء عليها بشتى الوسائل والأساليب أمور بادية كالشمس في وضح النهار واصحابها معروفون في كل مكان بما أصبحوا عليه في أمد وجيز من ثراء مكشوف وكسب مفضوح وغير مشروع،ورغد وبدخ في حياتهم الخاصة والعائلية،بل انهم يتصرفون في مناصبهم تصرف السماسرة والمقامرين والمتاجرين"،وبالتالي لابد من وضع حد للإختلاس وللتبذير عن طريق الضرب على ايدي المختلسين "جميعا ودون استثناء.يجب ان تقول فيهم العدالة كلمتها او على الأقل إذا تعذرت محاكمات الجميع لسبب عقلا وعملا يجب ان يجردوا من جميع مكاسبهم غير المشروعة هم وذووهم إن كانت في أسمائهم،وان يحرموا من الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من امتيازات كل مواطن إما مدى الحياة او لمدة معينة مع إعلان هذا كله رسميا باسم عدم الإستحقاق الوطني"(33).

ومن أمراض الدولة الكبرى داء الرشوة،المنتشر على جميع المستويات،والسبيل للقضاء عليه،هو الأخذ "بسياسة التطهير على أوسع نطاق،وأخذ المرتشين بكل شدة وقسوة دون مراعاة ولامحاباة أحد كيفما كان،حتى يكون العدل والإنصاف ثابتين بالنسبة للجميع"(34).

---

32. مذكرة 27 ابريل 1965 .
33. الثورة من الأعلى .
34. المصدر نفسه.

وبصوت المصلح يطلقها، محمد حسن الوزاني، صرخة مدوية لتنبيه المسؤولين بان "**الرأي العام ينتظر على أحر من الجمر شن المعركة ضد فساد الرشوة ومطاردة المرتشين بدون هوادة ولاتقصير** حتى يطهر جهاز الدولة من الإستغلاليين، والإنتهازيين،والمختلسين الذين اتخذوا من الوظائف وسائل للنهب والإثراء غير المشروع على حساب الإدارة العامة،والأمة التي تئن من الفساد في كل مكان"(35).

.ويعتبر محمد حسن الوزاني ان داء الرشوة "من العوامل،ان لم يكن هو العامل الأكبر في فشل وخيبة جميع تجارب الحكم في المغرب على عهد الاستقلال،لانه لم تستطع اية واحدة من الحكومات المتعاقبة في بلادنا ،منذ فجر التحرير،ان تلغي العمل بالرشوة داخل اجهزة الدولة على اختلاف درجاتها"(36) ،مما يرهق كاهل المواطنين،ويمنع من اقامة العدل أساس الحكم،ولايبقي للقانون اية مصداقية واي اعتبار.

اما فيما يخص التبذير فلابد من سن سياسة تقشف،اي عقلنة ومراقبة النفقات حتى تصرف في خدمة الصالح العام من تسيير وتجهيز.وكل ذلك مما تفرضه «**عملية الإنقاذ** الحسي والمعنوي»،لتقوية الشعور لدى الشعب "**بقيام عهد جديد من الإصلاح والبناء والتنظيم والتجديد،والتقويم والتصحيح**"(37).

وفيما اذا تم "**نهج سياسة جديدة تتصف بالجدية،والجذرية والفعالية** في اهدافها،ووسائلها،واساليبها،فإذا تحقق هذا،في نطاق

35.مذكرة 27 ابريل 1965 .
36. النهضة... ص. 24.
37 ـ مذكرة 27 أبريل 1965.

ديمقراطية قوية محترمة من الجميع،فمن المؤكد ان الشعب المغربي،بقيادة جلالة الملك الحسن الثاني ومن حوله الصفوة المختارة من الرجال المخلصين الأكفاء،والمصلحين المجددين سيسير قدما الى الأمام رائده الحق،ووجهته العيش الكريم في وطن ناهض مزدهر...تسعد فيه الامة تحت راية الحق،والعدل،والحرية" [38].

وبما ان الدولة الوطنية العصرية،لاتقوم على هياكل التسيير فقط،بل لابد من تنظيم عملية الإنتاج،حتى يتوفر مجتمع الوفرة والإزدهار،وتلك هي السياسة الاقتصادية.

---

38. المصدر نفسه.

الفصل الرابع

التنمية : الرقي والتقدم

التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية

يكتسي الاقتصاد أهمية كبرى في تصور محمد حسن الوزاني،لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية "فالإقتصاد في عصرنا أصبح يتحكم في السياسة على الإطلاق،ومعناه ان السياسة تخدم الاقتصاد فتخضع لمقتضياته واتجاهاته وتطوراته"(1).

مهمة الدولة الوطنية الديمقراطية،الأساسية هي التنمية،التنمية البشرية والتنمية الإقتصادية،تحقيق العدالة الإجتماعية،والإستفادة من طاقات الأمة،البشرية،والإقتصادية.وهو مايسميه محمد حسن الوزاني،بالرقي والتقدم.وإذا كان الهدف بعيد المنال،نظرا لواقع التخلف،فإن التصميم والإرادة الإجماعية للأمة،وعلى رأسها النخبة،لكفيلة بتحقيه.

وبما أن المغرب بلد فلاحي،فلابد من استثمار هذه الثروة بطريقة عقلانية،من أجل مضاعفة الإنتاج وحصول الإزدهار،وذلك لايتم إلا عن طريق الإصلاح الفلاحي.ولابد من الإهتمام بالصناعة الخفيفة،حتى لاتتحمل الدولة أكثر من طاقتها،غير أنه دون تنمية بشرية،تهتم بترشيد الفرد،وصنع الإنسان الحديث،عن طريق التربية والتكوين،لن تكون ثمة تنمية،ولا يمكن ان يحصل الرقي والتقدم.

المبحث الاول : الإصلاح الزراعي

إذا كان من أهداف الدولة الوطنية الديمقراطية،بناء إقتصاد وطني،فيجب ان يكون اقتصاده اقتصادا مغربيا،وأن تتوفر للمواطنين وسائل إخضاع هذا الإقتصاد لمراقبتهم،وان يكون بإمكان الدولة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية متى دعت المصلحة الى هذا في سبيل النمو والإزدهار"[2]·وبما ان الاقتصاد المغربي اقتصاد فلاحي اكثر مما هو صناعي فـ"السياسة الاقتصادية الرشيدة في بلادنا هي التي ترتكز على الفلاحة دون التضحية بالصناعة او التصنيع كما يقال"[3].ولبناء اقتصاد وطني جدير بالمغرب المستقل،يرى محمد حسن الوزاني،أولوية الإصلاح الزراعي مع الأخذ بالتصنيع الضروري،في اطار سياسة مالية واجتماعية تأخذ الواقع بعين الاعتبار.ومعنى ذلك مراقبة الدولة للاقتصاد مع تحفيزها للمبادرات الخاصة ومساهمة الجماعات المحلية.

والإصلاح الزراعي،في مفهوم «الثورة الإنقلابية»،يجب ان يكون "**بمثابة ثورة حقيقية في النظم الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية** للبلاد".بحيث يجب ان يشمل كل الأراضي الفلاحية بدون استثناء،كأراضي المخزن،وأراضي الجيش،وأراضي الجماعات،وأراضي الأحباس،وحتى الأراضي المسترجعة من طرف الدولة،من ايدي الاستعمار الرسمي وغير الرسمي.غير انه يجب التمييز مابين «الثورة الزراعية» و«الاصلاح الزراعي»، فالاصلاح "توجيه وتطوير، وتجديد، وتنظيم،وترقية.فالاصلاح شيء،والثورة شيء آخر،فإذا كان الأول يقوم

---

1. "ارتسامات وآراء بمناسبة خطاب !"،**الدستور**،العدد19، 20 مارس 1963؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.168 .
2. المصدر نفسه.
3. المصدر نفسه.

على الإنصاف والعدالة في دائرة الصالح العام لجميع المواطنين،فإن الثانية لاتحاول إنصاف فريق منهم إلا بضَيْمِ الفريق الآخر"(4).هكذا فالاصلاح الفلاحي "لايرمي الى أكثر من إعادة تنظيم حق الملكية الفلاحية في نطاق محاربة التخلف،والسعي في سبيل التنمية الإقتصادية،بغية رفع مستوى المعيشة،ومضاعفة الدخل القومي،والتخفيف ماأمكن من الفوارق الاجتماعية،وكل هذا يتحقق في دائرة عدالة اجتماعية إنسانية لها شروطها،وقيودها،وحدودها في كل مجتمع بشري"(5).والعدالة الاجتماعية هنا "لايمكن ان تكون من النوع المثالي المطلق الذي يستحيل إدراكه في المجتمع البشري،وإنما تكون عدالة نسبية ككل شيء في الدنيا،وكل عدالة نسبية تكون بطبيعتها معتدلة ومتواضعة،وتسمح لكل فرد بأن يعيش في المجتمع عيشة كريمة يتمتع فيها بجميع الضروريات،كما تسمح له بأن يستعمل كل مواهبه،ويستخدم جميع طاقاته في نطاق تكافؤ الفرص،والصالح العام للجماعة التي ينتمي إليها"(6).

والاصلاح الفلاحي ليس معناه فقط،توزيع الأراضي علي الفلاحين الفقراء،بل هو اساسا"إحداث أنظمة ومنشآت وأجهزة جديدة في عالم الفلاحة،وذلك من اجل تحسين،ومضاعفة الإنتاج الفلاحي،والتمكن بهذا من تنمية الدخل الفردي،ورفع مستوي العيش عند الفلاحين وسكان البادية"(7)،هكذا فالاصلاح الفلاحي جزء من الاصلاح الاقتصادي وبالتالي "فالاصلاح الفلاحي يجب ان يصحبه إصلاح جوهري شامل

---

4. المصدر نفسه،ص.162.
5. ص.168.
6. نفسه.
7. 171 .

لجميع انواع ومصادر الثروة الفردية في نطاق التنمية الاقتصادية العامة التي يتطلب تمويل مشروعاتها المختلفة توفير الاموال عن طريق الاصلاح الذي لايقل ضرورة واهمية عن الاصلاح الفلاحي بالنسبة للمعركة ضد التخلف الاقتصادي في البلاد"[8].

ولكي ينجح الاصلاح الفلاحي،يجب ان تكون دعامتاه "تشريع حكيم عادل،وتطبيق سليم صالح"،بمعنى ان المسألة هي "مسألة أنظمة ووسائل،ومسألة إطارات فنية،وقيادات صالحة في مختلف المسؤوليات ونعني بهذه الإطارات والقيادات الرجال الخبراء الذين يتوفرون على علم أصيل،وعقل حصيف،وحنكة وافرة،وضمير المهنة،وشعور بالواجبات والمسؤوليات"[9].

ولنجاح الاصلاح الزراعي يجب إبعاده عن "تدخل السياسة والحزبية والعهد بتطبيقه الى جهاز حكومي نزيه وسليم مع إحاطته بأكثر مايمكن من الضمانات العملية المجدية"[10]. والاصلاح الزراعي معناه العدالة والانصاف "إنصاف قدماء الملاكين الذين ذهبوا ضحية الاستعمار الرسمي وغير الرسمي،وقدماء الفلاحين من سكان البوادي الذين انتزعت منهم أراضيهم وشردوا،وهاجروا الى المدن والقرى طلبا للعمل والرزق"،وكذلك اشراك العمال الفلاحيين في الأرباح التي تدرها الضيعات التي يعملون بها.وحتى يحقق الاصلاح الزراعي اهدافه "يجب ان توضع مشكلته في الإطار العام للمجتمع المغربي،لافي مجرد الإطار الخاص بالبادية،كمايجب ان يلتمس انجازه بالنسبة لجميع المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية،

---

8. **خطب**،الجزء الثاني،ص.185.
9. المصدر نفسه، ص. 189.
10. مذكرة 27 أبريل 1965.

والسياسية في البلاد التي تعتبر متخلفة بكيفية عامة شاملة"[11]. اما من حيث الإنجاز فمن الأفضل ان يكون على "مراحل لادفعة واحدة،وذلك لنضمن له النجاح،كمافعلت مصر مثلا حيث انها بدأت مرحلتها الأولى سنة 1952،وشرعت في الثانية سنة 1961،وكذلك فعلت بلدان غيرها"[12].مما يعني ان هناك مرحلتين في الاصلاح الزراعي،الأولى مرحلة إنتقالية،تهتم بتحويل البنيات الذهنية والاجتماعية لإرساء الاصلاح على قواعد متينة،والمرحلة الثانية تدبير الاصلاح،من حيث الإنجاز: التنظيم والتسيير.

المبحث الثاني : سياسة التصنيع

يعترف محمد حسن الوزاني بأن "المغرب مازال،رغم ضخامة وتنوع امكانياته،وثرواته،يعيش في نطاق اقتصاد لايمكِّن من استغلال تلك الإمكانيات،وتفجير الطاقات الكمينة" [13].فكيف يمكن تجاوز هذه المفارقة،مفارقة التخلف؟

وفيما يخص السياسة الاقتصادية العامة للدولة الوطنية العصرية،فانه لايعارض"تشجيع القطاع الخاص على توظيف رؤوس الأموال في الميادين المنتجة حسب السياسة المرسومة من طرف الدولة لمصلحة الجميع،وحلول الدولة محل القطاع الخاص قياما بالمبادرات الضرورية كلما ظهر عجزه في اي ميدان اساسي او ثانوي،واجتناب كل منافسة عقيمة وغير مجدية بين القطاعين العمومي والخاص،حتى يكونا متكاملين نظرا

11. خطب، الجزء الثامي، ص. 160 - 161.
12. المصدر نفسه، ص. 162.
13. مذكرة 27 أبريل 1965.

لسعة مجال العمل في المغرب،وتوحيد خطة مصالح الابحاث والدراسات لمشاريع توظيف رؤوس الاموال تحقيقا للاهداف التي يرمي اليها تصميم التنمية الاقتصادية الوطنية،وتأسيس علاقات الادارة بعموم المواطنين على الثقة"[14]،غير ان هذا لايمكن ان يظل علي مستوى النوايا،بل يجب ان يترجم عمليا في مشاريع ومبادرات حقيقية.

ومحمد حسن الوزاني،من أنصار التخطيط،الذي يعني توجيه الدولة للإقتصاد،لأنه" في البلاد المتخلفة يجد التخطيط مبرراته أكثر مما يجدها في البلدان الأخرى،فلكي يقل التخلف تدريجيا وتخف أثقاله في أحسن الآجال لابد من أن تتدخل الدولة لتنظيم الأجهزة الإقتصادية من اجل إزالة أسباب التخلف"[15].ففي عملية التنمية "لابد من الإعتماد على الدولة التي بتدخلها المحدود تتولى توجيه الإقتصاد بواسطة التخطيط"،بالإضافة الى تشجيع رؤوس الأموال الوطنية،وجلب رأسمال الأجنبي،ومراقبة التنفيذ،غير ان تدخل الدولة يجب ان يكون محدودا في القطاعات الأكثر ضرورة.

وتدخل الدولة في توجيه الإقتصاد،يدعوه محمد حسن الوزاني،أحيانا بـ«إشتراكية الدولة»[16]،فهو يرى في الإشتراكية البعد الإجتماعي للدولة،وليس المذهب فـ"اشتراكيتنا،يقول،تختلف عن الإشتراكية الغربية التقليدية،لأنها ترمي إلى إصلاح الفرد والمجتمع بحفظ الحقوق والحريات،وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات سواء بالنسبة للفرد او الدولة"[17]،وبشكل أكثر تحديدا "اشتراكيتنا إنسانية

14. **الدعوة إلى النهضة والإنبعاث**، ص. 104.
15 المصدر نفسه.
16. المصدر نفسه.
17. من خطاب ألقي في مؤتمر الإتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية،بالدار البيضاء،23 شتنبر 1960، **الدعوة إلى النهضة والإنبعاث**،ص.70.

وديمقراطية في النظر والواقع،ترمي الى تحرير الفرد والمجتمع دون ان تضحي بأحدهما في سبيل اية طبقة اجتماعية،بل تخدم جميع الطبقات على أساس العمل لخلق مجتمع جديد يقوم على التطور الجوهري لا الشكلي او السطحي،وعلى أساس من العدالة الإجتماعية محكم ومتين"(18).

المبحث الثالث : التنمية البشرية

يضع محمد حسن الوزاني،التنمية البشرية،ضمن اهتماماته الكبرى،والتي معناها ترشيد المواطنين،عن طريق التربية والتعليم،والتكوين الثقافي والمهني،والتربية المدنية (civique)،بل وحتى التربية البدنيه،حتى يمكن ان يساهم في تسيير الشؤون العامة للبلاد ،عن طريق الإقتراع،وهو على بينة ودراية في إختياره.

اولا.الشباب طليعة التغيير

اي تنمية لاتهتم بعنصر الإنسان،صانعها ،مآلها الفشل،ولأن "الشباب هو عمدة المستقبل في كل أمة"فيجب توفير شروط التربية والعلاج والمسكن والملبس والغذاء،وذلك يتطلب "تعاونا بين الأسرة والمجتمع والدولة"(19).

وعلى مستوى التعليم،الذي كانت له الأولوية في الفكر الوطني،يرى محمد حسن الوزاني،ان كل تخطيط في هذا القطاع يفرض طرح السؤال:"كيف ينبغي ان نربي شبيبتنا حتى نخلق منها جيلا صالحا وحتى نهيئها ونقودها الى مرحلة الرجولة وكلها حماس للعمل البناء

18. المصدر نفسه.

19. المصدر نفسه،ص.146.

وإيمان بمقوماتنا الوطنية والقومية؟"[20].وإذاكان تم تحديد الهدف بدقة،فيجب السير إليه بتصميم وعزيمة لاتكل،وأولى الخطوات "الإعتناء بتكوين الأمهات وتقديم النصائح والتوجيهات والإرشادات لهن"،اما الخطوة الثانية فهي روض الأطفال،حيث يتلقى الطفل "المبادئ الأولية في التربية الدينية والخلقية والصحية والإجتماعية"،بالإضافة الى مبادئ القرائة والكتابة.وتأتي بعد ذلك،المرحلة الثالثة ،التي هي المدرسة،التي لايجب ان تكتفي بتعليم الأطفال القرائة والكتابة،بل لابد من إعطائهم دروسا في التربية البدنية.وعمل المدرسة يجب ان يكون بموازاة مؤسسات للترويح،كدور الشباب وجمعيات الشباب التربوية.وتشتد أهمية الجمعيات الشبابية،رياضية واجتماعية وثقافية،عند سن المراهقة،وعلى "السلطات العمومية والهيئات المتخبة المحلية والإقليمية ان تخصص جزءا من ميزانياتها لإعانة هذه الجمعيات التي تعتبر معينة للدولة في ميدان هو أساس الحياة في كل مجتمع إنساني متقدم"[21]،كما يجب تنظيم رحلات ومخيمات صيفية للتعرف على مختلف مناطق المغرب.

ولكي يستكمل التكوين الوطني لرجل الغد،وقبل ان يتقرر التجنيد المدني،طالب محمد حسن الوزاني،بضرورة "تجنيد شبابنا بصفة إجبارية ولمدة معينة للقيام بعمل مدني بإشراكه في مشاريع البناء كغرس الأشجار وتخطيط الطرق وتشييد السدود وما إلى ذلك"[22]،وفي ذلك فوائد عظيمة إقتصادية وإجتماعية،وفي العمق تكوين المواطن الشاعر بواجباته والمدرك لحقوقه.

---

20. المصدر نفسه.
21. المصدر نفسه، ص. 148.
22. المصدر نفسه.

غير ان أي سياسة تنموية،تهم المغرب،لابد لكل الأطراف السياسية من المشاركة في بلورتها،وليس الحكومة،لوحدها،لأن آي برنامج يظل "بدون جدوى إذا لم يكن هناك جهاز حكومي مستقل لاتابع يكلف بتنفيذه وتطبيقه" (23).

ثانيا.تكوين الأطر

ولقيام الدولة الوطنية العصرية،لابد من تكوين أطرها للإستغناء عن الأطر الأجنبية،التي لايمكن ان تخدم المصالح الوطنية.وقبل كل شئ يجب مساواة الموظف المغربي مع نظيره الفرنسي،إذ لايعقل ان يكونا من نفس المستوى ويتقاضى الأجنبي اكثر بكثير مما يتقاضاه المغربي.

وتكوين الأطر يتطلب سَنُّ سياسة تشجيعية للتحفيز على العمل بالوظيفة العمومية(الادارة العمومية)،امام منافسة القطاع الخاص،المهيمن عليه الشركات الاجنبية،وهجرة بعض الأطر الشابة للعمل بالخارج.

كذلك يجب محاربة التضخم الإداري،فكثيرا ما كان التوظيف نتيجة "الحيف،والمحاباة،والمحسوبية بدافع القرابة،او السياسة،او الرشوة او غير هذا مما فتح ابواب الإدارة لكثير من عناصر السوء والفساد،والعجز والقصور(médiocrité)،وفقدان الضمير المهني، والشعور بالمسؤولية"(24)، بدل ان يكون اساس التوظيف الكفائة والفعالية،حتي "اصبحت الادارة بالعالم الثالث،كما يقول إيف بانو،ملجئا خيريا يوزع عطاياه على الكُسَّح المحظوظين"(25).ولابد كذلك من محاربة التعصب

---

23. المصدر نفسه، ص. 149.
24. مذكرة 27 أبريل 1965.
25. Yves Benot,Qu'est ce que le développement,F.Maspéro,Paris,1968.

الحزبي والتحيز السياسي،فالإدارة هي إدارة كل المواطنين وليست إدارة حزب معين.

ومن الواجب الحد من التبذير و«النفوذ الزائف»،الذي يتجلى في الأعياد والحفلات والمؤتمرات والرحلات والتبرعات والبعثات والضيافات والمآدب والهدايا ،فكل ذلك إتلاف للمال العمومي،ولايمكن تجاوز ذلك الا "بابتداع وتطبيق برنامج التقشف الجذري الكامل في نطاق الدولة"،والتقشف معناه بالظبط منع كل "تبذير،وإسراف،وإتلاف لأموال الدولة في الداخل والخارج" (26)،وذلك يمكنه ان "يتحقق يوم تقتلع الدولة عن سياسة النفوذ الزائف،والبهرجة،والارتجال،والفوضى،وعدم الاستقامة"،ولا يتوانى ان يؤكد ذلك كلما سنحت الفرصة،ومنها قوله:"فإذا لم يتراجع المغرب عن تلك السيرة التي تجعل من حكامه (برامكة) العصر،وتطبع سيادتهم بطابع (الفشر) المفرط،وتقحمهم باستمرار في مجاهل مايسمي بسياسة النفوذ الزائف،والدعاية المتلفة المهلكة في الداخل وفي الخارج،وإذا لم يتحقق ذلك التراجع بنبذ سياسة التبذير والإسراف وبالتزام سياسة الاقتصاد والتقشف فإن المطالبة بإصلاح نظام الضرائب ستظل صيحة في واد،وسرابا في صحراء"(27).

---

26. مذكرة 27 أبريل 1965 .

27."وسائل تحقيق العدالة في الإصلاح المالي بالمغرب"،**الدستور**،العدد19، 20 مارس 1963؛**حرب القلم**،الجزء الثاني،ص.168 .

خلاصة عامة

أدرك محمد حسن الوزاني،منذ 1937 ،سنة تأسيسه لحزب الحركة القومية،مغزى القومية،او كمانسميها في المغرب،الحركة الوطنية،فهي ليست نضالا ضد الحماية فقط،بل نضالا ضد الإستبداد ،سواء كان وطنيا ،ام اجنبيا ،ومن ثم قدم،على رأس حزبه،مذكرة 23 شتنبر 1947 ،رابطا مابين الإستقلال والديمقراطية :الدخول في مرحلة إنتقالية لتحويل العلاقات مابين المغرب والدولة الحامية،وإصدار دستور يحدد طبيعة السلطة وينظم مختلف السلطات والعلاقات فيما بينها ،وبمعنى آخر،إنجاز الإستقلال وتأسيس الديمقراطية،وكما يقولون في السياسة ليس الحاسم هي صحة الفكرة،بل توقيتها ،أي اختيارالوقت المناسب لطرحها ،هو الذي مدى نجاحها ،فالظرفية(la conjoncture)،عامل حاسم في نجاح المبادرات السياسية،غير انها تتغير بفعل عدة عوامل،بحيث لايمكن لأطراف الصراع التحكم فيها بصفة دائمة ومسترة،وتلك هي طبيعة الصراع السياسي.

لقد شكلت الديمقراطية لديه،اسلوبا للحياة وللتفكير،باعتبارها «روح العصر»،فضاء الحداثة والتحديث،حيث يحقق الانسان ذاته عبر الابداع الذي هو قمة الحرية والتحرر.غير ان الديمقراطية لاتستعار ولاتستورد ،لانها ليست مهرجانات واحتفالات وهتافات واقتراعات صورية.وبما ان الديمقراطية مجموعة مبادىء وأسلوب فإن كل مجتمع،باعتباره فضاءا جغرافيا ومجالا حضاريا يفرز مؤسساته الديمقراطية حسب خصوصياته الحضارية،الثقافية،السياسية

والاجتماعية،وبالتالي لايمكن اسقاط النماذج الديمقراطية الغربية على مجتمعات اخرى، لم تعش نفس التجربة التاريخية .

هكذا ،لم تكن الدعوة الديمقراطية لديه دعوى إيديولوجية ،بمعنى التضليل والتمويه لاعتبارات سياسية ،ولا دعوى طوباوية لاتجد منطلقاتها ومرتكزاتها على أرض الواقع ،بل كانت القضية التي اوقف حياته لها ،منذ تحرره من المنفى سنة 1946 وتأسيسه لحزب حمل إسم حزب «الشورى والإستقلال» الذي له دلالة كبرى،ثم تحريره مع رفاقه في الكفاح مذكرة 23 شتنبر 1947 ،التي أعلن فيها بوضوح ان الاستقلال يعني بناء مغرب حر،ديمقراطي،إلى حين استبدال إسم الحزب بـ«حزب الدستور الديمقراطي».

لقد ربط مابين القومية والديمقراطية،ما بين الإستقلال والدستور،مابين الوطنية والمواطنة،اذ لايمكن ان تنفي إحداهما الأخرى،فدعى الى تبني «ميثاق حقوق الإنسان»الذي اقرته الأمم المتحدة وتبنته كثير من دساتير العالم،بل وإصدار ميثاق مغربي على غرار الميثاق العالمي.

ومع بزوغ العهد الجديد ،عهد الإستقلال،أصبح الصراع السياسي «محليا » ،اي بين الفاعلين السياسيين المغاربة،أكد محمد حسن الوزاني،على ضرورة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية،وكانت أول لبنة يطالب بها ،لإنجاز هذا الصرح الحضاري،هو تشكيل مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد ،لتأتي بعد ذلك الخطوة الثانية ،التي هي الإنتخابات،التشريعية اولا ،والجماعية ثانيا ،وكان في ذلك،في الواقع،معبرا عن تصوره لـ«الديمقراطية من الأعلى »،والتي ستصبح مع تأزم الأوضاع واستفحال الفساد ،دولة ومجتمعا ،« ثورة من الأعلى» ،انطلاقا من بداية الستينيات.

لقدآمن الزعيم محمد حسن الوزاني ،بارتباط النظرية السياسية بالعمل السياسي، فالنظرية توجه العمل،وتغتني من خلاله،إذ لايمكن تحجيم الواقع لإدخاله في قوالب النظرية كما هو الشأن بالنسبة للإيديولوجيا.وهذا لايعني انه كان براغماتيا ،بل كانت له ثوابته الفكرية،والتي تتمثل في الشورى والديمقراطية،فهو لايقبل الشورى لوحدها ،بل يريدها ملقحة بالديمقراطية،اي بالعقلانية،غير انه لا يرفض فقط ديمقراطية الواجهة،بل حتى الديمقراطية الغربية حينما تنحرف،بفعل نوعية الطبقة القائدة،عن روحها ،واستحضار الشورى ليس فقط لأنها جزء من الدين،بل لإصلاح الديمقراطية في صيغتها الغربية،عن طريق مؤسسة «أهل الحل والعقد» ،اي «النخبة الصالحة والمصلحة» ،فالإقتراع العام لايمكن ان يعكس،بفعل واقع العامة الفكري،حقيقة التوجه العام الذي يجب ان تأخذه الأمة،فالمنطلق،او الثابت،هو الإسلام،والمتغير هي درجة الإنفتاح على الغرب،وبوصلة ذلك،مصلحة الأمة.ولايعني ذلك نفي دور العامة،اي «إلجام العوام عن الكلام» ،بل إشراكها بالقدر الذي يسمح باتخاذ القرار الصائب،في أفق تربيتها سياسيا ،حتى تكون على وعي ودراية،لبعد تصويتها ،إذ إشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب تفرض عدة مراحل،اصعبها هي مرحلة التأسيس.

هكذا ،طرح محمد حسن الوزاني ،على نفسه ،وباسم حزبه، «حزب الشورى والإستقلال» ثم «حزب الدستور الديمقراطي» ،النضال من أجل بناء الديمقراطية بالمغرب،ديمقراطية حقيقية،وليس ديمقراطية الواجهة.فالديمقراطية لاتعني شيئا إذا لم تكن متجدرة في المجتمع،على كافة المستويات،وبالنسبة لكافة الطبقات الإجتماعية،لأنها مشروع للتعايش الإجتماعي على أسس العدل والإنصاف،وذلك يقتضي التوافق

الضمني على مجموعة من المبادئ الكبرى التي تشكل أساس فكرة الأمة المغربية : الشورى،الملكية الدستورية والوحدة الترابية،وطالما خاض نضالا مستميثا على مستوى هذه الجبهات الثلاث.

والديمقراطية الدستورية لديه،تتولى قيادتها النخبة الصالحة،نظرا لما آلت إليه الديمقراطية الغربية،من فساد وابتعاد عن الأهداف التحررية،التي نادت بها ثورة 1789 ،الفرنسية،من عدالة وحرية وإخاء،فالإقتراع العام الذي تبناه دستور1958 ،بفرنسا ،لا يفي بالأهداف المعلنة،بل وسيلة لفرض أهداف الطرف الحاكم،إذ الغاية هي التي تحدد الوسيلة.

ولايمكن مواجهة محمد حسن الوزاني بأنه «نخبوي»،فذلك من باب لغو العوام،إذ لاوجود لمجتمع دون نخب،اي دون تراتبية اجتماعية،فالمجتمع هو التراتبية،اي سيادة «النظام»،بالمفهوم الأعمق لمصطلح النظام،نسق القيم والمعايير التي تظبط سلوك الأفراد والجماعات،إذ ما كان يكرهه هو الديماغوجية الشعبوية،إن صح التعبير،التي تعتمد مغازلة الجماهير ودغدغة أحلامها ،بوعود كاذبة،مما يلقيها بها غالبا في الإحباط،او بزجها في متاهات الصراعات الحزبية الضيقة.

لقد كان للزعيم محمد حسن الوزاني مفهوم للسياسة،مغاير لما تمارسه النخبة الوطنية،فقد كان يعتبر السياسة ممارسة للحقيقة ،ويجب مصارحة الجماهير بكل الحقائق،ولو كانت مرة،وخطابه السياسي ما هو إلا انعكاس لقناعاته،فافتتاحياته وخطبه تعكس هذه القناعة.فلربما كان «خطأه» انه مارس التفكير والممارسة السياسيتين بصوت مسموع،فما لايقال،عادة،لدى الطبقة السياسية المغربية،شيء عادي قوله من طرف

الزعيم محمد حسن الوزاني.لقد كان صريحا «أكثر من اللازم»،فخرج عن طبيعة الممارسة السياسية السائدة بالمغرب.وإذا كان قد سبق عصره،فقد كان رائدا للفكر الديمقراطي بالمغرب،يبحث دون كلل،عن تجذير هذا الفكر في الدولة والمجتمع،متمثلا وداعيا،لمفهوم حديث للسياسة،والتي كانت تعني لديه ممارسة الحقيقة،فهي تصوف لخدمة الأمة،في مصالح دينها ودنياها،ومن ثم كانت الشورى و«أهل الحل والعقد»،ضرورة لتصويب الديمقراطية،والسياسة بهذا المعنى مرتبطة بالأخلاق ارتباطا عضويا.

بالإضافة إلى أن محمد حسن الوزاني،باعتباره أحد رواد الحركة الوطنية،أسس لإنبثاق مفاهيم حديثة في الفكر السياسي المغربي كالقومية،الشورى والديمقراطية،النخبة والعمل السياسي،الثورة من الأعلى وغيرها، والتي مازالت النخبة السياسية تناقشها وتعيد بلورة مضامينها،باعتبارها قضايا راهنة،اي مشاكل لم تحل بعد،رغم رحيل الزعيم محمد حسن الوزاني بعشرين سنة.



محمد حسن الوزاني : حياة وجهاد
بيوغرافيا محمد حسن الوزاني من خلال الأحداث الكبرى في تاريخ المغرب

1830 / 1246

سقوط الجزائرفي يد الاستعمار الفرنسي .

1844 / 1260

4 **غشت** : هزيمة المغرب العسكرية أمام فرنسا في معركة إيسلي.

1860 / 1276

12 **ماي** : إمضاء اتفاقية باردو ما بين فرنسا وتونس ، بمقتضاها سقطت تونس تحت الحماية الفرنسية .

1906 / 1324

16 **يناير** : إمضاء عقد الجزيرة ما بين 18 دولة أوربية، بمقتضاها فرضت حماية دولية على المغرب،يكون فيها الامتياز لفرنسا.

1910 / 13

17 **يناير** :ميلاد محمد حسن الوزاني،بالأسرة الوزانية التهامية،بمدينة فاس.

1912 / 1330

12 **نونبر**: إتفاقية مابين فرنسا واسبانيا،لتنظيم النفوذ الاسباني في المنطقة الخليفية.

30 **مارس** : إمضاء عقد فاس المؤسس للحماية الفرنسية في المغرب .

1914 / 1332

إندلاع الحرب العالمية الأولى.

1922 / 1340

17 **يوليوز** : إنتصار محمد بن عبد الكريم الخطابي في معركة أنوال.ستدوم جمهورية الريف إلى تاريخ إستسلام البطل محمد عبد الكريم الريفي.

إعلان الجمهورية التركية برآسة مصطفى كمال.

1927 / 1345

بعد حصول محمد حسن الوزاني على الباكالوريا بباريس،يلتحق بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية،التي تحولت فيما بعد الى المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية،ويواظب على متابعة محاضرات الكوليج دو فرانس؛معهد الصحافة ومدرسة اللغات الشرقية.وفي نفس السنة يشارك في تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا (A.E.M.N.A.F.)©والتي سيتولى امانتها العامة سنة 1928 .

1930 / 1349

في خضم معارضة «الظهير البربري»،الظهير المنظم للعدلية في المناطق البربرية،محمد حسن الوزاني يقود مظاهرة شعبية،بمدينة فاس.على إثرها سيعتقل لمدة ثلاثة اشهر،مع بعض الزعماء الوطنيين،بمدينة تازة،بالاضافة الى عقوبة الجلد من طرف الباشا ابن البغدادي.وسينشر مع جماعة من الوطنيين بباريس،رسالة تظلمية باسم «بربري مسلم :عاصفة على المغرب.او أخطاء السياسة البربرية لفرنسا في المغرب».

1932 / 1351

محمد حسن الوزاني الى جانب ثلة من الشباب الوطني،يشكلون هيئة تحرير مجلة *Maghreb* التي صدرت بباريس شهر يوليوز،تحت إدارة روبير جان لونگي، سينشر بها سلسلة مقالات حول السياسة البربرية.

1933 / 1352

4 غشت : محمد حسن الوزاني يصدر اول صحيفة وطنية بالفرنسية « *L'Action populaire* »،سيصدر منها 18 عددا بعدما توقفت في 8 دجنبر الموالي.بعدها اصدر« *La Volonté du peuple*»،والتي منعت بدورها من طرف ادارة الحماية الفرنسية،خلال شهر ماي 1934 .

1934 / 1353

دجنبر : كتلة العمل الوطني تصيغ دفتر «مطالب الشعب المغربي»،محمد حسن الوزاني برفقة عمر بن عبد الجليل يقدمانه للحكومة الفرنسية،وفي نفس الوقت يقدم للسلطان سيدي محمد بن يوسف وللإقامة العامة الفرنسية بالمغرب.

1936 / 1355

1 فبراير : الكتلة في الجنوب،تأخذ اسم كتلة العمل الوطني بمنطقة الحماية الفرنسية،تمييزا لها عن كتلة الشمال ، تبعا لمقررات الميثاق الوطني لشهرمارس 1935.

16 ماي : الكتلة تكتفي بإرسال برقيات معارضة،تحت إمضاء محمد حسن الوزاني وعلال الفاسي.

يونيه : إضرابات في عدة مدن مغربية وخصوصا بفاس .

21 - 27 أكتوبر : منع انعقاد مؤتمر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا بفاس، بعدما رفض وطنيوا المنطقة السلطانية، الرئاسة الشرفية للمقيم العام الفرنسي الجنرال بوروتون . المؤتمر سينعقد بتطوان ، تحت رئاسة الخليفة السلطاني و المقيم العام الاسباني بيغ بيدير. لن تمثل كتلة الجنوب الا بملاحظ (الحسن بوعياد).

25 أكتوبر : بعد وصول الجبهة الشعبية الى الحكم بفرنسا استبشر الوطنيون خيرا،فاختزلوا مطالبهم في **المطالب المستعجلة** ، رغم ذلك لن يتغير موقف الادارة :الرفض والقمع.بعدما حددت كتلة العمل الوطني،جدول انعقاد وتجمعات في مختلف المدن المغربية :1نوتبر بفاس ؛ 6 نونبر بسلا ؛ 14 نونبر بالدار البيضاء. غير أن التظاهرة الأخيرة منعت،واعتقل الزعماء ، محمد بلحسن الوزاني وعلال الفاسي ،ومحمد اليزيدي .

فرغم تسلم الجبهة الشعبية للسلطة بفرنسا ،والتي كانت تضم اصدقاء للوطنيين المغاربة والذين كان اغلبهم اشتراكيين،فإنها خيبت آمالهم مما حذا بهم،بعد سنة من الإنتظار والترقب، الى إظهار قوة الوطنية المغربية من خلال مظاهرات ومواجهات عنيفة.

26 نونبر : مظاهرات دامية ، يوم الجمعة من شهر رمضان بالدار البيضاء يومان بعد إعتقال الزعماء تبعتها مظاهرات واعتقالات بفاس ، بالرباط ، بسلا ، بوجدة وبتازة.أغلبية المعتقلين صناع ، بفاس من بين 118 معتقل ، يوجد 85 صانع ، والآخرين طلبة بجامع القرويين .

الحدث أعطى زخما قويا للوطنية المغربية ، انتقلت عبره من المطالب الى التواجد الفعلي .

24 دجنبر : صدور ظهير يمنع المغاربة من تأسيس نقابات .

1937 / 1356

يناير : ميلاد الحركة القومية بزعامة محمد حسن الوزاني بعد خلافات داخل الحزب الوطني،وإصدرها جريدة «الدفاع» باللغة العربية وجريدة «عمل الشعب» باللغة الفرنسية ،لساني حال الحركة. «الحركة القومية»،بقلم محمد حسن الوزاني تنشر ميثاق الحقوق المغربية،في صحيفتها «الدفاع».

شتنبر : قيادة الحركة الوطنية،تقرر جماعيا،المواجهة مع سلطات الحماية،بعد اليأس مت تحقيق وعود الجبهة الشعبية بفرنسا.تنظيم سلسلة مظاهرات عنيفة بمكناس 2 شتنبر؛بمراكش 24 شتنبر؛بالخميسات وبفاس في نفس الشهر،مما دفع سلطات الحماية الى نفي زعيمي الحركة الوطنية :محمد حسن الوزاني ومحمد علال الفاسي خلال شهر نونبر 1937 . ولن يقع تحريرهما إلا شهر ماي 1946 عند ولاية المقيم العام لاكوسط.خلالها سينهمك محمد حسن الوزاني في تدوين تأملاته ودراساته حول واقع المغرب وأفق تطوره الديمقراطي.ورغم ظروف النفي والحرب فسيكتب :«الاسلام والدولة او حقيقة الحكم في الاسلام»؛«الاسلام والمجتمع والمدنية» وترجمة كتاب لايبون وايط «حرية الفرد وسلطات الدولة».

24 أكتوبر : تطويق وسط مدينة فاس، ونفي الزعماء محمد حسن الوزاني وعلال الفاسي.

26 أكتوبر : مظاهرات بالدارالبيضاء، مراكش ، وجدة، الرباط وفاس،ضد اعتقال الزعماء الوطنيين.

27 أكتوبر : اجتماع الوطنيين بفاس بمسجدي القرويين والرصيف،بعد إلقاء الخطب الوطنية،سيخرج المصلون في مظاهرة عنيفة.

المجلس العلمي لجامع ابن يوسف يتبنى إصلاح القرويين .وفتح ثانوية إسلامية بمراكش.

1940 / 1359

13 ماي : ميلاد عزّ العرب، الإبن البكر لمحمد حسن الوزاني.وسيرزق محمد حسن الوزاني لاحقا،بطفلَتين اطلق عليهما إسمي :حورية وسعاد.

1941 / 1360

هزيمة فرنسا واحتلالها من طرف الجيش النازي الألماني،بعض الوطنيين (عبد الخالق الطريس واحمد بلافريج يتصلان بالقادة الألمان ببرلين).إسبانيا تلحق طنجة بمنطقة نفوذها.

1944 / 1363

16 يناير : بعدما اصدر حزب الاستقلال عريضة 11 يناير، الحركة القومية ترفع الى المغفور له محمد الخامس عريضة المطالبة بالاستقلال وبالديمقراطية حيث «التمست من جلالته ان يشمل برعايته حركة الاصلاح الذي يتوقف عليه المغرب في داخله،وتكل لنظره السديد إحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالشرق تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب المغربي وسائر طبقاته،وتحدد فيه واجبات الجميع».ستعضد العريضة عرائض اخرى من مختلف مناطق المغرب.

1946 / 1365

ماي : محمد حسن الوزاني،بمجرد تحريره وعودته من المنفى،يؤسس «حزب الشورى والاستقلال»،الذي ربط مابين الاستقلال والديمقراطية «من أجل إقامة ديمقراطية في إطار ملكية ليبرالية دستورية». صحيفة «الرأي العام» التي صدرت في ابريل 1947 ،ستكون لسان حال الحزب.

1947 / 1366

23 شتنبر : مذكرة حزب الشورى والاستقلال فيما يخص العلاقات الفرنسية المغربية في أفق استرجاع السيادة الوطنية الداخلية والخارجية : الاستقلال وانتخاب مجلس وطني لوضع دستور للبلاد.هذه المذكرة سيكون لها وقع كبير داخل النخبة الوطنية التي بدأت تتسائل عن مضمون الاستقلال وعن مابعد الاستقلال.ستظل أرضية التوجه العام لحزب الشورى والإستقلال،إلى حين تدويل القضية المغربية سنة 1951 .

1951 / 1370

غشت : محمد حسن الوزاني،يغادر المغرب لتدويل القضية المغربية في الامم المتحدة،وللدعاية للقضية المغربية في الجامعة العربية والدول الاسلامية.حيث سيوقع بطنجة،الى جانب زعماء الاحزاب المغربية،على ميثاق الجبهة الوطنية.وسيشارك بالقاهرة،في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بزعامة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي،وكذلك في اشغال الجامعة العربية،وسيحضر مؤتمر باندونغ لدول عدم الإنحياز شهر ابريل 1955 ،ومن لوزان بسويسرا سيشارك في محادثات إيكس ليبان،خلال غشت من نفس السنة،عن طريق اعطاء التوجيهات اللازمة لوفد حزبه.

لن يعود الزعيم محمد حسن الوزاني الى أرض الوطن،الا خلال شهر يناير 1957 بعد اقامة مدة خمسة اعوام ونصف العام(منذ 2 غشت 1951)بالقاهرة،نيويورك،جنيف وطنجة.

1953 / 1372

15 يونيه ـ 20 غشت : عريضة 287 قائد وباشا،يطالبون فيها بخلع السلطان سيدي محمد بن يوسف،الشيء الذي سيتبعه نفي المغفور له محمد الخامس،في 20 غشت،يوم عيد الأضحى،الى جزيرة كورسيكا ومنها الى مدغشقر.

1955 / 1374

18 نونبر : عودة المغفور له محمد الخامس والعائلة الملكية من المنفى.

7 دجنبر : الاعلان عن تشكيل اول حكومة وطنية في عهد الاستقلال،برئاسة مبارك البكاي.

1956 / 1375

18 نونبر: الإعلان عن استقلال المغرب .

العدوان الثلاثي على مصر.

2 مارس : اعتراف فرنسا باستقلال المغرب رسميا .

7 أبريل : إسبانيا تعترف رسميا ، باستقلال المغرب لتعود المنطقة الخليفية ، ومن بعدها منطقة طنجة الدولية الى حظيرة الوطن .

3 غشت : صدورظهير إنشاء المجلس الوطني الاستشاري الذي سيبدأ أشغاله يوم غشت بخطاب ملكي توجيهي .

تمرد القائد لحسن اليوسي.

27 أكتوبر : حكومة مبارك البكاي الثانية،لن يشارك فيها حزب الشورى والاستقلال.

1957 / 1376

21 يناير : تمرد عدي وبيهي بتافيلالت،عامل الإقليم.

9 يوليوز: الأمير مولاي الحسن،وليا للعهد بمناسبة عيد ميلاده الثامن والعشرين،الذي وافق عيدالأضحى.

19 يوليوز: تقديم حزب الشورى والاستقلال،مذكرة حول الشروط الضرورية لإجراء انتخابات سليمة.

16 يوليوز: ظهير التعدد النقابي.

27 شتنبر: ظهير انشاء المجلس الاعلى للقضاء.

30 شتنبر : إنطلاق عملية ،«طريق الوحدة»،سيدشنها المغفور له محمد الخامس ويشارك فيها الأمير مولاي الحسن .

شتنبر : اللجنة الملكية لاصلاح التعليم تعقد أول اجتماع لها حيث تم الاتفاق على المبادئ الأساسية للسياسة التعليمية : التعميم،التعريب،التوحيد، المغربة.

صدور جريدة حزب الشورى والإستقلال بالفرنسية La Démocratie ، تحت إدارة الأستاذ عبد القادر بن جلون.

1958 / 1377

يناير: محمد حسن الوزاني يلقي خطابا في مؤتمر التضامن الإفريقي

الآسيوي،المنعقد بالقاهرة.

محمد حسن الوزاني يلقي خطابا في مهرجان باشكو بالدار البيضاء.

ميلاد الجمهورية العربية المتحدة (اتحاد مصر وسوريا).

انقلاب في العراق.

إنشاء وزارة موريتانيا والصحراء.

25 فبراير : زيارة محمد الخامس لمحاميد الغزلان.

31 مارس : بداية جلاء القوات الفرنسية عن المغرب .

16 ابريل :حكومة «الانسجام».برئاسة الحاج احمد بلافريج،الأمين العام لحزب الاستقلال.حزب الشورى والاستقلال،الى جانب المحجوبي احرضان وشخصيات سياسية اخرى،وجدت نفسها في المعارضة.

25 أبريل : تطبيقا لمشروع «إصلاح التعليم» ، إقرار ست سنوات في الإبتدائي بدل خمس، «وجعل جميع تلاميذ الابتدائي يكررون سنة 1958 - 1959 السنوات الثلاثة الأولى، وذلك من أجل تحسين المستوى و العودة الى استعمال الفرنسية،كلغة علوم،في هذه السنوات التي كانت معربة .اللجنة الملكية لاصلاح التعليم تقرر العودة الى استعمال اللغة الفرنسية، منذ السنة الأولى ابتدائي،في تعلم الحساب والعلوم ،وتمديد سنوات الدراسية الابتدائية إلى ست سنوات.

عودة طرفاية الى المغرب.

8 ماي : خطاب ملكي يحدد فيه الملك خطوات تشييد الصرح الديمقراطي.

19 - 21 شتنبر :انعقاد المجلس الوطني فوق العادة لحزب الشورى والاستقلال بمدينة فاس.محمد حسن الوزاني يلقي خطابا امام المجلس.

15 نونبر : صدورظهير الحريات العامة،الذي يدعوه محمد حسن الوزاني «ميثاق الحرية»،انتصار كبير للمعارضة،وعلى رأسها حزب الشورى والاستقلال.

3 دجنبر : استقالة حكومة الحاج احمد بلافريج.

24 دجنبر : الاعلان عن تشكيل حكومة عبد الله ابراهيم،بعد انشقاق حزب الاستقلال،سيعلن لاحقا عن ميلاد حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

1959 / 1378

يناير : الانهاء مع تمرد الريف.

8 ماي : ميثاق ملكي يعلن تجسيد الملك للسيادة الوطنية.

6 شتنبر : انفصال عدد من اعضاء المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال : احمد بن سودة وعبد الهادي بوطالب والتهامي الوزاني،ليؤسسوا مع المهدى بن بركة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية،ونتج عن ذلك انهم استحوذوا على جريدة «الرأي العام» ومطبعة أمل.

18 - 20 شتنبر: انعقاد المؤتمر الوطني العام لحزب الشورى والإستقلال،تحت شعار:«في سبيل مجتمع انقلابي»،بفاس.محمد حسن الوزاني يلقي خطابا بالمؤتمر.

1960 / 1379

1 يناير : حزب الشورى والاستقلال يغير اسمه ليصبح حزب الدستور الديمقراطي،حتى يكون منسجما ،حسب بلاغه،مع «المرحلة التي يستعد المغرب لاجتيازها في سيره نحو الديمقراطية».وفي 23 ماي الموالي،يعلن المغفور له محمد الخامس عزمه على تزويد البلاد بدستور،في أجل لايتعدى متم سنة 1962.

8 - 10 بناير : المخطط الخماسي الأول 1960 - 1964: تحجيم التعليم الأصلي.

9 فبراير : محكمة الاستيناف بالرباط تصدر حكمها بمنع الحزب الشيوعي المغربي.

14 فبراير : اعتقالات واسعة في أوساط المقاومة وحزب الاتحاد الوطني للقواتالشعبية، وتقديمهم للمحاكمة بتهمة التآمر.

27 أبريل : قضية الزيوت المسمومة بمدينة مكناس،وصدور أحكام بالإعدام في حق تجارها.

20 ماي : إعفاء حكومة عبد الله ابراهيم،وتشكيل حكومة برئاسة جلالة الملك،المغفور له محمد الخامس.

29 ماي : انتخابات المجالس البلدية والقروية.لأول مرة ينتخب المغاربة انتخابات عامة في عهد الاستقلال.خطابات و مهرجانات.اعلن عن تاريخ ايداع الترشيحات،بطريقة فجائية،اسبوعان قبل اجراء الانتخابات!

تفجير فرنسا للقنبلة الذرية في الصحراء المغربية.

3 نونبر: ظهير مؤسس لمجلس الدستورالمغربي، محمد حسن الوزاني يعين عضوا ،غير انه لن يحضر قط اجتماعات هذا المجلس.سيكون الحزب ممثلا في شخصيات أخرى (الحاج أحمد معنينو ...).

1961 / 1380

1 - 2 يناير: مؤتمر حزب الشورى والاستقلال،الحزب سيغير اسمه،ليصبح حزب «الدستورالديمقراطي».

3 يناير : مؤتمر القمة الأربعينية بالبيضاء .

15 فبراير: إلغاء اتفاقية ادارة التعليم العمومي بالمغرب ، وقت الحماية ، مع الرابطة الإسرائيلة العالمية.

26 فبراير : وفاة المغفور له جلالة الملك محمد الخامس.

إعلان استقلال موريتانيا .

5 - 9 مارس : فتح استشارة ملكية مع الأحزاب السياسية للمشاركة في حكومة إئتلافية.

3 ابريل : انعقاد المؤتمر الاقليمي لفرع حزب الدستور الديمقراطي بالدار البيضاء.محمد حسن الوزاني يلقي خطابا بالمؤتمر.

10 ماي : فضيحة المركب الكيماوي ،التي تورط فيها قياديون من حزب الاستقلال.

يوليوز: محمد حسن الوزاني وزيرا للدولة،،سيقدم استقالته بعد بضعة أسابيع

20 غشت : 5 أحكام بالاعدام في قضية المؤامرة(اعتقالات 20 فبراير 1960).

23 - 25 شتنبر : انعقاد مؤتمر الاتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية بالدار البيضاء،محمد حسن الوزاني يلقي خطابا بالمؤتمر.

أكتوبر : موريطانيا عضو في الامم المتحدة بعد تصويت مجلس الأمن.

محمد حسن الوزاني يترأس الوفد المغربي بالقاهرة،بعد انضمام المغرب الى معاهدة الدفاع العربي المشترك،ويلقي خطابا بالمناسبة.

1962 / 1381

11 يناير : جلالة الملك يعلن عن نيته لوضع دستور للبلاد في نهاية سنة 1962.

10 ماي : زيارة جلالة الملك لفرنسا، منذ 1957 بعدما انقطعت العلاقات إثر اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة.

5 نونبر: إصدار العدد الاول من جريدة «الدستور»،لسان حال «حزب الدستور الديمقراطي».

18 نونبر : الخطاب الملكي يعلن عن طرح مشروع دستور للإستفتاء الشعبي.المشروع هيء من طرف الدولة.حزب الدستور الديمقراطي،بزعامة محمد حسن الوزاني،يقرر الإمساك عن التصويت.

حملات شديدة ضد صحافة ماس La vigiemarocaine Le Petit marocian من طرف صحف حزب الإستقلال.

7 دجنبر : الاستفتاء الدستوري:حزب الدستور الديمقراطي يدعو الى الإمساك عن التصويت،الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقاطع الدستور،بينما حزب الاستقلال يدعو الى التصويت بنعم.

15 دجنبر : محكمة الناضور تصدر أحكاما قاسية في قضية البهائيين.

1963 / 1382

يناير:حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية يقرران مقاطعة الانتخابات التشريعية مع ترك الحرية للمناضلين في الانتخابات أو الترشح .

6 فبراير : صدور ظهير،بعد احتدام النقاش حول التعليم الأصلي ، مصداقيته وآفاقه،أفضى الى ، إعادة تنظيم جامعة القروين ، التي اصبحت تضم ثلاث كليات ، الشريعة بفاس ،اللغة بمراكش وأصول الدين بأجادير.

أبريل :جلالة الملك الحسن الثاني،في زيارة للولاية المتحدة الأمريكية .

20 ابريل:فتح استشارة ملكية مع الاحزاب السياسية.

26 ابريل :مذكرة «حزب الدستور الديمقراطي »،جوابا على المذكرة الملكية،ودعوة محمد حسن الوزاني الى الاصلاح الشامل الجذري.

2 و17 ماي : الانتخابات التشريعية .محمد حسن الوزاني ينتخب نائبا عن مدينة وزان. البرلمان الأول سيعمر من 1963 حتى 1965.

28 يوليوز : الانتخابات الجماعات البلدية القروية،جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية لأحمد رضا جديرة،تفوز بأغلب المقاعد في الانتخابات البلدية،رغم انها لم تؤسس إلا حديثا.

21 غشت : ميلاد الأمير سيدي محمد.

15 أكتوبر : اندلاع حرب الحدود مع الجزائر .

13 نونبر : صدور ظهير إجبارية التعليم بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين 7 و13 سنة ، تبعا لـ «إمكانيات» وزارة التعليم.

18 نونبر : افتتاح أشغال البرلمان الجديد،من طرف جلالة الملك الحسن الثاني.

1964 / 1383

13 - 30 أبريل : مناظرة التعريب والازدواجية بغابة المعمورة،التأكيد على مبادئ : التعريب ، التوحيد والمغربة.

يونيه : طرح ملتمس الرقابة،بالبرلمان من طرف المعارضة الاستقلالية الاتحادية.

5 نونبر: اقتراح علال الفاسي التحكيم الملكي في شأن دعوة المعارضة الاستقلالية الاتحادية الى عقد دورة استثنائية للبرلمان،لن تتحقق رغبة المعارضة.

23 شتنبر : محمد حسن الوزاني يلقي خطابا خلال اجتماع مجلس النواب في دورته الخريفية.

محمد حسن الوزاني يطرح لمجلس النواب ملتمسا في شأن مناقشة البرلمان لميزانية 1965 .ويعرض امام البرلمان وجهة نظر حزبه في مسألة الاصلاح الزراعي.

1965 / 1384

مخطط 1965 - 1967 ، التركيز على الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر.

22 - 24 مارس : مظاهرات عنيفة بالدار البيضاء فجرها منشور قيل أنه وضع شروطا جديدة لبعض الامتحانات .

20 أبريل : مذكرة حزب الدستور الديمقراطي،في إطار الاستشارة الملكية الموجهة الى الاحزاب ، قصد المشاركة في حكومة وحدة وطنية.

7 يونيه : إعلان حالة الاستثناء، وتشكيل حكومة تحت رئاسة جلالة الملك الحسن الثاني.لن ترفع حالة الاستثناء الا بعد الخطاب الملكي في يوليوز1970،اي بعد خمس سنوات.

غشت :الديوان الملكي يوزع مذكرة ،أوائل غشت 1965 على الأحزاب الوطنية، تطرح مشكل التعليم بالمغرب من زاوية جديدة عرفت بـ« المذهب التعليمي الجديد» او «مذهب بنهيمة».الطيب بنهيمة كان وزيرا للتعليم.

15 أكتوبر : اختطاف المهدي بنبركة بباريس.

1966 / 1385

6 أبريل : الندوة الصحفية لوزير التعليم،التي أعلن فيها التراجع عن مبدأ التعميم، مما أثار ردود فعل كبيرة لدى الحزاب الوطنية.

غشت : اعتقال ومحاكمة سيد قطب ،وصدور حكم الاعدام في حقه في 26 غشت 1966.

1967 / 1386

9 مارس : صدور العدد الاول من جريدة «السياسة» لسان حال «حزب الدستور الديمقراطي».

5 يونيه : المغرب يرسل وحدات عسكرية الى الشرق الاوسط ،بعد إنفجارالحرب العربية الاسرائيلية، حرب الستة أيام،هزيمة الجيوش العربية.

5 - 7 يونيه : مظاهرات مساندة للشعب الفلسطيني.معادية لأمريكا ولانجلترا حلفاء اسرائيل .

1968 / 1387

11يناير : بعد 44 سنة على صدور عريضة المطالبة بالاستقلال،صدور قرار ملكي باعتبار يوم 11 يناير يوم عطلة وطنية تؤدى عنه أجورالمستخدمين.

9 أكتوبر : بعد الخطاب الملكي،الكتاتيب القرآنية تتحول الى تعليم أولي .

1969 / 1388

15يناير : توقيع اتفاقية إيفران مع الجزائر حول نزاعات الحدود ومعاهدة «تعاون وحسن الجوار».محمد حسن الوزاني يعارض الاتفاقية.

12 مارس : محمد حسن الوزاني:« بيان حقيقة » حول عريضة حزب الاستقلال،11 يناير 1944) ،**العلم**،عدد رقم 6867،بتاريخ 12 مارس 1969 .

1970 / 1389

16 فبراير : ظهير إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم. مناظرة إيفران حول التعليم ، الخطاب الملكي دعا إلى إعادة النظر في المبادئ الأربعة : التعميم التوحيد،التعريب والمغربة.إنشاء مراكز التكوين الجهوية لأساتذة السلك الاول .

11 مارس : ندوة إيفران (الثانية) حول مشكل التعليم.

يونيه : محاكمة مراكش الكبرى.

8 يوليوز : الخطاب الملكي،الاعلان عن مشروع دستور جديد ممايعني الغاء حالة الاستثناء التي دامت منذ 7 يونيه.

18 يوليوز : الاحزاب الوطنية،وعلى رأسها حزب الدستور الديمقراطي،تدعوا المواطنين الى التصويت بـ«لا »،لانه «تقنين لحالة الاستثناء».

24 يوليوز : الاستفتاء الدستوري.نتائج الإستفتاء : 98،75 ٪صوتوا بنعم ومشاركة 92،92 ٪ من المسجلين.

31 يوليوز : باعتماد دستور جديد انتهت حالة الاستثناء.

الانتخابات التشريعية.

1 اكتوبر : جلالة الملك الحسن الثاني،يفتتح اشغال مجلس النواب،في دورته الاولى.

1971 / 1390

10 يوليوز : أحداث الصخيرات، محاولة الانقلاب الاولى،حيث اصيب محمد حسن الوزاني بجروح،وستبتر يده اليمنى نتيجة هذه الجروح.

فتح إستشارة ملكية مع قادة الأحزاب .

4 غشت : الخطاب الملكي يتضمن نقدا للسياسة المتبعة .

1972 / 1391

15 يناير : مذكرة حزب « الدستور الديمقراطي »،جوابا على الاستشارة الملكية في موضوع اصلاح احوال البلاد ،ستنشر تحت عنوان:«الثورة من الاعلى هي الطريق ولاطريق سواه».

23 شتنبر : استشارة ملكية ثانية خلال سنة 1972.حزب «الدستور الديمقراطي»،يقدم لجلالة ،الملك،في 5 أكتوبر،مذكرة جوابا على الرسالة الملكية.

1973 / 1392

14 أبريل : مراجعة ظهير الحريات العامة.

1974 / 1393

3 مارس: خطاب العرش:المغربة واسترجاع 000 250 هكتار من المعمرين الفرنسين.

20 غشت : بيان سياسي من حزب الدستور الديمقراطي حول قضية استكمال الوحدة الترابية.

26 يونيه : مذكرة حزب الدستور الديمقراطي حول قضايا الساعة بالمغرب (الديمقراطية والوحدة الترابية).

الصيف : الإجماع الوطني حول قضية الصحراء.

1975 / 1394

18 فبراير : رسالة محمد حسن الوزاني باسم حزب الدستور الديمقراطي لجلالة الملك في شأن الوسائل العملية لتحرير الصحراء المغربية وباقي المناطق المغتصبة من التراب الوطني.

8 يونيه :رسالة أخرى إلى جلالة الملك،من محمد حسن الوزاني باسم حزب الدستور الديمقراطي،في شأن وسائل استكمال تحرير الصحراء المغربية وباقي المناطق المغتصبة من التراب الوطني،ستتبعها أخرى ثالثة في نفس الموضوع،في 23 يونيه 1975 .

10 يونيه : بيان من حزب الدستور الديمقراطي:الوحدة غايتنا،والجهاد سبيلنا او موقفنا من قضية الوحدة الترابية الكاملة وتطوراتها.

8 يوليوز : رسالة من محمد حسن الوزاني،الى جلالة الملك في شأن خصوم الوحدة الترابية،ستتبعها رسالة اخرى في نفس الموضوع في 24 غشت

.

6 نونبر : المسيرة الخضراء،التي ضمت 000 350 مواطنا،تلبية لنداء جلالة الملك الحسن الثاني،من اجل تحرير الصحراء المغربية سلميا.

صدور مذكرات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بعنوان **التحدي** بالفرنسية،عن دارألبان ميشيل بفرنسا ، الكتاب سيعرب لاحقا.

وفاة حَرَم محمد حسن الوزاني للا أم كلثوم،الشيء الذي كان لذلك اثره البليغ على صحته ونفسيته. هكذا سينكب على كتابة مذكراته : «مذكرات حياة وجهاد.التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية 1919 - 1956 »،وسيظهر الجزء الاول سنة 1982،بعد وفاة الزعيم بأربع سنوات.

1978 / 1397

يونيه : محمد حسن الوزاني يلقي خطابا في تجمع لمناضلي حزب الدستور الديمقراطي،بالرباط بهدف اعادة هيكلة الحزب وتجديده.

9 شتنبر : وفاة الزعيم محمد حسن الوزاني بعد معاناة مع المرض والألم.

29 أكتوبر : الذكرى الاربعينية لوفاة الزعيم محمد حسن الوزاني،تنظيم مهرجان خطابي كبير بمشاركة شخصيات سياسية وعلمية.

1980 / 1389

شتنبر : الاعلان عن تأسيس مؤسسة محمد حسن الوزاني بفاس،برئاسة نجل المرحوم،عز العرب.وستعمل المؤسسة على جمع وإصدار تراث الزعيم محمد حسن الوزاني،الذي كان اوله الجزء الاول من « مذكرات حياة وجهاد » سنة 1982 ،وآخره كتاب «الدعوة الى النهضة والانبعاث» سنة 1993 ،ليصل عدد كتبه المنشورة الى 26 كتابا باللغة العربية والفرنسية،بالاضافة الى كتاب عز العرب الوزاني «حدثني والدي».

1992 / 1401

21 يوليوز : وفاة عزِّ العرب الوزاني بجنيف.

شتنبر : إصدار دستور رابع،ليقع تعديله في شتنبر 1996 ،يتضمن بعض مطالب محمد حسن الوزاني.

المصادر والمراجع

المصادر:

مؤلفات محمد حسن الوزاني

مذكرات حياة وجهاد:التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية 1910 - 1946،6 أجزاء،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس 1982 - 1986 .

الجزء الاول : **طور المخاض والنشوء**،صدر سنة 1982 .

الجزء الثاني : **حرب الريف**،صدر سنة 1982 .

الجزء الثالث:**مرحلة الإنطلاق والكفاح 1930 - 1934**،صدر سنة 1984 .

الجزء الرابع:**حركة المطالب والدعوة إليها 1934 - 1936**، صدر سنة 1985 .

الجزء الخامس:**ظهور الأحزاب والمطالبة بالإستقلال 1937 - 1946**،صدر سنة 1986 .

الجزء السادس:**ظهور الاحزاب والمطالبة بالإستقلال 1937 - 1946**،صدر سنة 1986 .

حرب القلم،ستة أجزاء،تضم افتتاحيات ومقالات بالصحف التي اصدر جلها محمد حسن الوزاني،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1982 - 1986 .

الجزء الاول:مقالات جريدة **الدفاع**1937؛**الثقافة المغربية** 1944؛**السياسة** العدد الأول،9 مارس 1967 - العدد العشرون،20 يوليوز 1967 ،**الرائد** (النشرة الداخلية لحزب الدستور الديمقراطي)،سنة 1970؛**وثائق حزب الدستور الديمقراطي** 1960 - 1975 .

الجزء الثاني:**الدستور**،العدد الاول 5 نونبر 1962 ،حتى العدد 4،57 نونبر 1963 .

الجزء الثالث:**الرأي العام**،العدد الاول 6 ابريل 1947 حتي العدد 31،86 دجنبر 1948 .

الجزء الرابع:**الرأي العام**،من العدد 87 ،7 يناير 1949 حتى العدد 22،181 دجنبر 1950 .

الجزء الخامس:**الرأي العام** (دون إنتظام)،من العدد 2،188 مارس 1951 حتي العدد 25،738 يوليو 1959 ،صدر هذا الجزء سنة 1404 / 1984 .

الجزء السادس:**المغرب الجديد**،سنة 1935؛**الثقافة المغربية** 1943،**الإصلاح** (الجزائر) 1948،**المعرفة**،تطوان 1953،**الرأي العام**،اعداد متفرقة خلال سنوات 1955 - 1958،**الدستور**،اعداد متفرقة،**السياسة**،ماي 1967 .

دراسات وتأملات،ثمانية اجزاء،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1407 / 1987 - 1415 / 1994 .

الجزء الاول:**الإسلام والدولة او حقيقة الحكم في الاسلام**،كتب خلال سنوات النفي (1936 - 1946).

الجزء الثاني : **حرية الفرد وسلطات الدولة**،ترجمة لكتاب Charles Brook Dupont- White,L'individu et l'Etat, Librairie de Guillaum et Cie,Paris,1857,360p.

الجزء الثالث: **في الدستور والبرلمان** (1963 - 1964)،صدر سنة 1407 - 1987 .

الجزء الرابع : **في السياسة والمجتمع بعد الاستقلال**،تأملات ومداخلات وأبحاث (1963،1968 ...)،صدر سنة 1407 - 1987 .

الجزء الخامس: **الإسلام والمجتمع والمدنية**،ابحاث وتأملات،صدر سنة 1407 - 1987 .

الجزء السادس : **وطنيات**،مراسلات ودراسات،صدر سنة 1407 - 1987 .

الجزء السابع:**الدعوة الى النهضة والإنبعاث**(1964 - 1972)،نشر سنة 1415 / 1993 .

الجزء الثامن : **الحماية جناية على الأمة.المغرب نموذجا**،كتبه سنة 1945 .نقله من الفرنسية احمد بنجلون،نشر سنة 1415 / 1994 .

خطب،جزءان،الجزء الاول: 1933 - 1957،الجزء الثاني:1958 - 1978،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1408 / 1988 .

تصريحات صحفية،جزآن،الجزء الاول:1950 - 1955؛الجزء الثاني 1956 - 1975 .

Combat d'un nationaliste marocain 1930-1937, 2 tomes, Fond. Mohammed Hassan Ouazzani,Fès,1989. **مواقف**

الشرف، بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة محمد حسن الوزاني،مطبعة المغرب،اكتوبر 1978 .

عز العرب محمد حسن الوزاني،**حدثني والدي.المعركة من اجل الشورى والاستقلال 1946 - 1955**،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1410 / 1990 .

محمد حسن الوزاني الداعية الديمقراطي المجاهد،الذكرى الأربعينية،فاس 29 أكتوبر 1978 .

Mohammed Hassan Ouazzani, Esquisse biographique,témoignage et discours prononcé lors de la commémoration du quarantième jour du décès de Mohammed Hassan Ouazzani,Fondation Mohammed Hassan Ouazzani, Fès,1980

Mohamed Hassan Ouazzani et Joseph Rasclas,"Débat public des deux nationalismes",Casablanca,le 9 mars 1934,L'Ordre Marocain,17 mai 1934.

P.D.I.,Pour la Constitution et l'indépendance,Mémoire présenté à Sa Majesté M. Ben Youssef et au Résident général Juin,Rabat,le 23 sept. 1947 P.D.I.,Dialogue de sourds ou les pourparlers franco-marocains (1947-1950),Cahiers du Maroc,no.2,déc.1951.

La Question du pouvoir,Bulletin d'information du P.D.I.,sept. 1952.

حزب الشورى والإستقلال.مذكرة مرفوعة الى جلالة الملك محمد الخامس،حول الشروط الضرورية لإجراء انتخابات سليمة،19 يوليوز 1957 .

حزب الشورى والإستقلال،**المؤتمر الوطني العام،فاس 19 - 21 شتنبر 1959**،تحت شعار «في سبيل مجتمع إنقلابي صالح»،المطابع الفرنسية والمغربية،1959 .

حزب الشورى والإستقلال،**هذه سياستنا**،فاس،مارس 1956 .

حزب الدستور الديمقراطي،**الثورة من الأعلى هي الطريق ولاطريق سواه**،مذكرة الحزب جوابا على الاستشارة الملكية، مطبعة فضالة،المحمدية،26 فبراير 1972 .

ذكرى وفاة المأسوف على شبابه عز العرب الوزاني،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1415 / 1994 .

المراجع :

إبراهيم حيدر، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، دار القلم ، بيروت، 1981.
الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ، نـــدوة ، منشورات كلية الآداب ، الرباط، 1986.
أشفورد دجلاس اي ، **التطورات السياسية في المملكة المغربية**، ترجمة عايدة سليمان عارف ؛ أحمد مصطفى أبو حاكمة . دار الثقافة، بيروت، 1963.
أشركي محمد ، **الظهير الشريف في القانون العام المغربي**، دار الثقافة ، الدار البيضاء، 1403 / 1983.
أومليل علي، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية** ، المركز الثقافي العربي / التنوير، الدار البيضاء ، بيروت، 1985.
بودون ريمون؛بوريكو فرانسوا،**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**،ترجمة سليم حداد،المؤسسة الجامعية،بيروت،1986 .
الجريدة الرسمية،مداولات مجلس النواب،1964 - 1965 .
برينتون كرين، **منشأ الفكر الحديث**، ترجمة عبد الرحمن مراد، دار الفن الحديث، دمشق، د.ت. (1962) / **تشكيل العقل الحديث**، ترجمة شوقي جلال، مراجعة صدقي حطاب، عالم المعرفة، عدد 82، أكتوبر أحمد 1984، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.
البرلمان والممارسة التشريعية في المغرب،ندوة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،الرباط،ماي 1984 ،دارتوبقال،الدار البيضاء،1985 .
بن زيدان عبد الرحمن، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**، الجزء الأول، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929.
بيان يناير 1944 بين مطلبيه : الإستقلال والديمقراطية، أعمال ندوة بالمركب الثقافي المعاريف،28-30 يناير 19 نشر مجلة أمل،الدار البيضاء، 1996.
البهي محمد، **الفكر الإسلامي وصلته بالإستعمار الغربي**، دار الفكر ، بيروت، القاهرة،
بيوري جان، **الفكر الحر**،ترجمة محمد عبد العزيز إسحاق، القاهرة، د.ن. د.ت.
التوبة غازي، **الفكر الإسلامي المعاصر**، دار العلم، بيروت، 1970.
التجربة البرلمانية في المغرب،ندوة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،الرباط،ماي 1984 ،دار توبقال،الدار البيضاء،1985 .
التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية،مؤلف جماعي،دار المستقبل العربي،بيروت،1987 .
التوجكاني محمد المومني،**دار بريشة او قصة مختطف**،مطبعة النجاح

الجديدة،الدار البيضاء،1986 .
تورين ألان،**ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**،ترجمة حسن قبيسي،دار الساقي،لندن،1995.
الجابري محمد عابد،**العصبية والدولة.معالم نظرية خلدرنية في التاريخ الإسلامي**،دار النشر المغربية،الدارالبيضاء،الطبعة الثانية،1979 .
- **الدين والدولة وتطبيق الشريعة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1996.
حجي محمد "بيان يناير 1944 بين مطلبيه : **الإستقلال والديمقراطية**، أعمال ندوة بالمركب الثقافي المعاريف،28-30 يناير 19 نشر مجلة أمل،الدار البيضاء، 1996.

حسني علي،**اوجه الاستبداد والديمقراطية.تاريخية المؤسسات والتحولات الاجتماعية في العصر القديم**،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء،1996 .
- **القانون الدستوري وعلم السياسة**،مطبعة وليلي،مراكش،1998 .
حركات إبراهيم،**التارات الفكرية والسياسية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية** ، مطبعة الدار البيضاء، 1405 / 1985.
الحركة السلفية في المغرب العربي، ندوة، جمعية المحيط الثقافية بالتعاون مع الجمعية المغربية للتضامن الإسلامي، أصيلة، 16 - 18 شعبان 1409 / 24 - 26 مارس 1989 ، مطابع ميثاق المغرب، الرباط، 1989 .
حوراني ألبرت، **الفكر العربي في عصر النهضة** ، ترجمه عن الإنجليزية كريم عزقول ، ط.7 ، 1977، دار النهار،بيروت.
الخديمي علي، "مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905"، **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، أيام، دراسية 20 - 23 أبريل 1983 ، منشورات كلية الآداب، الرباط،1986، ص.259 - 292.
خلاف عبد الوهاب ، **السياسة الشرعية، أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية، والخارجية والمالية**،1931.
- **مصادر التشريع الإسلامي فيما لانص فيه** ، الطبعة الثانية. 1390 / 1970.
- **علم أصول الفقه**، دار القلم، الكويت، 1392 / 1972 (1942).
دانكان جان ماري،**علم السياسة**،ترجمة محمد عرب صاصيلا،المؤسسة الجامعية،بيروت،.1992

دوفيرجيه موريس،**الأحزاب السياسية**،ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد،دار النهار،بيروت،1980 .
- **علم اجتماع السياسة**،ترجمة سليم حداد،الدار الجامعية،بيروت،1991 .
- **مدخل الى علم السياسة**،ترجمة سامي الدروبي؛جمال الاتاسي،دار دمشق،د.ت.
الرداد عبد الله،**من مظاهر التعذيب الحزبي او دار بريشة الثانية**،تحقيق وتقديم الحاج أحمد معنينو،مطابع سلا،سلا،1990 .
روسو جان جاك،**العقد الإجتماعي او مبادىء القانون السياسي**،ترجمة بولس غانم،اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع،بيروت،1972 .
سباين جورج،**تطور الفكر السياسي**،ترجمة جلال العروسي،دار المعارف،القاهرة،1962 .
رودنسون مكسيم ، **الإسلام والرأسمالية** ، ترجمة نزيه الحكيم، دار الطليعة، بيروت، 1968. روزنتال فرانز،**مفهوم الحرية في الإسلام**، دراسات في مشكلة المصطلح وأبعاده ، ترجمة وتقديم معنى زيادة ورضوان السيد، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.
زوكاغي أحمد، **أحكام القانون الدولي الخاص في التشريع المغربي**، جزآن، دار توبقال، الدار البيضاء، 1992.
السباعي مصطفى،**إشتراكية الإسلام**، مطبعة جامعة دمشق، 1378 / 1959.
السنهوري عبد الرزاق أحمد ، **فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية** ، ترجمة نادية عبد الرزاق السنهوري ، مراجعة وتعليقات وتقديم توفيق محمد الشاوي، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية للعامة للكتاب، القاهرة، 1989.
شلتوت محمود، **الإسلام : عقيدة وشريعة** ، دار الشروق، القاهرة ، ط.8، 1397 / 1977 .
شوفالييه جان جاك،**تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية الملكية**،ترجمة محمد عرب صاصيلا،المؤسسة الجامعية،بيروت،الطبعة الثانية 1993 .
شوفالييه جان جاك،**المؤلفات السياسية الكبرى من ماكيافيل إلى أيامنا**،ترجمة إلياس مرقص،دار الحقيقة،بيروت،الطبعة الثانية 1990 .
الصالح صبحي،**الإسلام ومستقبل الحضارة**، دار الشورى، بيروت، ط.1، 1982.
عبده محمد، **رسالة التوحيد**، تحقيق محمود أبورية، دار المعارف، القاهرة، ذ.ت.
الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية،دار المنار،القاهرة، 1373 /

. 1954
- **الأعمال الكاملة** ، دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1973.
العروي عبد الله، **الإيديولوجية العربية المعاصرة**، ترجمة محمد عيتاني ، بيروت، دار الحقيقة، 1970.
- **الإيديولوجية العربية المعاصرة (صيغة جديدة)**، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1995.
- **مفهوم الحرية**،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،1981.
- **مفهوم الدولة**،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،1981.
العقاد محمد عباس ، **الإسلام والديموقراطية**، دار الكتاب العربي، القاهرة،ط.2،1962.
العمراني عبد الحي حسن،**الزعيم الوطني الكبير محمد بن الحسن الوزاني في سطور**،مطبعة السلام،فاس،بدون تاريخ.
العلوي مصطفى،**الاغلبية الصامتة**،الدار البيضاء.
غليون برهان،**بيان من أجل الديمقراطية.البنى السياسية-الفكرية للتبعية والتخلف ومأساة الأمة العربية**،دار إبن رشد،بيروت،1978 .
غلاب عبد الكريم : **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى، 1976، الرسالة، الرباط، 1987.
- **التطور الدستوري والنيابي بالمغرب 1908 - 1992** ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993.
- **دفاع عن الديمقراطية بحث تاريخي تحليلي** ، دار الفكر المغربي، طنجة ، 1966.
- **هذا هو الدستور**، الدار البيضاء ، 1962.
الغنوشي راشد،**الحريات العامة في الدولة الإسلامية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
فضل الله مهدي،**مع السيد قطب في فكره السياسي والديني** ، الرسالة، بيروت ،ط 2، 1979 ،
- **الشورى،طبيعة الحاكمية في الإسلام**،دار الأندلس، بيروت، 1984.
فرانز فانون ، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي، جمال الأتاسي، دار القلم، بيروت، 1972.
القش سهيل، **في البدء كانت الممانعة ، مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي**، دار الحداثة، بيروت، 1980.
قطب سيد، **العدالة الإجتماعية في الإسلام** ، القاهرة ، 1949.

- **معالم في الطريق** ، القاهرة ،1964.
- **في ظلال القرآن** ، ط.9، دار الشروق، بيروت، 1980.

لوك جون،**في الحكم المدني**،ترجمة ماجد فخري،اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع،بيروت،1959 .

لاسكي هارولد،**نشأة التحررية الأوربية**،ترجمة عبد الرحمن صدقي ومراجعة علي أدهم،مكتبة مصر،القاهرة،د.ت.(1936).

معنينو الحاج أحمد،**المجلس الوطني الاستشاري ومعارضة حزب الشورى والإستقلال 1956-1959**،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء،1986/1407 .

المخزومي محمد باشا، **خاطرات جمال الدين الأفغاني** ، دار الحقيقة ، بيروت، 1980 (الطبعة الأولى 1931).

ماكيفر روبرت م.، **تكوين الدولة**، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين ، بيروت، 1952.

المحمصاني صبحي ، **فلسفة التشريع الإسلامي** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الخامسة 1980 ، (الطبعة الأولى 1945).

المنوني محمد ، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**،جزآن، المدارس ، الدار البيضاء ، 1985.

المودودي أبو الأعلى،**الحكومة الإسلامية**،دار الفكر،بيروت، 1977 .
- **نحو الدستور الإسلامي**،المطبعة السلفية،القاهرة،1373 هـ .
- **نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور**، بيروت، دار الفكر ، 1964.

مور بارينغتون ، **الأصول الإجتماعية للديمقراطية وللدكتاتورية**، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية، بيروت، د.ت (1973).

معتصم محمد،**النظام السياسي المغربي**،نشر إيزيس،الدار البيضاء،1972 .

مكيافيلي نقولا،**الأمير**،تعريب خيري حماد،دار الآفاق الجديدة،بيروت،الطبعة السابعة،1975 .

مياي ميشال،**دولة القانون.مقدمة في نقد القانون الدستوري**،دون ذكر صاحب الترجمة،ديوان المطبوعات الجامعية/الجزائر،المؤسسة الجامعية،بيروت،1979 .

الناصري أبو العباس أحمد،**الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى** ،دار الكتاب، الدار البيضاء،1954.

هوريو أندريه،**القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**،جزآن،ترجمة

علي مقلد؛شفيق حداد،عبد المحسن سعد،الاهلية للنشر،بيروت،الطبعة الثانية،1977 .

هرتز فريدريك، **القومية في التاريخ والسياسة**، ترجمة عبد الكريم أحمد، دار الكتاب العربي، القاهرة ، د.ت (1974).

باللغات الاجنبية:

Camau Michel, La notion de démocratie dans la pensée des dirigents maghrébins, C.E.S.M., AIX en Privence, 1969.

"L'éxpérience parlementaire marocaine", Annuaire de l'Afrique du Nord, 1965.

"Le référendum constitutionnel du 7 décembre 1962 au Maroc" Annuaire de l'Afrique du Nord, 1962.

Madani Mohammed, Le Mouvement national et la question constitutionnelle (1930 - 1962), mémoire inédit, Faculté des Sciences juridiques économiques et sociales, Rabat,1981.

Marais Octave, "L'élection de la chambre des Représentants au Maroc, Annuaire de l'Afrique du Nord,1963.

Palazzoli Claude, Le Maroc politique de l'indépendance à 1973, éd. Sindbad, Paris,1974.

Robert Jacques, La Monarchie marocaine, Libr. Gén. Droit et de Jurisprudence Paris, 1963. Braud Philippe, Le suffrage universel contre la démocratie, P.U.F., Paris,1980.

Chaliand Georges, Mythes révolutionnaires du Tiers Monde : Guerillas et socilismes, Le Seuil, Paris, 1981.

Cotteret Jean-Marie; Claude Emeri, Les Systemes électoraux, P.U.F., Paris, 1994.

Hassani Ali, Le nationalisme marocain : Islam et modernité 1912-1956, thése d'Etat en science politique, Paris X, 1990.

Mathiot André, Le Régime politique britannique, A.Colin, Paris,1955.

تعريف بالمرشح

أستاذ التعليم العالي، بكلية الحقوق، مراكش .يدرس الفكر السياسي المغاربي؛ القانون الدستوري وعلم السياسة.

للمؤلف:

Le nationalisme marocain. Islam et modernité (1912-1956), thése d'Etat en science politique, Paris X, 1990.

أوجه الاستبداد والديمقراطية. تاريخية المؤسسات والتحولات الاجتماعية في العالم القديم، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996 .

المنهجية في الدراسة والاستيعاب. دليل عملي للطلاب الجامعيين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995.

القانون الدستوري وعلم السياسة، مطبعة وليلي، مراكش، 1998 .



فهرس الموضوعات

القسم الثاني
الإنقلاب من الأعلى
أو الثورة الإصلاحية الوطنية من الأعلى





مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء
الإيداع القانوني رقم : 1998/1047